الجمهورية التونسية
وزارة التجـارة
****

وحدة التصرف حسب الأهداف
لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة

المشروع السنوي للاداء لسنة 2019

مهمة التجارة

الـــفهـــــرس

الصفحة

❖ **المحور الأول: التقديم العام**

1- تقديم الوزارة والسياسات القطاعية **4**

1-1- إستراتيجية قطاع التجارة 4

1-2- برامج وزارة التجارة 4

2- الميزانية وبرمجة نفقات وزارة التجارةعلى المدى المتوسط 5

2-1- تقديم ميزانية وزارة التجارة لسنة 2019 **5**

2-2- تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2019-2021) لوزارة التجارة 9

❖ **المحور الثاني: تقديم البرامج**

البرنامج عدد 1 : برنامج التجارة الداخلية **12**

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته 12

2- أهداف ومؤشرات الاداء الخاصة بالبرنامج 13

3- نفقات البرنامج 17

البرنامج عدد 2 : برنامج التجارة الخارجية **23**

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته 23

2- أهداف ومؤشرات الاداء الخاصة بالبرنامج 24

3- نفقات البرنامج 29

البرنامج عدد 3 : برنامج التجارة الالكترونية و الاقتصاد اللامادي **34**

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته 34

2- أهداف ومؤشرات الاداء الخاصة بالبرنامج 35

3- نفقات البرنامج 37

البرنامج عدد 9 : برنامج القيادة والمساندة 39

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته 39

2- أهداف ومؤشرات الاداء الخاصة بالبرنامج 40

3- نفقات البرنامج 43

❖ **الملاحق**

1. **بطاقات مؤشرات قيس الأداء** **49**
   - برنامج التجارة الداخلية 51
   - برنامج التجارة الخارجية 62
   - برنامج التجارة الالكترونية والاقتصاد اللامادي 74
   - برنامج القيادة والمساندة 79
2. **بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في البرامج** **91**

المحور الأول: التقديم العام:

1) تقديم الوزارة والسياسات القطاعية:

1.1 إستراتيجية قطاع التجارة:

تهدف الإستراتيجية الوطنية في مجال التجارة من خلال المخطط الخماسي (2016-2020) إلى تأمين نجاعة القطاع وجعله في خدمة التنمية فضلا عن تدعيم الإندماج في الإقتصاد العالمي بما يتماشى مع المصلحة الوطنية وتحسين صورة تونس في أوساط الأعمال الدّوليّة.

هذا، وسترتكز التوجهات على مستوى **التجارة الداخلية** أساسا في:

- ضمان السير التنافسي للأسواق والتحكم في الأسعار وتعزيز حماية المستهلك،
- ترشيد الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه،
- مواصلة دفع نمو النسيج التجاري وتعصير شبكة أسواق الجملة وتطوير شبكة المساحات التجارية الكبرى والمتوسطة.

أما على مستوى **التجارة الخارجية**، فإن الإستراتيجيّة الوطنيّة تهدف خاصة إلى:

- مزيد دفع الصادرات ودعم الإندماج في الإقتصاد العالمي،
- تنويع القاعدة الإنتاجية القابلة للتصدير،
- توسيع قاعدة المصدرين وتطوير برامج الدعم والمساندة وتوجيهها نحو القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية وخاصة الخدمات،
- تطوير السياسات الترويجية والتقدم في برنامج تسهيل إجراءات التجارة الخارجية.

هذا ويعتبر تطوير مناخ **التجارة الإلكترونية** ضرورة ملحة لمواكبة التطور التكنولوجي العالمي ولبلوغ هذا التطور تهدف إستراتيجية الوزارة خلال الخماسية المقبلة إلى:

- بلوغ 500 مليون دينار كرقم معاملات للتجارة الإلكترونية،
- بلوغ 1500 موقع للتجارة الإلكترونية،
- تدعيم تواجد أكثر من 15.000 شركة في منصات التجارة الإلكترونية العالمية في موفى سنة 2020.

2.1 برامج وزارة التجارة:

إعتمادا على منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف تم حصر مهمة التجارة في ثلاثة برامج عملياتية تترجم السياسات العامة للوزارة و المهام الموكولة إليها وبرنامج قيادة ومساندة وذلك حسب البيان التالي:

- **البرنامج عدد 1: التجارة الداخلية**
- **البرنامج عدد 2: التجارة الخارجية**
- **البرنامج عدد 3: التجارة الالكترونية والاقتصاد اللامادي**
- **البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة**

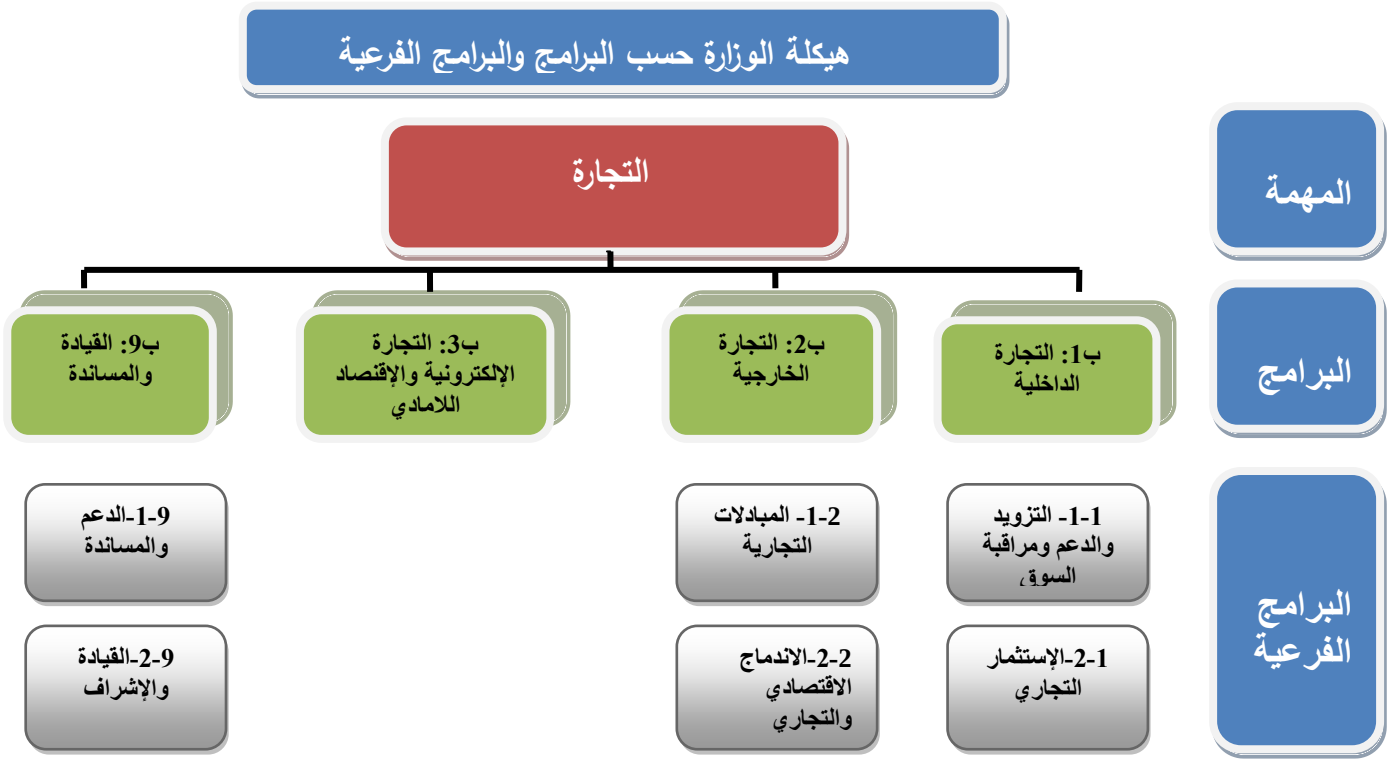

وقد تم بالنسبة لكل برنامج تحديد أهداف ومؤشرات قيس الاداء موزعة كما يلي:

البرنامج	عدد البرامج الفرعية	عدد الأهداف	عدد مؤشرات قيس الأداء
1- التجارة الداخلية	02	03	05
2- التجارة الخارجية	02	03	05
3- التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي	0	01	02
9- القيادة والمساندة	02	04	06
المجموع	06	11	18

2-الميزانية وبرمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط :

1.2 - تقديم ميزانية الوزارة 2019:

طبقا للتوجيهات الواردة بمنشور السيد رئيس الحكومة عدد 14 بتاريخ 16 أفريل 2018 تم اعداد مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2019 وفق منهجية المنظور البرامجي, وقد تم ضبط جملة الإعتمادات المقترحة لميزانية وزارة التجارة 2019 في حدود **1951,537 م د** مقابل **1660,762 م د** إعتمادات مرسمة بقانون المالية لسنة 2018 أي بنسبة تطور في حدود **17,51** بالمائة **(290,775 م د)**،

وتبلغ تقديرات **الإعتمادات المقترحة لدعم المواد الأساسية** نسبة **92,23** بالمائة من إجمالي تقديرات نفقات الوزارة لسنة 2019 حيث يقترح تخصيص إعتمادات في حدود **1800** م د لتعويض المواد الأساسية خلال سنة 2019 (مقابل1570 م د قانون المالية 2018)،

هذا وتستأثر مادة الحبوب بنسبة **73,61** بالمائة من إجمالي نفقات دعم المواد الأساسية، وذلك في حدود **1325** م د تليها مادة الزيت النباتي بمبلغ **240** م د والحليب (نصف الدسم) بمبلغ **180** م د فمادة العجين الغذائي بمبلغ **40** م د ثم مادة السكر بمبلغ **10** م د وأخيرا مادة الورق المدرسي بمبلغ **5** م د.

ودون إعتبار نفقات تعويض المواد الأساسية تقدر ميزانية وزارة التجارة لسنة 2019 بـ **151,537** م د مقابل **90,762** م د مرسمة بقانون المالية لسنة 2018 (بدون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية) أي بنسبة زيادة تقارب **66,96** بالمائة(**60,775** م د).

وتستأثر إعتمادات التأجير بنسبة تقارب **24,99** بالمائة من إجمالي تقديرات نفقات مهمة التجارة (بدون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية) أي **37,870** م د والتي شهدت تطورا بنسبة تقدر بـ **3,39** بالمائة مقارنة بسنة 2018 (**36,629** م د)، في حين لا تتجاوز نسبة الإعتمادات المخصصة لنفقات وسائل المصالح **4,58** بالمائة (**6,925 م د**) من إجمالي النفقات (بدون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية) والتي شهدت تطورا بنسبة **13,71** بالمائة مقارنة بسنة 2018 (**6,090 م د**)،

كما إرتفعت نفقات التدخل العمومي بنسبة **157,55** بالمائة (**81,242** م د) مقارنة بميزانية 2018 (**31,543** م د) والتي تمثل **53,61** بالمائة من إجمالي النفقات (بدون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية) .

هذا وقد شهدت الإعتمادات المخصصة لنفقات التنمية زيادة بـ **9** م د حيث تم تخصيص إعتمادات بقيمة **25** م د بعنوان سنة 2019 مقابل **16** م د مرسمة بقانون المالية لسنة 2018 أي بنسبة زيادة تقدر بـ **56,25** بالمائة.

جدول عدد 1:
تطور ميزانية وزارة التجارة لسنة 2019
حسب البرامج والبرامج الفرعية (إعتمادات الدفع)

الوحدة ألف دينار

البرامج والبرامج الفرعية	إنجازات 2017	قانون المالية 2018 (1)	مقترحات 2019		تطور إعتمادات الدفع	
			إعتمادات التعهد	إعتمادات الدفع (2)	المبلغ (2)- (1)	النسبة (%) ((2)-(1))/(1)
البرنامج الفرعي1-1: التزويد والدعم ومراقبة السوق	1519306,808	1598267	1827092	1834186	235919	14,76%
البرنامج الفرعي1-2: الإستثمار التجاري	454,502	453	564	564	111	24,50%
مجموع البرنامج 1: التجارة الداخلية	**1519761,310**	**1598720**	**1827656**	**1834750**	**236030**	**14,76%**
البرنامج الفرعي1-2: المبادلات التجارية	33180,165	52178	115201	106982	54804	105,03%
البرنامج الفرعي2-2: الإندماج الإقتصادي والتجاري	1582,469	1871	1532	1532	-339	-18,12%
مجموع البرنامج 2: التجارة الخارجية	**34762,634**	**54049**	**116733**	**108514**	**54465**	**100,77%**
مجموع البرنامج 3: التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي	**266,597**	**254**	**277**	**277**	**23**	**9,06%**
البرنامج الفرعي4-1: الدعم والمساندة	4758,402	5063	7034	5204	141	2,78%
البرنامج الفرعي4-2: القيادة والإشراف	2450,657	2676	2512	2792	116	4,33%
مجموع البرنامج 4: القيادة والمساندة	**7209,059**	**7739**	**9546**	**7996**	**257**	**3,32%**
المجموع العام للبرامج	**1561999,600**	**1660762**	**1954212**	**1951537**	**290775**	**17,51%**

*** دون إعتبار الموارد الذاتية لمركز النهوض بالصادرات.**

رسم بياني عدد 1:
تطور ميزانية الوزارة لسنتي 2018 و2019
حسب البرامج (إعتمادات الدفع)

بحساب الألف دينار

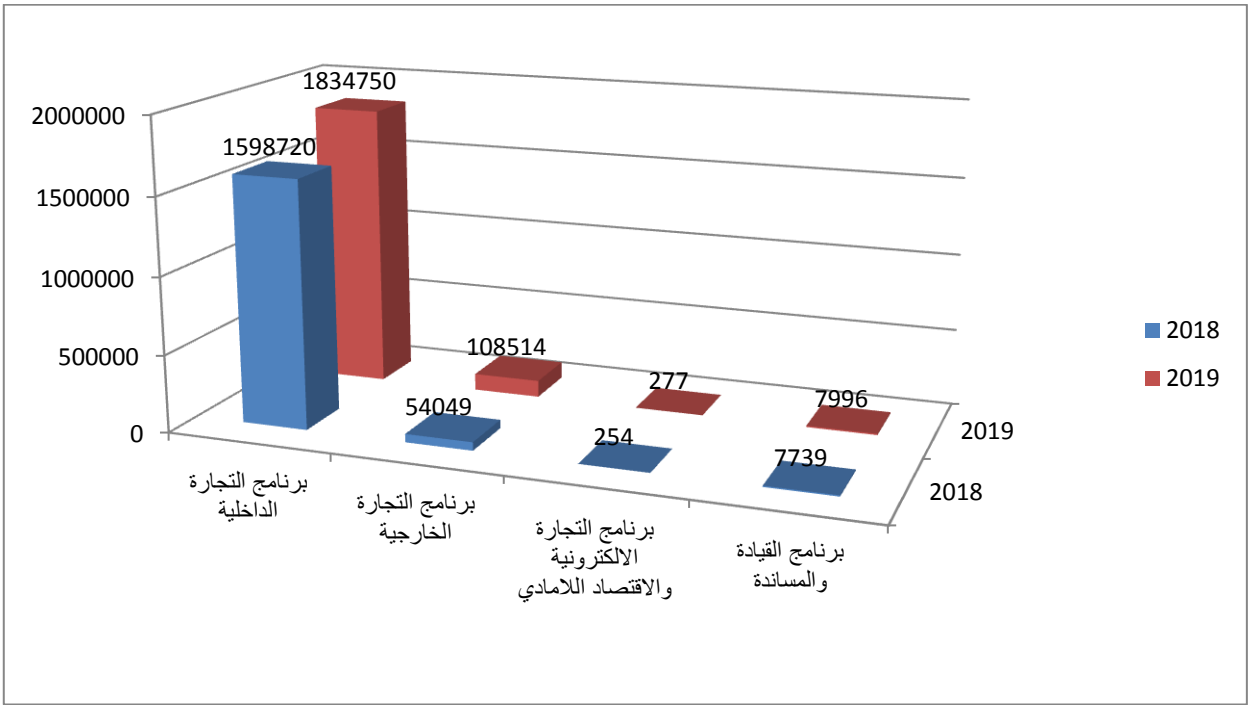

- **تطور ميزانية الوزارة حسب البرامج والبرامج الفرعية**

يستأثر برنامج التجارة الداخلية بنسبة **94,02** % من إجمالي تقديرات ميزانية مهمة التجارة لسنة 2019 ويعود ذلك إلى حجم نفقات التدخل العمومي والمتمثلة أساسا في دعم المواد الأساسية **(1800** م د أي حوالي **92,23** بالمائة من إجمالي تقديرات نفقات الوزارة لسنة 2019)، في حين تمثل الإعتمادات المقترحة لبرنامج التجارة الخارجية **5,56** % من مجموع نفقات الوزارة لسنة 2019 يليه برنامج القيادة والمساندة بنسبة **0,41** % وبرنامج التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي بنسبة **0,01** %.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إعتماد التقسيم البرامجي بالنسبة لميزانية التصرف في حين تعذر تقسيم جميع نفقات التنمية على برامج الوزارة حيث تم إدراج أغلب الإعتمادات الراجعة للدراسات والبناءات والتجهيزات ضمن برنامج القيادة والمساندة وذلك لأسباب فنية تتعلق بمنظومة أمد.

ودون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية **(1800** م د) تتوزع ميزانية مهمة التجارة بين برامجها حسب النسب التالية:

- برنامج التجارة الخارجية: **71,61** %،
- برنامج التجارة الداخلية : **22,93** %،
- برنامج القيادة والمساندة: **5,28** %،
- برنامج التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي: **0,18** %.

جدول عدد 2:

توزيع ميزانية الوزارة حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البرامج / طبيعة النفقة	التجارة الداخلية	التجارة الخارجية	التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي	القيادة والمساندة	المجموع
نفقات التصرّف	**1827485**	**91569**	**277**	**6706**	**1925876**
التأجير العمومي	23582	9057	225	5006	37709
وسائل المصالح	3454	1782	49	1640	6925
التدخل العمومي	1800449	80730	3	60	1881242
نفقات التنمية	**7265**	**16445**	**0**	**1290**	**25000**
الإستثمارات المباشرة	**270**	**1000**	**0**	**1290**	**2560**
على الميزانية	270	0	0	1290	1560
على القروض الخارجية	0	1000	0	0	1000
التمويل العمومي	**6995**	**15445**	**0**	**0**	**22440**
على الميزانية	6995	7130	0	0	14125
على القروض الخارجية	0	8315	0	0	8315
صناديق الخزينة	0	**500**	**0**	**0**	**0**
المجموع	**1834750**	**108514**	**277**	**7996**	**1951537**

*** دون إعتبار الموارد الذّاتية لمركز النهوض بالصادرات**

رسم بياني عدد 2:
توزيع ميزانية وزارة التجارة لسنة 2019
حسب البرامج وطبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

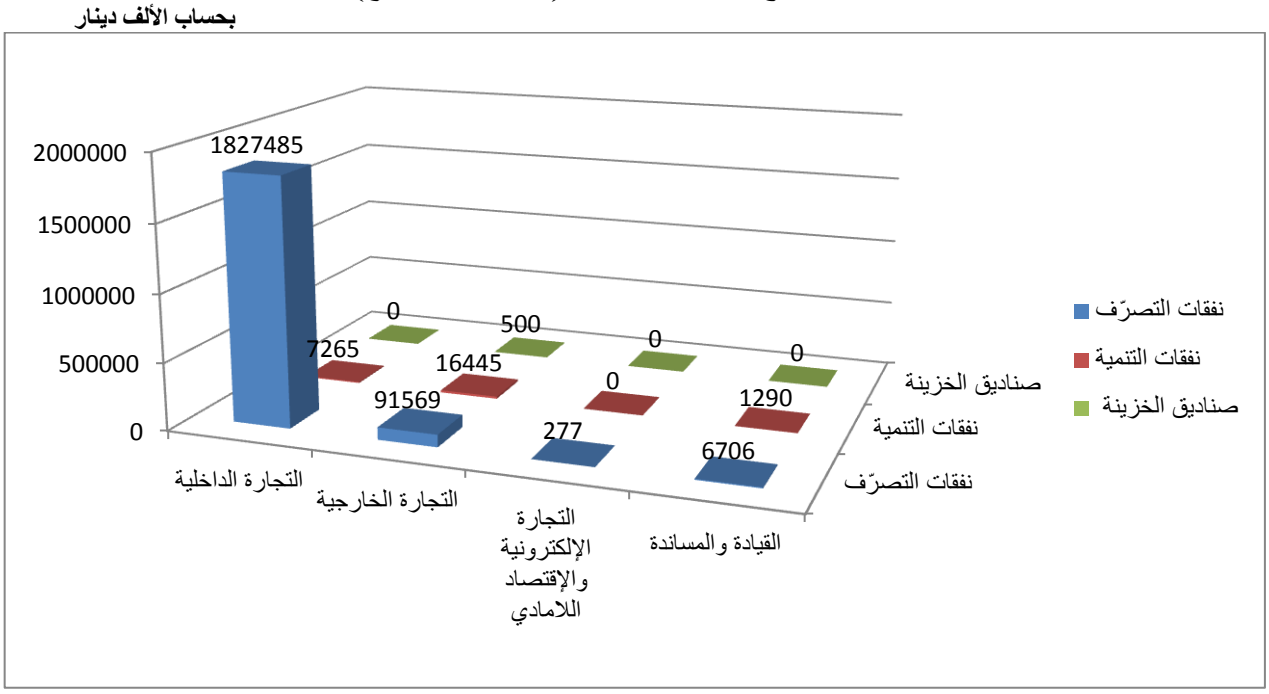

2.2- تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2019-2021) للوزارة :

تتوزع اعتمادات وزارة التجارة حسب البرامج وحسب طبيعة النفقة على المدى المتوسط كما هو مبين بالجدولين التاليين :

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2019-2021) للوزارة

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة : دينار

النفقات	انجازات			ق م	تقديرات		
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نفقات التصرف	**1 587 231 268**	**1 620 947 273**	**1 556 728 496**	**1 644 262 000**	**1 926 037 000**	**2 527 718 000**	**2 775 346 000**
على موارد الميزانية	1 587 231 268	1 620 947 273	1 556 728 496	1 644 262 000	1 926 037 000	2 527 718 000	2 775 346 000
التأجير العمومي	31 230 007	33 005 682	35 365 211	36 629 000	37 870 000	39 555 000	41 027 000
وسائل المصالح	6 404 778	6 605 695	7 233 440	6 090 000	6 925 000	9 855 000	10 940 000
التدخل العمومي	1 549 596 483	1 581 135 896	1 513 889 845	1 601 478 000	1 881 202 000	2 478 253 000	2 723 307 000
على الموارد الذاتية للمؤسسات	0	0	0	0	0	0	0
التأجير العمومي	0	0	0	0	0	0	0
وسائل المصالح	0	0	0	0	0	0	0
التدخل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
نفقات التنمية	**4 855 978**	**8 069 376**	**5 271 104**	**16 000 000**	**25 000 000**	**29 752 000**	**27 870 000**
على موارد الميزانية	4 812 877	7 100 138	5 271 104	11 007 000	15 685 000	13 752 000	11 870 000
الاستثمارات المباشرة	548 435	1 960 407	689 657	1 560 000	1 560 000	3 220 000	3 370 000
التمويل العمومي	4 264 442	5 139 731	4 581 447	9 447 000	14 125 000	10 532 000	8 500 000
على موارد القروض الخارجية الموظفة	43 101	969 238	0	4 993 000	9 315 000	16 000 000	16 000 000
الاستثمارات المباشرة	43 101	189 769	0	1 000 000	1 000 000	1 000 000	1 000 000
التمويل العمومي	0	779 469	0	3 993 000	8 315 000	15 000 000	15 000 000
على الموارد الذاتية للمؤسسات	1 877 000	1 981 000	1 340 000	2 200 000	2 300 000	2 400 000	2 500 000
صناديق الخزينه	**0**	**0**	**0**	**500 000**	**500 000**	**500 000**	**500 000**
التدخل العمومي	0	0	0	500 000	500 000	500 000	500 000
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1 592 087 246**	**1 629 016 649**	**1 561 999 600**	**1 660 762 000**	**1 951 537 000**	**2 557 970 000**	**2 803 716 000**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1 593 964 246**	**1 630 997 649**	**1 563 339 600**	**1 662 962 000**	**1 953 837 000**	**2 560 370 000**	**2 806 216 000**

جدول عدد 4:
إطار النفقات متوسط المدى (2019-2021) للوزارة
التوزيع حسب البرامج (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرنامج		انجازات			ق م	تقديرات		
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
البرنامج 1 : التجارة الداخلية		1550698,640	1582791,180	1519761,310	1598720,000	1834750,000	2408685,000	2652389,000
البرنامج 2: التجارة الخارجية	المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	32234,060	34705,151	34762,634	54049,000	108514,000	138560,000	139860,000
	المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	34111,060	36605,151	36102,634	56249,000	110814,000	140960,000	142360,000
البرنامج 3 : التجارة الالكترونية والاقتصاد الامادي		174,705	199,284	266,597	254,000	277,000	345,000	380,000
البرنامج 9 : القيادة والمساندة		8979,841	11321,034	7209,059	7739,000	7996,000	10380,000	11087,000
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات		**1592087,246**	**1629016,649**	**1561999,600**	**1660762,000**	**1951537,000**	**2557970,000**	**2803716,000**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات		**1593964,246**	**1630916,649**	**1563339,600**	**1662962,000**	**1953837,000**	**2560370,000**	**2806216,000**

المحور الثاني: برامج الوزارة

برنامج التجارة الداخلية

رئيس البرنامج : "السيد محمد شكري رجب" المدير العام للمنافسة والأبحاث الإقتصادية

تولى مهامه منذ تاريخ 07 نوفمبر 2017

"السيدة كريمة الهمامي " المديرة العامة للمنافسة والابحاث الاقتصادية

تولت مهامها إبتداءا من تاريخ 04 أكتوبر 2018

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

- **خارطة البرنامج :**

برنامج التجارة الداخلية		
الإدارات المركزية ووحدات التصرف حسب الأهداف	**الهياكل الجهوية**	**المؤسسات العمومية**
▪الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الإقتصادية ▪الإدارة العامة للجودة والتجارة الداخلية والحرف والخدمات ▪وحدة التصرف حسب الأهداف لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري ▪ وحدة تعويض المواد الأساسية	▪24 إدارة جهوية للتجارة	▪ مجلس المنافسة ▪المعهد الوطني للإستهلاك ▪الديوان التونسي للتجارة ▪الوكالة الوطنية للمترولوجيا ▪شركة اللحوم ▪الشركة التونسية لأسواق الجملة ▪شركة معرض نابل

ويتفرع برنامج التجارة الداخلية إلى برنامجين فرعيين :

- **البرنامج الفرعي 1** : التزويد والدعم ومراقبة السوق،
- **البرنامج الفرعي 2** : الإستثمار التجاري.

البرنامج الفرعي عدد 1:
التزويد والدعم ومراقبة السوق

الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الإقتصادية
إدارة التجارة الداخلية
إدارة الجودة وحماية المستهلك
وحدة تعويض المواد الأساسية
الإدارات الجهوية للتجارة
مجلس المنافسة
المعهد الوطني للإستهلاك
شركة اللحوم
الديوان التونسي للتجارة
الشركة التونسية لأسواق الجملة
شركة معرض نابل
الوكالة الوطنية للمترولوجيا

البرنامج الفرعي عدد 2:
الأستثمار التجاري

إدارة الحرف والخدمات
وحدة التصرف حسب الأهداف لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري

- **إستراتيجية البرنامج :**

ترتكز إستراتيجية الوزارة بخصوص برنامج التجارة الداخلية خاصة في :

- **ضمان السير التنافسي للأسواق والتحكم في الأسعار وتعزيز حماية المستهلك بـ :**
  - إحكام تزويد البلاد من المواد الحساسة وضمان الوفرة وإستقرار الأسعار،
  - إعتماد سياسة أسعار ترتكز على تحفيز الإنتاج الوطني وترشيد مستوى الزيادات للمواد المؤطرة مع تحيينها لملائمتها مع الواقع،
  - مواصلة سياسة الدعم مع ترشيد مستوى النفقات وحصر تكاليف الدعم في مستوى 1 بالمائة من الناتج الداخلي الخام في نهاية الخماسية،
  - تحفيز المنافسة في السوق من خلال تطوير مناخ الأعمال ودعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،
  - إحكام التصدي للممارسات المخلة بالمنافسة،
  - تطوير منظومة حماية المستهلك،
  - مواصلة المساهمة في مجابهة التهريب والتجارة الموازية والحد من إنعكاساتها على الإقتصاد الوطني،
- **دفع النمو وتطوير النسيج التجاري وذلك من خلال توفير الأرضية الملائمة للإستثمار عبر :**
  - تطوير وتعصير شبكة أسواق الجملة وتركيز منظومة معلوماتية لمتابعة الأسعار في أسواق الجملة،
  - تطوير شيكة المساحات التجارية الكبرى والمتوسطة بمختلف المناطق،
  - مزيد توفير الظروف الملائمة لتطوير نظام العقود تحت التسمية الأصلية في القطاع التجاري وفي الخدمات الموجهة للمستهلك،
  - ضمان مصالح التجارة الصغرى ومساعدتها على مواكبة التطورات وتحسين أدائها خاصة من خلال تسهيل النفاذ للتمويلات.

2- أهداف ومؤشرات قيس أداء برنامج التجارة الداخلية:

1.2- <u>تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج</u>:

يشتمل برنامج التجارة الداخلية على 3 أهداف أساسية و5 مؤشرات لقيس الأداء (هدفان و4 مؤشرات بالنسبة للبرنامج الفرعي **التزويد والدعم ومراقبة السوق** و 01 هدف ومؤشر بالنسبة للبرنامج الفرعي **الإستثمار التجاري**):

الهدف	مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات 2017	2018	تقديرات 2019
الهدف 1.1.1: ضمان السير العادي للسوق وحماية المستهلك	**المؤشر 1.1.1.1:** نسبة إنجاز المخزونات التعديلية	نسبة%	**84.92**	**85**	**90**
	المؤشر 2.1.1.1: نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الإقتصادية	نسبة%	**53**	**59.54**	**60**
	المؤشر 3.1.1.1: نسبة الملفات المنجزة المتعلقة بالممارسات المخلة بالمنافسة	نسبة%	**41.3**	**29**	**31.42**
الهدف 2.1.1: ترشيد الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه	**المؤشر 1.2.1.1:** الكميات المستهلكة من المواد المدعمة	فرينة مدعمة : م ق	**6.6**	**6.5**	**6.5**
		زيت نباتي مدعم : ألف طن	**164.655**	**165**	**165**
الهدف 1.2.1: تأهيل مسالك التوزيع وتطوير النسيج التجاري	**المؤشر 1.1.2.1:** نسبة التقدم في إنجاز القسط الثاني من برنامج تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري	نسبة%	**12**	**30**	**45**

الهدف 1-1-1: ضمان السير العادي للسوق وحماية المستهلك : يتعلق هذا الهدف بـ :

- متابعة تزويد البلاد من المواد الحساسة نحو ضمان الوفرة وذلك بتعزيز آليات المتابعة والبرمجة المحكمة للمواسم الإستهلاكية وتنويع العرض بالإعتماد أساسا على الإنتاج الوطني واللجوء الظرفي إلى التوريد، إلى جانب دعم سياسة المخزونات التعديلية،
- إحكام التصدي للممارسات المخلة بالمنافسة وتطوير منظومة حماية المستهلك وذلك من خلال دفع وتحسين أداء عمل جهاز المراقبة الإقتصادية وتواجدها بالسوق ،

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2018	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
المؤشر عدد 1-1-1-1: نسبة إنجاز المخزونات التعديلية	نسبة	79	91	**84.92**	85	90	95	96
لمؤشر 2.1.1.1: نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الإقتصادية	نسبة	51.26	55	**53**	59.54	60	61	65
المؤشر 3.1.1.1: نسبة الملفات المنجزة المتعلقة بالممارسات المخلة بالمنافسة	نسبة	35.29	25	**41.3**	29	31.42	33	40

الهدف 1-1-2: ترشيد الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه: بالتوازي مع مواصلة سياسة دعم السلع الإستهلاكية الأساسية، سيتم التركيز على ترشيد مستوى نفقات الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه وذلك من خلال مواصلة العمل على تنظيم ومراقبة مسالك توزيع المواد المدعمة وتطوير العمل الرقابي المشترك ويتم قياس ذلك، بصفة نسبية، من خلال التحكم في الكميات السنوية المستعملة من مادتي الفرينة والزيت النباتي المدعمة.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2018	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
المؤشرعدد 1-1-2-1: الكميات المستهلكة من المواد المدعمة:								
كميات الفرينة المدعمة	م ف	6.463	6.47	6.6	6.5	6.5	6.5	6.5
كميات الزيت النباتي المدعم	أ طن	165.7	165	164.655	165	165	165	165

الهدف 1-2-1: تأهيل مسالك التوزيع: يندرج هدف تأهيل مسالك التوزيع في إطار البرنامج الفرعي الإستثمار التجاري ويمثل هذا الهدف أهمية بالغة باعتباره ركيزة أساسية لتطوير قطاع التجارة. ويرتقب في هذا المجال تنفيذ الجزء الثاني من البرنامج الوطني لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري الذي سيشمل المشاريع المؤجلة والطلبات الجديدة.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2018	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
المؤشرعدد 1-2-1-1: نسبة إنجاز القسط2 من برنامج تأهيل مسالك التوزيع	نسبة	-------	-------	**12**	30	45	100	-

2.2- أنشطة برنامج التجارة الداخلية:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2019	الأنشطة والتدخلات المبرمجة خلال سنة 2019	الإعتمادات التقديرية
الهدف 1.1.1: ضمان السير العادي للسوق وحماية المستهلك	**المؤشر 1.1.1.1:** نسبة إنجاز المخزونات التعديلية	%90	- إستشراف وضعيّة التّزويد والبرمجة المسبقة - توفير المخزونات الإستراتيجية والتّعديليّة الضّروريّة لتلبية احتياجات المواسم الاستهلاكيّة - ضبط برنامج دفع التّصدير واللّجوء للتّوريد عند الاقتضاء	-
	المؤشر 2.1.1.1: نسبة تغطية السوق من قبل أعوان المراقبة الإقتصادية	%60	- تكثيف الحملات الوطنية والاقليمية والمحلية - تشريك الاعوان الاداريين في العمل الرقابي - الرفع من مدة تواجد أعوان المراقبة بالسوق وتحديدها بفترة زمنية مسبقة صلب الأذون بمهمة - توسيع مجالات العمل الرقابي إلى القطاعات الخدماتية - تكثيف المراقبة على المواقع الالكترونية والواب - تعزيز الامكانيات البشرية عبر إعادة التوظيف - إقتناء معدات إضافية لمراقبة الجودة	30 أ.د

	المؤشر 3.1.1.1: نسبة الملفات المنجزة المتعلقة بالممارسات المخلة بالمنافسة	%31.42	– تنظيم دورات تكوينية حول المنافسة لفائدة شبكة المنافسة بمركز التكوين بالوزارة – تعزيز الجهاز المكلف بالبحث في مجال الممارسات المخلة بالمنافسة في إطار إعادة التوظيف – متابعة تنفيذ قرارات مجلس المنافسة	4 أ.د
الهدف 2.1.1: ترشيد الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه	**المؤشر 1.2.1.1:** الكميات المستهلكة من المواد المدعمة	6.5 م ق (فرينة مدعمة)	- مواصلة تطبيق قرار وزير التجارة المؤرخ في 22 جوان 2016 والذي يتعلق بصنع وعرض وبيع مادة الخبز ويهدف إلى الحد من الممارسات المتعلقة بالتلاعب بمادة الفرينة وذلك عبر: ✓ تطبيق نظام الحصص من الفرينة استخراج نوعي"PS" المخولة لكل مخبزة على أساس مقاييس محددة تأخذ في الاعتبار حاجيات الجهة أو المنطقة وعدد العملة ✓ تخصيص الخبز الكبير للاستهلاك الأسري ومنع توجيهه للصفقات العمومية والاستعمال المهني ✓ تمكين نقاط البيع المعروفة بـ Point chauds من صنع وترويج الباقات باستعمال الفرينة استخراج نوعي PS–7، ومنع إنتاج الخبز المجمد ونصف المنتهي من الفرينة استخراج نوعي PS – منع تعليب وترويج زيت الصوجا الغير مدعم في قوارير بلاستيكية	–
		165 ألف طن (زيت نباتي مدعم)	✓ الانطلاق في تنفيذ مشروع إصلاح منظومة دعم المواد الأساسية الذي يهدف إلى تعويض نظام دعم الأسعار بنظام دعم المداخيل. وقد تم إحداث لجنة وطنية لتركيز الإصلاح انبثقت عنها فرق عمل تعنى بـ: ✓ تحديد المستفيدين وضبط معايير اختيارهم وطرق احتساب منحة الدعم المباشرة ✓ تحديد طرق التسجيل والإشهار والطعن وتركيز قاعدة المعلومات وخزنها وتأمينها ضبط آلية صرف المنح ودوريتها	
الهدف 1.2.1: تأهيل مسالك التوزيع وتطوير النسيج التجاري	**المؤشر 1.1.2.1:** نسبة التقدم في إنجاز القسط الثاني من برنامج تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري	%45	– انجاز الدراسة حول تطوير منظومة اللحوم الحمراء (دراسة متواصلة)	60 أ.د دفعا
			– دراسة جدوى إنجاز القسط الثاني من البرنامج الوطني لتاهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري (دراسة جديدة)	200 ..د تعهدا و20أ.د دفعا
			– إنجاز دراسة حول تحيين المخطط التوجيهي لتركيز المساحات التجارية الكبرى والمتوسطة (دراسة متواصلة)	70 أ.د دفعا

3- نفقات برنامج التجارة الداخلية:

1.3 ميزانية برنامج التجارة الداخلية:

تطور إعتمادات برنامج التجارة الداخلية

بيان البرنامج	إنجازات 2017	قانون المالية 2018 (1)	تقديرات 2019		نسبةالتطوّر (2018-2017)	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2)	المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) (1) /((1) -(2))
العنوان الأول: نفقات التصرّف	**1519650,014**	**1596123**	**1827485**	**1827485**	**231362**	**14,50%**
التأجير العمومي	21841,913	22771	23582	23582	811	3,56%
وسائل المصالح	3625,900	2915	3454	3454	539	18,49%
التدخل العمومي	1494182,201	1570437	1800449	1800449	230012	14,65%
العنوان الثاني: نفقات التنمية	**111,296**	**2597**	**171**	**7265**	**4668**	**179,75%**
الاستثمارات المباشرة	**103,179**	**265**	**171**	**270**	**5**	**1,89%**
على الموارد العامة للميزانية	103,179	265	171	270	5	1,89%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	0	0	0	0	0	0,00%
التمويل العمومي	**8,117**	**2332**	**0**	**6995**	**4663**	**199,96%**
على الموارد العامة للميزانية	8,117	2332	0	6995	4663	199,96%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	0	0	0	0	0	0,00%
صناديق الخزينة	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0,00%**
مجموع البرنامج	**1519761,310**	**1598720**	**1827656**	**1834750**	**236030**	**14,76%**

الوحدة: ألف دينار

تستأثر نفقات التدخل العمومي بنسبة تقارب 98,13 من مجموع نفقات برنامج التجارة الداخلية بإعتبار حجم الإعتمادات المخصصة لدعم المواد الأساسية (1800 م د من جملة 1800,449 م د مخصصة للتدخل العمومي) والتي شهدت زيادة مقارنة بسنة 2018 بمبلغ يقدر بـ 230,012 م د.

ودون إعتبار نفقات دعم المواد الأساسية تحتل الأجور نسبة 67,86 % من إجمالي نفقات ميزانية برنامج التجارة الداخلية تليها نفقات وسائل المصالح بنسبة تقارب 9,94 % في حين لا تتجاوز نفقات التنمية حدود 20,91 % من إجمالي نفقات البرنامج، والتي تشمل أساسا نفقات التنمية لفائدة المعهد الوطني للإستهلاك (170 ألف دينار موزعة كالتالي 99 ألف دينار بالنسبة للمشاريع المتواصلة و71 ألف دينار بالنسبة للمشاريع الجديد) ومجلس المنافسة (70 ألف دينار بالنسبة للمشاريع الجديدة) ومعدات لمراقبة الجودة (30 ألف دينار) و مواصلة إنجاز مشروع المنطقة اللوجستية والتجارية ببن قردان بالتنسيق مع الديوان التونسي للتجارة (6995 ألف دينار) والتي تتعلق خاصة بالربط بالشبكات العمومية للمياه الصالحة للشرب والكهرباء والغاز والتطهير وهي تمثل حوالي 60 بالمائة من التكلفة الجملية لانجاز المشروع البالغة حوالي 11658 ألف دينار.

توزيع ميزانية برنامج التجارة الداخلية لسنة 2019 حسب طبيعة النفقة
اعتمادات الدفع

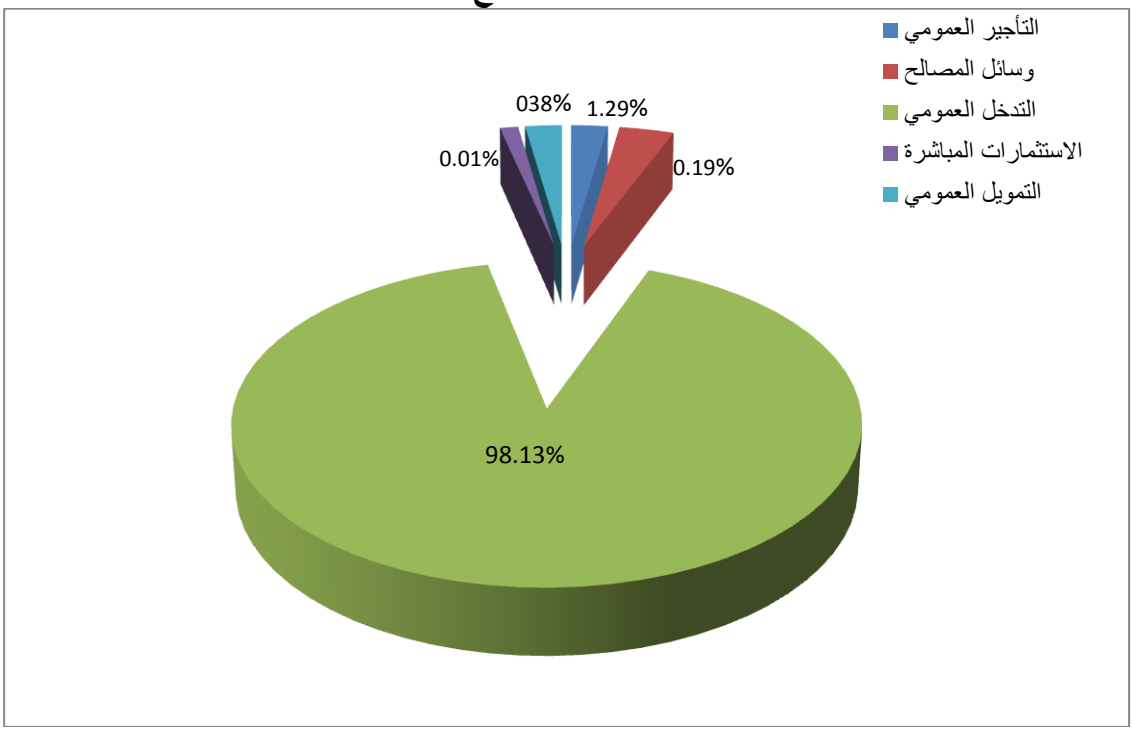

توزيع ميزانية برنامج التجارة الداخلية لسنة 2019 حسب طبيعة النفقة
اعتمادات الدفع (بدون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية)

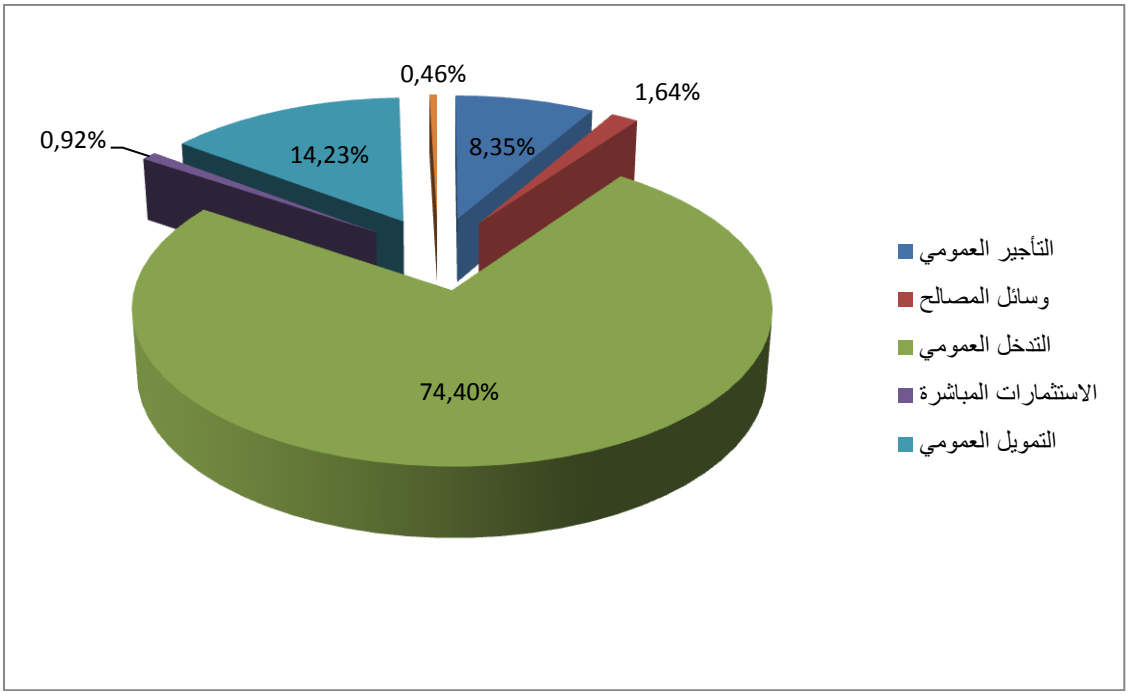

توزيع ميزانية برنامج التجارة الداخلية لسنة 2019 حسب البرامج الفرعية

اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية / طبيعة النفقة	برنامج فرعي1: التزويد والدعم ومراقبة السوق	برنامج فرعي 2 : الإستثمار التجاري	المجموع حسب طبيعة النفقة
نفقات التصرّف	**1826921**	**564**	**1827485**
التأجير العمومي	23149	433	23582
وسائل المصالح	3329	125	3454
التدخل العمومي	1800443	6	1800449
نفقات التنمية	**7265**	**0**	**7265**
الاستثمارات المباشرة	270	0	270
التمويل العمومي	6995	0	**6995**
صناديق الخزينة	0	**0**	**0**
المجموع حسب البرامج الفرعية	**1834186**	**564**	**1834750**

ويستأثر البرنامج الفرعي "التزويد والدعم ومراقبة السوق " بنسبة 99,97 % من إجمالي إعتمادات برنامج التجارة الداخلية نظرا لأهمية الإعتمادات المرصودة لفائدة نفقات التدخل العمومي في مجال دعم المواد الأساسية وكذلك نفقات التنمية .

2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 لبرنامج التجارة الداخلية:

3-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج:

تتوزع نفقات برنامج التجارة الداخلية على المدى المتوسط كالاتي :

الوحدة : دينار

النفقات	انجازات			ق م	تقديرات		
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العنوان الأول: نفقات التصرف	1 550 609 494	1 582 682 655	1 519 650 014	1 596 123 000	1 827 485 000	2 405 843 000	2 651 919 000
على موارد الميزانية	1 550 609 494	1 582 682 655	1 519 650 014	1 596 123 000	1 827 485 000	2 405 843 000	2 651 919 000
التأجير العمومي	20 182 296	20 713 786	21 841 913	22 771 000	23 582 000	23 770 000	24 417 000
وسائل المصالح	427 200	428 000	3 625 900	2 915 000	3 454 000	4 610 000	5 030 000
التدخل العمومي	1 529 999 998	1 561 540 869	1 494 182 201	1 570 437 000	1 800 449 000	2 377 463 000	2 622 472 000
على الموارد الذاتية للمؤسسات	0	0	0	0	0	0	0
التأجير عمومي	0	0	0	0	0	0	0
وسائل المصالح	0	0	0	0	0	0	0
التدخل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
العنوان الثاني :نفقات التنمية	89 146	108 525	111 296	2 597 000	7 265 000	2 842 000	470 000
على موارد الميزانية	89 146	108 525	111 296	2 597 000	7 265 000	2 842 000	470 000
الاستثمارات المباشرة	89 146	108 525	103 179	265 000	270 000	510 000	470 000
التمويل العمومي	0	0	8 117	2 332 000	6 995 000	2 332 000	0
على موارد القروض الخارجية الموظفة	0	0	0	0	0	0	0
الاستثمارات مباشرة	0	0	0	0	0	0	0
التمويل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
صناديق الخزينة	0	0	0	0	0	0	0
التدخل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	1 550 698 640	1 582 791 180	1 519 761 310	1 598 720 000	1 834 750 000	2 408 685 000	2 652 389 000
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	1 550 698 640	1 582 791 180	1 519 761 310	1 598 720 000	1 834 750 000	2 408 685 000	2 652 389 000

3-2-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي1: التزويد والدعم ومراقبة السوق

الوحدة : دينار

النفقات	انجازات			ق,م	تقديرات		
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العنوان الأول: نفقات التصرف	**1 550 381 945**	**1 582 384 138**	**1 519 195 512**	**1 595 670 000**	**1 826 921 000**	**2 405 225 000**	**2 651 247 000**
على موارد الميزانية	**1 550 381 945**	**1 582 384 138**	**1 519 195 512**	**1 595 670 000**	**1 826 921 000**	**2 405 225 000**	**2 651 247 000**
التأجير العمومي	19 954 747	20 415 269	21 509 885	22 421 000	23 149 000	23 330 000	23 950 000
وسائل المصالح	427 200	428 000	3 507 426	2 818 000	3 329 000	4 440 000	4 835 000
التدخل العمومي	1 529 999 998	1 561 540 869	1 494 178 201	1 570 431 000	1 800 443 000	2 377 455 000	2 622 462 000
على الموارد الذاتية للمؤسسات	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
التأجير عمومي	0	0	0	0	0	0	0
وسائل المصالح	0	0	0	0	0	0	0
التدخل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
العنوان الثاني :نفقات التنمية	**89 146**	**108 525**	**111 296**	**2 597 000**	**7 265 000**	**2 842 000**	**470 000**
على موارد الميزانية	**89 146**	**108 525**	**111 296**	**2 597 000**	**7 265 000**	**2 842 000**	**470 000**
الاستثمارات المباشرة	89 146	108 525	103 179	265 000	270 000	510 000	470 000
التمويل العمومي	0	0	8 117	2 332 000	6 995 000	2 332 000	0
على موارد القروض الخارجية الموظفة	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
الاستثمارات مباشرة	0	0	0	0	0	0	0
التمويل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
صناديق الخزينة	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
التدخل		0	0	0	0	0	0
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1 550 471 091**	**1 582 492 663**	**1 519 306 808**	**1 598 267 000**	**1 834 186 000**	**2 408 067 000**	**2 651 717 000**
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1 550 471 091**	**1 582 492 663**	**1 519 306 808**	**1 598 267 000**	**1 834 186 000**	**2 408 067 000**	**2 651 717 000**

3-2-3/ إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي2: الاستثمار التجاري

الوحدة : دينار

النفقات	انجازات			ق م	تقديرات		
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العنوان الأول: نفقات التصرف	**227 549**	**298 517**	**454 502**	**453 000**	**564 000**	**618 000**	**672 000**
على موارد الميزانية	**227 549**	**298 517**	**454 502**	**453 000**	**564 000**	**618 000**	**672 000**
التأجير العمومي	227 549	298 517	332 028	350 000	433 000	440 000	467 000
وسائل المصالح	0	0	118 474	97 000	125 000	170 000	195 000
التدخل العمومي	0	0	4 000	6 000	6 000	8 000	10 000
على الموارد الذاتية للمؤسسات	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
التأجير عمومي	0	0	0	0	0	0	0
وسائل المصالح	0	0	0	0	0	0	0
التدخل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
العنوان الثاني :نفقات التنمية	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
على موارد الميزانية	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
الاستثمارات المباشرة	0	0	0	0	0	0	0
التمويل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
على موارد القروض الخارجية الموظفة	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
الاستثمارات مباشرة	0	0	0	0	0	0	0
التمويل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
صناديق الخزينة	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
التدخل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**227 549**	**298 517**	**454 502**	**453 000**	**564 000**	**618 000**	**672 000**
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**227 549**	**298 517**	**454 502**	**453 000**	**564 000**	**618 000**	**672 000**

برنامج التجارة الخارجية

رئيس البرنامج : السيد خالد بن عبدالله المدير العام للتجارة الخارجية

تولى مهامه منذ تاريخ 01 جوان 2017

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

- **خارطة البرنامج:**

برنامج التجارة الخارجية	
الإدارات المركزية ووحدات التصرف حسب الأهداف	**المؤسسات العمومية**
▪الإدارة العامة للتجارة الخارجية ▪الإدارة العامة للتعاون الإقتصادي والتجاري ▪وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع المنطقة اللوجستية والتجارية ببن قردان ▪ وحدة التصرف حسب الأهداف لتأمين كتابة المجلس الوطني للخدمات وإنجاز برنامج تأهيل الخدمات ▪وحدة تنسيق ومتابعة برنامج تنمية الصادرات	▪مركز النهوض بالصادرات ▪غرف التجارة والصناعة (غرفة التجارة والصناعة لتونس/ غرفة التجارة والصناعة للشمال الشرقي/ غرفة التجارة والصناعة للشمال الغربي/ غرفة التجارة والصناعة للوطن القبلي/ غرفة التجارة والصناعة للوسط/ غرفة التجارة والصناعة لصفاقس/ غرفة التجارة والصناعة للجنوب الشرقي/ غرفة التجارة والصناعة للجنوب الغربي)

ويتفرع برنامج التجارة الخارجية إلى برنامجين فرعيين :

- **البرنامج الفرعي 1** : المبادلات التجارية،
- **البرنامج الفرعي 2** : الاندماج الاقتصادي والتجاري.

خارطة البرامج الفرعية:

البرنامج الفرعي عدد 1:
المبادلات التجارية

الإدارة العامة للتجارة الخارجية
وحدة التصرف حسب الأهداف لتأمين كتابة المجلس الوطني للخدمات وإنجاز برنامج تأهيل الخدمات
وحدة تنسيق ومتابعة برنامج تنمية الصادرات
مركز النهوض بالصادرات
غرف التجارة والصناعة

البرنامج الفرعي عدد 2:
الإندماج الإقتصادي والتجاري

الإدارة العامة للتعاون الإقتصادي والتجاري
وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع إحداث منطقة تجارية ولوجستية ببن قردان

- **إستراتيجية البرنامج:**

تسعى وزارة التجارة في إطار برنامج التجارة الخارجية إلى مزيد تعميق مقومات الاندماج الاقتصادي والتجاري للبلاد التونسية في محيطها العالمي والإقليمي ضمن إطار واضح مدعم بمجموعة من التشريعات والتراتيب والإصلاحات الهيكلية مع المحافظة على خصوصية النسيج الصناعي المحلي وتطوير القدرة التنافسية للمنتوج الوطني وتمتيعه بالحوافز والتشجيعات التي تضمن له حدا أدنى من القدرات الترويجية على مستوى الأسواق التصديرية القديمة أو الجديدة،

حيث تسعى الوزارة إلى:

– تطوير آليات حماية المنتوج الوطني من الممارسات غير المشروعة عند التوريد على غرار الإجراءات الوقائية والدعم والإغراق والضغط على الميزان التجاري من حيث التقليص من نسبة المواد الاستهلاكية ذات الخصوصية الكمالية وترشيد الواردات في اتجاه الحد الأدنى الممكن،

– تحسين الإحاطة بالصناعيين المحليين من خلال تطوير منظومة الاتصال والتظلم لدى مصالح الإدارة العامة للتجارة الخارجية وذلك بإقحام نظام الخدمات عن بعد ونقطة إعلام واتصال بالإدارة العامة للتجارة الخارجية إضافة إلى إحداث خط أخضر على ذمة المتعاملين الاقتصاديين،

– تدعيم الطابع اللامادي للوثائق الإدارية وذلك بتحقيق التعامل اللامادي الكامل مع رخص التجارة الخارجية وبطاقات الإعلام في إطار تيسير إجراءات التجارة الخارجية،

– إعادة هيكلة الإدارة العامة للتجارة الخارجية على ضوء المستجدات الجديدة الطارئة على الساحة العالمية وذلك من خلال بعث هياكل جديدة تعنى بمجاراة نسق هذه المستجدات،

– إرساء أنظمة يقظة لتتبع ورصد المؤشرات المتعلقة بميدان تدخل الإدارة العامة للتجارة الخارجية (واردات المنتجات التي لها نظير مصنع محليا، واردات المواد الاستهلاكية...)،

– تطوير التشريعات المتصلة بالتجارة الخارجية وتأمين حد أدنى من الانسجام بينها،

– تعزيز العلاقات والشراكات داخل تونس وخارجها بتكثيف المشاركة في المعارض والصالونات والتظاهرات الاستثنائية وتنظيم اللقاءات المهنية المتخصصة،

– المساندة الفنية والمالية للمؤسسات التصديرية من خلال الية صندوق النهوض بالصادرات وألية "تصدير+" ضمن البرنامج الثالث لتنمية الصادرات،

– توسيع شبكة التمثيل التجاري ببلدان افريقيا جنوب الصحراء.

2-أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج التجارة الخارجية:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

يشتمل برنامج التجارة الخارجية على 3 أهداف و5 مؤشرات لقيس الأداء التالية :

الهدف	مؤشرات قيس الأداء		الوحدة	إنجازات 2017	2018	تقديرات 2019
الهدف 1.2: تنويع المبادلات والإندماج الإقتصادي والتجاري	**المؤشر 1.1.2:** تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس إتفاقيات تبادل تجاري حر بالمقارنة مع الحجم الجملي للمبادلات التجارية		نسبة%	74	81.2	82.2
	المؤشر 2.1.2: نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات	تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) بالمقارنة مع الحجم الجملي للصادرات	نسبة%	28	27	28
		تطور نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة بالمقارنة مع العدد الجملي للبنود التعريفية		36	36	37
الهدف 2.2: الدفاع التجاري	**المؤشر 1.2.2:** نسبة العرائض المنهاة من جملة العرائض المقدمة		نسبة%	40	50	50
الهدف 3.2: تسهيل إجراءات التجارة الخارجية	**المؤشر 1.3.2:** عدد الإجراءات غير التعريفية عند التوريد والتصدير		عدد	12	7	7
	المؤشر 2.3.2: نسبة التقدم في تطبيق إتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة في الآجال		نسبة%	12	29	37

الهدف2-1- تعميق الاندماج الاقتصادي وتوسيع مجال المبادلات التجارية :

تسعى وزارة التجارة إلى المساهمة في تنمية الصادرات عبر تطوير حجم وقيمة الصادرات التونسية وتوسيع قاعدة المصدرين وتطوير برامج الدعم والمساندة وتوجيهها نحو القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية خاصة منها الخدمات.

كما تسعى إلى تنويع تركيبة الصادرات والحد من نسق الارتباط بمنطقة اليورو نحو وجهات جديدة .

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2018	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
المؤشر 2-1-1: تطور المبادلات التجارية في اطار اتفاقيات التبادل التجاري الحر	**نسبة**	85%	73%	74%	81.2%	82.2%	83.2%	84
المؤشر 2-1-2: نسبة تنويع الصادرات من خلال المنتوجات والوجهة	**نسبة**	25%	28%	28%	27%	28%	29%	33
		36%	36%	36%	36%	37%	38%	40

الهدف 2-2- الدفاع التجاري :

وذلك في إطار الحماية القانونية التي توفرها الاتفاقات الدولية المعتمدة من طرف المنظمة العالمية للتجارة دون المساس بالالتزامات المحمولة على كاهل البلاد التونسية في ضمان حرية تنقل البضائع وحرية التجارة عموما وتمارس هذه الحماية في إطار التشريعات المتعلقة بالإجراءات الوقائية ومكافحة الإغراق والدعم غير المشروع والمكفولة بموجب انضمام تونس للمنظمة العالمية للتجارة.

كما تمارس أيضا من خلال حماية الصادرات التونسية من الإجراءات المحتملة التي قد يتخذها شركاء تونس التجاريين بمقتضى التحقيقات المنشورة والمعتمدة في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

من جهة أخرى يساهم تحقيق هذا الهدف في استقطاب الاستثمار الداخلي والأجنبي وتحسين مناخ الأعمال وحماية النسيج الصناعي الوطني وديمومة المؤسسة التونسية.

مرجع الهدف:

- اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة حول مكافحة الإغراق،
- اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة حول الإجراءات الوقائية،
- القانون عدد 106 لسنة 1998 المؤرخ في 18 ديسمبر 1998 والمتعلق بالإجراءات الوقائية عند التوريد
- القانون عدد 9 لسنة 1999 المؤرخ في 13 فيفري 1999 والمتعلق بالحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد
- الأمر عدد 477 لسنة 2000 المؤرخ في 21 فيفري 2000 والمتعلق بضبط شروط وطرق تحديد الممارسات غير المشروعة عند التوريد
- قرار وزير التجارة المؤرخ في 12 أوت 2004 والمتعلق بضبط إجراءات المراقبة المسبقة عند التوريد.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2018	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
المؤشر 2-2-1: نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري من إجمالي العرائض المقدمة.	نسبة	20%	10%	40%	50%	50%	70%	70%

الهدف 2-3- تسهيل إجراءات التجارة الخارجية :

وذلك من خلال تذليل العوائق ذات الصبغة التعريفية وغير التعريفية وذلك بغرض ضمان احترام تونس لتعهداتها الدولية وتدعيم المؤشرات التي من شأنها جلب الاستثمار الأجنبي،

مرجع الهدف:

- اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة لتسهيل التجارة في ديسمبر 2013،
- قانون عدد 41 لسنة 1994 المتعلق بالتجارة الخارجية،

- النصوص التطبيقية (1742 إلى 1747 لسنة 1994) المتعلقة بإجراءات التجارة الخارجية،
- المجلة الديوانية لسنة 2008 ،
- قانون عدد 18 لسنة 1976 المتعلق بالصرف،
- كراسات الشروط والتراخيص الإدارية لبعض الأنشطة،
- المذكرات الإدارية الموجهة للديوانة ومناشير الإدارة العامة للديوانة،

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2018	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
المؤشر2-3-1: عدد الإجراءات غير التعريفية عند التوريد والتصدير	مجموع عددي	19	14	12	7	7	6	5
المؤشر2-3-2: نسبة التقدم في تطبيق إتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة في الآجال.	نسبة	-	10%	12%	29%	37%	46%	53%

2-2- أنشطة برنامج التجارة الخارجية:

الأهداف	المؤشرات		تقديرات 2019	الأنشطة والتخلات المبرمجة خلال سنة 2019	الإعتمادات التقديرية (أ د)
الهدف 1.1.2: تنويع المبادلات التجارية	**المؤشر 1.1.1.2:** تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس إتفاقيات تبادل تجاري حر بالمقارنة مع الحجم الجملي للمبادلات التجارية		**81.2%**	إنجاز المرحلة الثالثة من وضع منظومة لمعالجة والتصرف في سندات التجارة الخارجية	**17** أد (البرنامج الثالث لتنمية الصادرات / إعتمادات دفع)
				تطوير ووضع منظومة للتصرف في سندات التجارة الخارجية	**126 أد** (البرنامج الثالث لتنمية الصادرات / إعتمادات دفع)
				إقتناء معدات وتطوير المنظومة	**100 أد** (البرنامج الثالث لتنمية الصادرات / إعتمادات دفع)
				مواصلة اجراءات انجاز دراسة حول تأثير اتفاق التبادل الحر المعمق والشامل مع الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد التونسي	**144,5 أد** (البرنامج الثالث لتنمية الصادرات / إعتمادات دفع)
				البرنامج العام تصدير + مواصلة أعمال اللجان المشتركة الثنائية ومتعددة الأطراف	**150 أد**
				دراسة المخطط المديري للمناطق الحرة بالحدود الجزائرية	**100 أد**
				إنجاز مشروع البنية الاساسية الخارجية للمنطقة اللوجستية والتجارية بين قردان	**6995 أ د**
	المؤشر 2.1.1.2: نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات	تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) بالمقارنة مع الحجم الجملي للصادرات	**27%**	وضع واعداد دراسة لبرنامج الاتصال للبرنامج الثالث لتنمية الصادرات	**20أد** (البرنامج الثالث لتنمية الصادرات / إعتمادات دفع)
				تنفيذ برنامج الاعلام والتواصل	**30 أد** (البرنامج الثالث لتنمية الصادرات / إعتمادات دفع)
				تنفيذ برنامج التكوين	**150 أد** (البرنامج الثالث لتنمية الصادرات / إعتمادات دفع)

			برنامج تصدير + : – تطوير سلاسل القيمة والشبكات العنقودية ذات المصلحة المشتركة بغاية دفع التشغيل والتنمية والتصدير – الدعم المالي للشركات		**8315 أد** (البرنامج الثالث لتنمية الصادرات / إعتمادات دفع) **500 أد** **6352 أ د**
		تطور نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة بالمقارنة مع العدد الجملي للبنود التعريفية	**36%**	مواصلة دعم المجهودات التي يؤمنها صندوق النهوض بالصادرات تعزيز قدرات مركز النهوض بالصادرات : – مساندة تقنية ودعم مؤسساتي – إقتناء مواد إعلامية وتجهيزات مختلفة	**80000 أد لدعم صندوق النهوض بالصادرات** مفصلة كالاتي: 45 م د : النقل 23 م د : العمليات الترويجية والاشهارية الفردية والقطاعية 10 م د : دعم مباشر 2 م د : دعم مؤسساتي **670 أد** (البرنامج الثالث لتنمية الصادرات)
الهدف 2.1.2: الدفاع التجاري		**المؤشر 1.2.1.2:** نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري من جملة العرائض المقدمة	**50%**	– تركيز رقم أخضر مجاني على ذمة المتعاملين الاقتصاديين – تنظيم أيام تحسيسية لفائدة المتعاملين الاقتصاديين لتعريف الصناعيين المحليين بالدور الحمائي لوزارة التجارة وطرق الاستفادة من الاحاطة الفنية التي يمكن توفيرها	بالتنسيق مع غرف التجارة والصناعة
الهدف 1.2.2: تسهيل إجراءات التجارة الخارجية		**المؤشر 1.1.2.2:** عدد الإجراءات غير التعريفية عند التوريد والتصدير	**7**	تنقيح القوانين المتعلقة بالصرف وبالتجارة الخارجية	–
		المؤشر 2.1.2.2: نسبة التقدم في تطبيق إتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة في الآجال	**37%**	المشاركة في اجتماعات لجنة تسهيل التجارة بالمنظمة العالمية للتجارة (معدل 5 اجتماعات في السنة) عقد اجتماعات دورية مع الأطراف الوطنية المعنية بوضع اتفاق تسهيل التجارة حيز التطبيق إحداث إدارة لتسهيل إجراءات التجارة الخارجية بالادارة العامة للتجارة الخارجية (توصية صادرة عن المجلس الاعلى للتصدير المنعقد بتاريخ 04 جانفي 2018)	–

3- نفقات برنامج التجارة الخارجية:

1.3 ميزانية برنامج التجارة الخارجية:

تطور إعتمادات برنامج التجارة الخارجية

الوحدة: ألف دينار

بيان البرنامج	إنجازات 2017	قانون المالية 2018 (1)	تقديرات 2019		نسبةالتطوّر (2019-2018)	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2)	المبلغ (2)-(1)	النسبة (%) (1) /((2) -(1))
العنوان الأول: نفقات التصرّف	**30189,304**	**41441**	**91569**	**91569**	**50128**	**120,96%**
التأجير العمومي	8672,508	8704	9057	9057	353	4,06%
وسائل المصالح	1832,152	1722	1782	1782	60	3,48%
التدخل العمومي	19684,644	31015	80730	80730	49715	160,29%
العنوان الثاني: نفقات التنمية	**4573,330**	**12108**	**24664**	**16445**	**4337**	**35,82%**
الاستثمارات المباشرة	**0**	**1000**	**1815**	**1000**	0	0,00%
على الموارد العامة للميزانية	0	0	0	0	0	0
على موارد القروض الخارجية الموظفة	0	1000	1815	1000	0	0,00%
التمويل العمومي	**4573,330**	**11108**	**22849**	**15445**	**4337**	**39,04%**
على الموارد العامة للميزانية	4573,330	7115	7130	7130	15	0,21%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	0	3993	15719	8315	4322	108,24%
صناديق الخزينة	**0**	**500**	**500**	**500**	**0**	**0,00%**
مجموع البرنامج	**34762,634**	**54049**	**116733**	**108514**	**54465**	**100,77%**

*** دون إعتبار الموارد الذّاتية لمركز النهوض بالصادرات**

شهدت نفقات برنامج التجارة الخارجية نسبة تطور بـ 100,77 بالمائة (54,465 + م د) مقارنة بقانون المالية لسنة 2018 وتستأثر نفقات التدخل العمومي بنسبة 74,40 % من مجموع نفقات البرنامج بإعتبار حجم الإعتمادات المخصصة لدعم تدخلات مركز النهوض بالصادرات، في حين بلغت نفقات التنمية نسبة 15,15 بالمائة من إجمالي نفقات البرنامج وممولة بنسبة 56,64 بالمائة من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير في إطار إتفاقية القرض المبرم لإنجاز البرنامج الثالث لتنمية الصادرات (9315 أد) مع الإشارة أن نفقات التنمية شهدت نسبة تطور بـ 35,82 بالمائة مقارنة بالسنة الفارطة ،

هذا وتتوزع إعتمادات التنمية لبرنامج التجارة الخارجية كما يلي :

- مشاريع متواصلة : 9315 أد بعنوان برنامج تنمية الصادرات 3 (1000 أد لفائدة الوزارة على مستوى الاستثمارات المباشرة و 8315 أد لفائدة مركز النهوض بالصادرات على مستوى التمويل العمومي)،
- مشاريع جديدة : 7130 أد تتعلق بنفقات التنمية لمركز النهوض بالصادرات لسنة 2019.

توزيع ميزانية برنامج التجارة الخارجية لسنة 2019 حسب طبيعة النفقة
اعتمادات الدفع

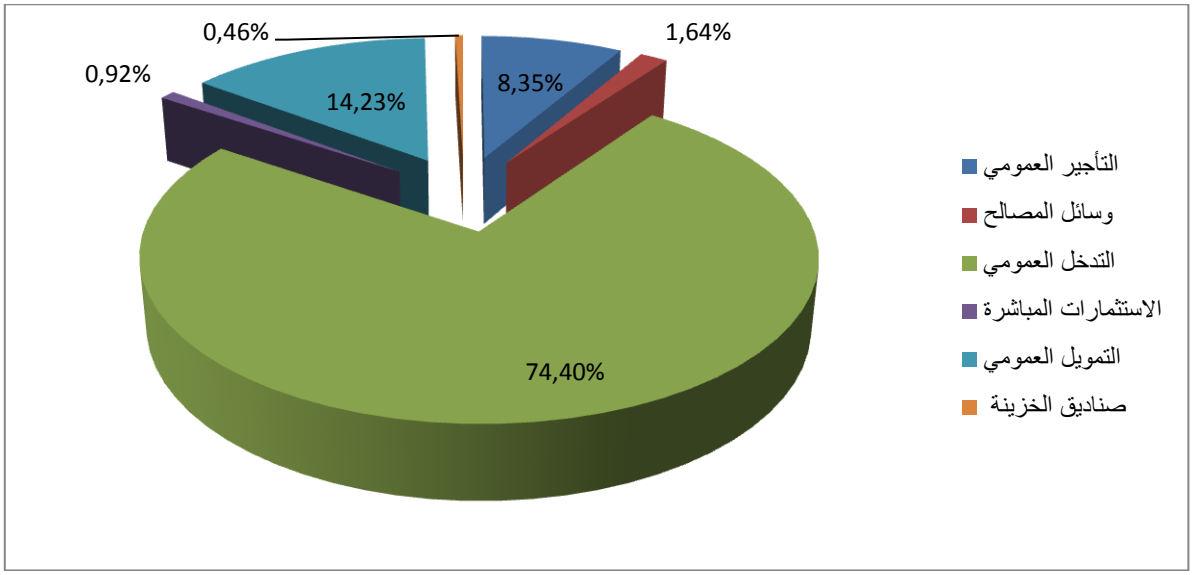

توزيع ميزانية برنامج التجارة الخارجية لسنة 2019 حسب البرامج الفرعية
اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية / طبيعة النفقة	برنامج فرعي1: المبادلات التجارية	برنامج فرعي 2 : الاندماج الاقتصادي والتجاري	المجموع حسب طبيعة النفقة
نفقات التصرّف	**90037**	**1532**	**91569**
التأجير العمومي	8433	624	9057
وسائل المصالح	1584	198	1782
التدخل العمومي	80020	710	80730
نفقات التنمية	**16445**	**0**	**16445**
الاستثمارات المباشرة	1000	0	1000
التمويل العمومي	15445	0	**15445**
صناديق الخزينة	**500**	**0**	**500**
المجموع حسب البرامج الفرعية	**106982**	**1532**	**108514**

ويستأثر البرنامج الفرعي "المبادلات التجارية " بنسبة 98,59 % من إجمالي إعتمادات برنامج التجارة الخارجية نظرا لأهمية الإعتمادات المرصودة لفائدة نفقات التدخل العمومي ونفقات التنمية.

2.2 إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 لبرنامج التجارة الخارجية:

3-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج:

تتوزع نفقات برنامج التجارة الخارجية على المدى المتوسط كالاتي :

الوحدة : دينار

النفقات	انجازات			ق م	تقديرات		
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العنوان الأول: نفقات التصرف	27 926 517	28 596 182	30 189 304	41 441 000	91 569 000	113 860 000	114 860 000
على موارد الميزانية	27 926 517	28 596 182	30 189 304	41 441 000	91 569 000	113 860 000	114 860 000
التأجير العمومي	7 150 032	7 801 155	8 672 508	8 704 000	9 057 000	10 220 000	10 910 000
وسائل المصالح	1 200 000	1 200 000	1 832 152	1 722 000	1 782 000	2 880 000	3 150 000
التدخل العمومي	19 576 485	19 595 027	19 684 644	31 015 000	80 730 000	100 760 000	100 800 000
على الموارد الذاتية للمؤسسات	0	0	0	0	0	0	0
التأجير عمومي	0	0	0	0	0	0	0
وسائل المصالح	0	0	0	0	0	0	0
التدخل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
العنوان الثاني :نفقات التنمية	4 307 543	6 108 969	4 573 330	12 108 000	16 445 000	24 200 000	24 500 000
على موارد الميزانية	4 264 442	5 139 731	4 573 330	7 115 000	7 130 000	8 200 000	8 500 000
الاستثمارات المباشرة	0	0	0	0	0	0	0
التمويل العمومي	4 264 442	5 139 731	4 573 330	7 115 000	7 130 000	8 200 000	8 500 000
على موارد القروض الخارجية الموظفة	43 101	969 238	0	4 993 000	9 315 000	16 000 000	16 000 000
الاستثمارات مباشرة	43 101	189 769	0	1 000 000	1 000 000	1 000 000	1 000 000
التمويل العمومي	0	779 469	0	3 993 000	8 315 000	15 000 000	15 000 000
على الموارد الذاتية للمؤسسات	1 877 000	1 981 000	1 340 000	2 200 000	2 300 000	2 400 000	2 500 000
صناديق الخزينة	0	0	0	500 000	500 000	500 000	500 000
التدخل العمومي	0	0	1 582 469	2 371 000	2 032 000	2 260 000	2 430 000
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	34 111 060	151 686 36	36 102 634	56 249 000	110 814 000	140 960 000	142 360 000
المجموع بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	32 249 552	34 705 151	34 762 634	54 049 000	108 514 000	138 560 000	139 860 000

3-2-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي1: المبادلات الخارجية

الوحدة : دينار

النفقات	انجازات			ق م	تقديرات		
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العنوان الأول: نفقات التصرف	**26 702 098**	**27 356 271**	**28 606 835**	**39 570 000**	**90 037 000**	**112 100 000**	**112 930 000**
على موارد الميزانية	**26 702 098**	**27 356 271**	**28 606 835**	**39 570 000**	**90 037 000**	**112 100 000**	**112 930 000**
التأجير العمومي	6 502 098	7 156 271	8 000 585	8 040 000	8 433 000	9 490 000	10 120 000
وسائل المصالح	1 200 000	1 200 000	1 586 250	1 508 000	1 584 000	2 580 000	2 770 000
التدخل العمومي	19 000 000	19 000 000	19 020 000	30 022 000	80 020 000	100 030 000	100 040 000
على الموارد الذاتية للمؤسسات	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
التأجير عمومي	0	0	0	0	0	0	0
وسائل المصالح	0	0	0	0	0	0	0
التدخل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
العنوان الثاني :نفقات التنمية	**4 307 543**	**6 108 969**	**4 573 330**	**12 108 000**	**16 445 000**	**24 200 000**	**24 500 000**
على موارد الميزانية	**4 264 442**	**5 139 731**	**4 573 330**	**7 115 000**	**7 130 000**	**8 200 000**	**8 500 000**
الاستثمارات المباشرة	0	0	0	0	0	0	0
التمويل العمومي	4 264 442	5 139 731	4 573 330	7 115 000	7 130 000	8 200 000	8 500 000
على موارد القروض الخارجية الموظفة	**43 101**	**969 238**	**0**	**4 993 000**	**9 315 000**	**16 000 000**	**16 000 000**
الاستثمارات المباشرة	43 101	189 769	0	1 000 000	1 000 000	1 000 000	1 000 000
التمويل العمومي	0	779 469	0	3 993 000	8 315 000	15 000 000	15 000 000
على الموارد الذاتية للمؤسسات	**1 877 000**	**1 981 000**	**1 340 000**	**2 200 000**	**2 300 000**	**2 400 000**	**2 500 000**
صناديق الخزينة	**0**	**0**	**0**	**500 000**	**500 000**	**500 000**	**500 000**
التدخل العمومي	0	0	0	500 000	500 000	500 000	500 000
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**32 886 641**	**35 446 240**	**34 520 165**	**54 378 000**	**109 282 000**	**139 200 000**	**140 430 000**
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**31 009 641**	**33 465 240**	**33 180 165**	**52 178 000**	**106 982 000**	**136 800 000**	**137 930 000**

3-2-3/ إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي2: الاندماج الاقتصادي والتجاري

الوحدة : دينار

النفقات	انجازات			ق م	تقديرات		
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العنوان الأول: نفقات التصرف	**1 224 419**	**1 239 911**	**1 582 469**	**1 871 000**	**1 532 000**	**1 760 000**	**1 930 000**
على موارد الميزانية	**1 224 419**	**1 239 911**	**1 582 469**	**1 871 000**	**1 532 000**	**1 760 000**	**1 930 000**
التأجير العمومي	647 934	644 884	671 923	664 000	624 000	730 000	790 000
وسائل المصالح	0	0	245 902	214 000	198 000	300 000	380 000
التدخل العمومي	576 485	595 027	664 644	993 000	710 000	730 000	760 000
على الموارد الذاتية للمؤسسات	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
التأجير عمومي	0	0	0	0	0	0	0
وسائل المصالح	0	0	0	0	0	0	0
التدخل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
العنوان الثاني :نفقات التنمية	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
على موارد الميزانية	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
الاستثمارات المباشرة	0	0	0	0	0	0	0
التمويل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
على موارد القروض الخارجية الموظفة	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
الاستثمارات مباشرة	0	0	0	0	0	0	0
التمويل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
صناديق الخزينة	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
التدخل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1 224 419**	**1 239 911**	**1 582 469**	**1 871 000**	**1 532 000**	**1 760 000**	**1 930 000**
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1 224 419**	**1 239 911**	**1 582 469**	**1 871 000**	**1 532 000**	**1 760 000**	**1 930 000**

برنامج التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي

رئيس البرنامج: "السيد خباب الحذري" مدير تنمية التجارة الالكترونية و الاقتصاد اللامادي
تولى مهامه منذ تاريخ 01 جوان 2017

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

- **خارطة البرنامج**

البرنامج	الإدارات المركزية
التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي	إدارة تنمية التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي

- **إستراتيجية البرنامج**

تبرز الدراسات والبحوث العالمية أن التجارة الإلكترونية أصبحت بالنسبة للدول النامية ضرورة ملحة لزيادة إسهامها في التجارة العالمية وكذلك لتطوير قطاعاتها الإنتاجية الوطنية وإتاحة فرص متزايدة لرفع معدلات نموها الاقتصادي.

وحتى يتحقق ذلك، لا بد من العمل على توفير متطلبات ومقومات التجارة الإلكترونية مع تذليل التحديات والعقبات للحاق بركب الاقتصاد اللاحدودي العالمي.

وفي هذا الإطار، تعتمد إستراتيجية تنمية التجارة الإلكترونية على مجموعة من التوجهات وهي:

- اعتبار التجارة الالكترونية عاملا مهما في تطوير وتعصير القطاع التجاري بتونس (تجارة داخلية وخارجية).
- اعتبار التجارة الالكترونية نشاطا واعدا قادرا على فتح الآفاق أمام التشغيل ودفع الاستثمار المحلي والأجنبي.
- تسهيل اندماج النسيج الاقتصادي الوطني في الاقتصاد الرقمي المعولم من خلال تنمية المحتوى الرقمي للمؤسسات والفاعلين الاقتصاديين في إطار صناعة وطنية للمحتوى.

وإعتبارا لذلك تعمل إدارة تنمية التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي على إنجاز جملة من المشاريع والبرامج تهدف إلى :

- نشر ثقافة التجارة الإلكترونية لذى المؤسسات الإقتصادية،
- متابعة تطوّر التجارة الإلكترونية من خلال جمع إحصائيات الدفع الإلكتروني،
- تنظيم نشاط التجارة الإلكترونية في تونس،
- تنمية صادرات المؤسسات الصغرى والمتوسطة عبر التجارة الإلكترونية والمنصات التجارية الإلكترونية

- إرشاد وتوجيه أصحاب المشاريع،

2 - أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي:

2-1- تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

يحتوي برنامج التجارة الإلكترونية واللإقتصاد اللامادي على هدف و مؤشرين لقيس الأداء:

الهدف	مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات 2017	2018	تقديرات 2019
الهدف 1.3: تطوير نشاط التجارة الالكترونية	**المؤشر 1.1.3:** نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية	نسبة%	+10	+20	+30
	المؤشر 2.1.3: نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية	نسبة%	+30	+30	+40

الهدف 3-1- تطوير نشاط التجارة الإلكترونية:

تتابع إدارة تنمية التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي تطوّر نشاط التجارة الالكترونية في تونس من خلال التنسيق بين شركة نقديات تونس والديوان الوطني للبريد قصد توفير معطيات حول عدد مواقع الواب المنخرطة في منظومات الدفع الإلكتروني بالإضافة إلى قيمة وعدد المعاملات التجارية على الخط.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2018	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
المؤشر 1.2.3 : نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية	نسبة%	-	-	+10%	+20%	+30%	+40%	+50%
المؤشر 2.2.3 : نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية	نسبة%	-	+20%	+30%	+30%	+40%	+50%	+60%

المؤشر 1.1.3 : نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية

حيث يبرز تطوّر عدد الشركات المنخرطة في منظومتي الدفع على الخط تطوّر عدد مواقع التجارة الإلكترونية خلال النصف الاول من سنة 2018 الى حوالي 1518 موقع مع العلم أنه وإلى موفى سنة 2017 بلغ عدد المواقع 1423 موقع (مقابل 1202 موقع سنة 2016) وتعبّر نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية عن مدى تقدّم هذا النشاط ورغبة المؤسسات التونسيّة في اعتماده كأداة أساسية لتنمية القطاع التجاري.

ويمثل عدد التجار على الأنترنات نسبة تقارب 0.4 % من مجموع تجار التوزيع بتونس (قرابة 350 ألف تاجر) أغلبها تنشط في مجال الخدمات (الإدارية، الإتصالات، السياحة، إقتناء تذاكر النقل والحفلات على الخط) وهي نسبة ضعيفة تستدعي إتخاذ إجراءات عملية للتحفيز على الإنخراط في منظومة التجارة الإلكترونية.

المؤشر 2.1.3 : نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية

بلغت القيمة الجملية للمعاملات التجارية على الخط سنة 2017 حوالي166,2 مليون دينار (عدد معاملات يساوي 2.4 مليون معاملة) مقابل 139،1 مليون دينار سنة 2016 (عدد معاملات يساوي 1.8 مليون معاملة). ويبرز هذا المؤشر مدى تطوّر قيمة البيوعات على الخطّ.

2.2- أنشطة برنامج التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2019	الأنشطة والتدخلات المبرمجة خلال سنة 2019	الإعتمادات التقديرية
الهدف1.3: تطوير نشاط التجارة الالكترونية	المؤشر 1.2.3 : نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية	+30%	– التنسيق مع غرف التجارة والصناعة لتنظيم دورات تحسيسية بالجهات حول التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني.	–
			– إنجاز دراسة حول واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في تونس.(بصدد الإنجاز: مرحلة تقييم العروض)	**30 ألف دينار**
			– تحيين الاستبيان المتعلّق بسلوك المستهلك التونسي على الخطّ المنجز في أكتوبر 2012 في إطار التعاون الدولي.	–
	المؤشر 2.2.3 : نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية	+40%	– طباعة نسخ من دليل التجارة الالكترونية في تونس. – إعداد وطباعة دليل خاصّ بالإجراءات المتعلّقة بالتصدير عبر التجارة الالكترونيّة أو المنصّات التجاريّة. ▪ دفع التصدير عبر التجارة الإلكترونية من خلال رفع الصعوبات التي تعيق تطوّرها. ▪ مزيد التعريف بالإتفاقية بين مركز النهوض بالصادرات والديوان الوطني للبريد والقاضية بدعم المؤسسات المصدّرة على الخط بنسبة 50% من تكلفة الطرود البريدية الموجهة للخارج من ميزانية صندوق النهوض بالصادرات وإعادة النظر في تيسير شروط الإنتفاع بها.	–

3 ـ نفقات برنامج التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي:

1.3 ميزانية البرنامج:

تطور إعتمادات برنامج التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي

الوحدة: ألف دينار

بيـــــان البرنامج	إنجازات 2017	قانون المالية 2018 (1)	تقديرات 2019		نسبةالتطوّر (2019-2018)	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2)	المبلغ (2)-(1)	النسبة (%) (2)- (1)) /((1)
العنوان الأول: نفقات التصرّف	**266,596**	**254**	**277**	**277**	**23**	**9,06%**
التأجير العمومي	210,051	207	225	225	18	8,70%
وسائل المصالح	53,546	43	49	49	6	13,95%
التدخل العمومي	3	4	3	3	-1	-25,00%
العنوان الثاني: نفقات التنمية	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
الإستثمارات المباشرة	0	0	0	0	0	0
على الموارد العامة للميزانية	0	0	0	0	0	0
على موارد القروض الخارجية الموظفة	0	0	0	0	0	0
التمويل العمومي	0	0	0	0	0	0
على الموارد العامة للميزانية	0	0	0	0	0	0
على موارد القروض الخارجية الموظفة	0	0	0	0	0	0
صناديق الخزينة	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
مجموع البرنامج	**266,597**	**254**	**277**	**277**	**23**	**9,06%**

تستأثر نفقات التأجير بنسبة **81,23** % من إجمالي الإعتمادات المخصصة لبرنامج التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي في حين تمثل نفقات وسائل المصالح **17,69** % من مجموع الإعتمادات المخصصة للبرنامج في حين تبلغ نسبة التدخل العمومي نسبة **1,08** %.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم **عدم تخصيص إعتمادات بعنوان ميزانية التنمية لبرنامج التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي**، تمّ تخصيص اعتمادات دفع لسنة 2019 بقيمة 30 أ.د وذلك في إطار مواصلة انجاز الدراسة المتعلقة بواقع وافاق التجارة الالكترونية والاقتصاد اللامادي في تونس تم تحميلها على برنامج القيادة والمساندة (لاسباب فنية تتعلق بمنظومة أدب). وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم كافة الجوانب المرتبطة بواقع المناخ العام لهذا النوع من الممارسة التجارية: الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية، المشاريع والمبادرات من طرف القطاع العام والخاص، المشمولات والمهام الخاصّة بكل الأطراف المتدخّلة، الإشكاليات والعوائق التي تعيق تطورها بالشكل المطلوب قصد التمكّن من رسم الخطوط العريضة وتحديد الأهداف الإستراتيجية لتنمية وتطوير هذا النشاط.

توزيع ميزانية برنامج التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي لسنة 2019 حسب طبيعة النفقة
اعتمادات الدفع

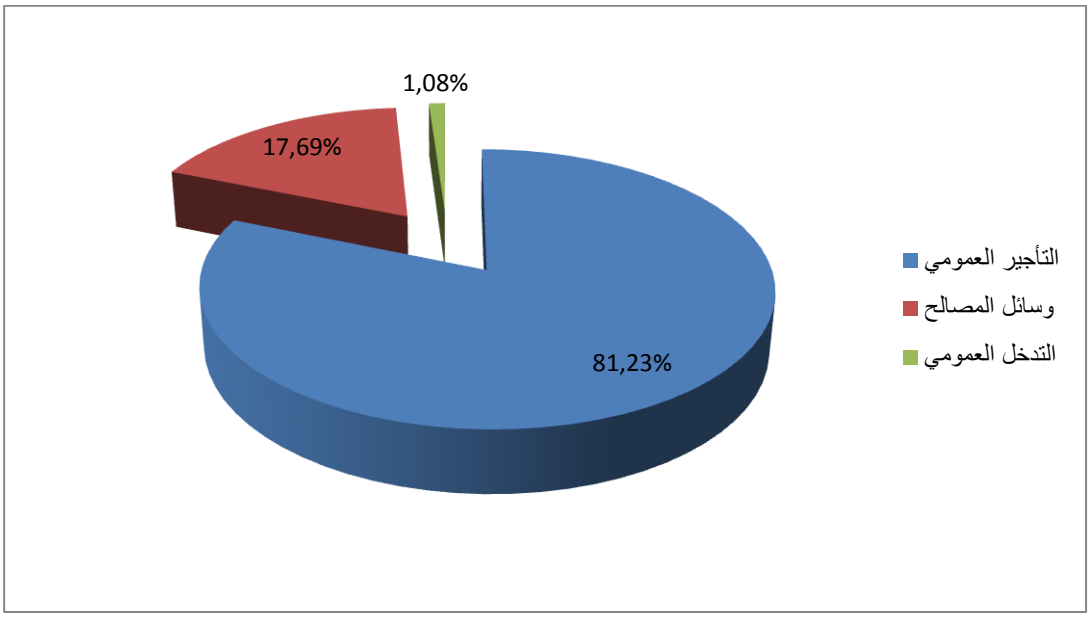

2.3 - إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 لبرنامج التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي:

تتوزع نفقات برنامج التجارة الالكترونية والاقتصاد الامادي على المدى المتوسط كالاتي :

الوحدة : دينار

النفقات	انجازات			ق,م	تقديرات		
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العنوان الأول: نفقات التصرف	**174 705**	**199 284**	**266 597**	**254 000**	**277 000**	**345 000**	**380 000**
على موارد الميزانية	**174 705**	**199 284**	**266 597**	**254 000**	**277 000**	**345 000**	**380 000**
التأجير العمومي	174 705	199 284	210 051	207 000	225 000	265 000	280 000
وسائل المصالح	0	0	53 546	43 000	49 000	75 000	95 000
التدخل العمومي	0	0	3 000	4 000	3 000	5 000	5 000
على الموارد الذاتية للمؤسسات	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
التأجير عمومي	0	0	0	0	0	0	0
وسائل المصالح	0	0	0	0	0	0	0
التدخل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
العنوان الثاني :نفقات التنمية	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
على موارد الميزانية	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
الاستثمارات المباشرة	0	0	0	0	0	0	0
التمويل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
على موارد القروض الخارجية الموظفة	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
الاستثمارات مباشرة	0	0	0	0	0	0	0
التمويل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
صناديق الخزينة	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
التدخل	0	0	0	0	0	0	0
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**174 705**	**199 284**	**266 597**	**254 000**	**277 000**	**345 000**	**380 000**
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**174 705**	**199 284**	**266 597**	**254 000**	**277 000**	**345 000**	**380 000**

برنامج القيادة والمساندة

رئيس البرنامج : "السيد محمد الهادي الاينوبلي" المدير العام للمصالح المشتركة

تولى مهامه منذ تاريخ 10 ماي 2018

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

يعتبر برنامج القيادة والمساندة بحكم طبيعة مشمولات الهياكل الإدارية المنتمية إليه برنامجا أفقيا يهدف إلى دعم بقية البرامج الخاصة بالوزارة وذلك من خلال توفير الوسائل المادية والخدمات الضرورية وتنمية الموارد البشرية بإعتبارها العنصر الرئيسي لتأهيل الإدارة وتحسين جودة خدماتها.

وتتضمن إستراتيجية برنامج القيادة والمساندة خاصة في:

- التحسين من مستوى النظام المعلوماتي و التجهيزات الإعلامية ،
- تطبيق سياسة الدولة في ترشيد إستهلاك الطاقة وحسن التصرف في وسائل النقل ،
- تأهيل الموارد البشرية ودعم التكوين والرسكلة ،
- دعم أساليب الإشراف على المؤسسات العمومية عبر متابعة مشاريع القطاعات من خلال المساهمة في إعداد وتنفيذ عقود البرامج،
- تنفيذ مهمات التفقد لأوجه التصرف ومتابعة تقارير الرقابة الصادرة عن هيئات الرقابة الأخرى،
- السهر على حسن تطبيق مبادئ الحوكمة والوقاية من الفساد .

- **خارطة البرنامج :**

الإدارات المركزية والخلايا ووحدات التصرف حسب الأهداف
▪ **الديوان** ▪ **المكاتب والهياكل الملحقة بالديوان :** – مكتب الضبط المركزي، – مكتب الإعلام والصحافة، – مكتب الدراسات والبرمجة والتخطيط، – مكتب متابعة قرارات مجلس الوزراء والمجالس الوزارية المضيقة وجلسات العمل الوزارية، – مكتب الشؤون العامة، – مكتب العلاقات مع المواطن، – الخلية المكلفة بكتابة المجلس الأعلى للتصدير والإستثمار، – خلية الحوكمة، – وحدة الإحاطة بالمستثمرين، – وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة، ▪ **التفقدية العامة،** ▪ **الإدارة العامة للمصالح المشتركة.**

ويتفرع برنامج القيادة والمساندة إلى برنامجين فرعيين :

- **البرنامج الفرعي 1** : الدعم والمساندة،
- **البرنامج الفرعي 2** : القيادة والإشراف.

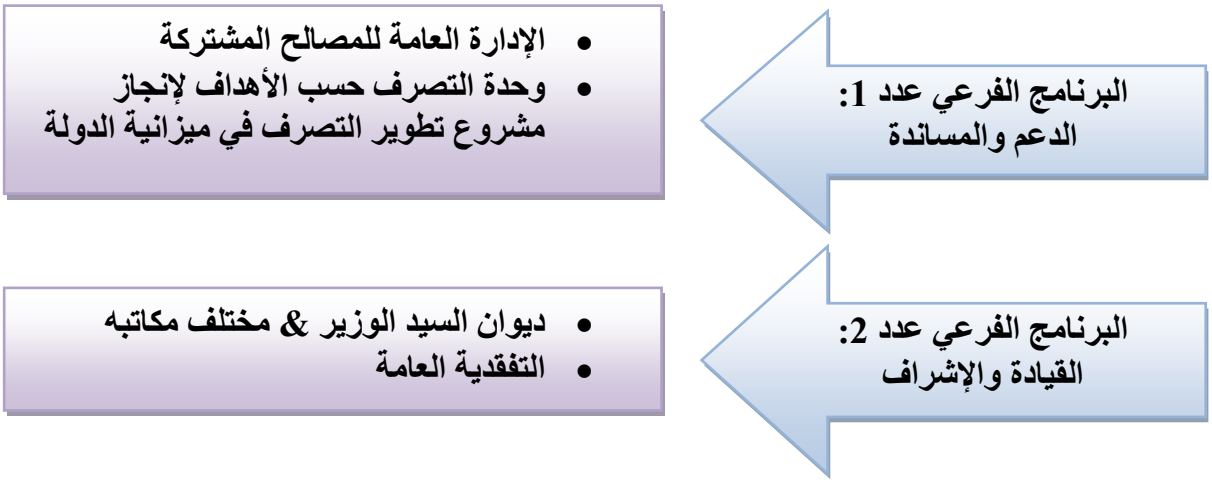

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

يحتوي برنامج القيادة والمساندة على 4 أهداف و 6 مؤشرات لقيس القدرة على الأداء (3 أهداف و4 مؤشرات بالنسبة للبرنامج الفرعي الدعم والمساندة وهدف ومؤشرين بالنسبة للبرنامج الفرعي القيادة والإشراف):

الهدف	مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات 2017	2018	تقديرات 2019
الهدف 1.1.9: تطوير مؤهلات الموظفين	**المؤشر 1.1.1.9:** نسبة المنتفعين بالتكوين	نسبة%	47	55	60
الهدف 2.1.9: تحسين التصرف في الموارد المالية	**المؤشر 1.2.1.9:** معدل إستهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة	لتر/100 كلم	8.28	7.9	7.8
الهدف 3.1.9: دعم الإنخراط في الإدارة الإتصالية	**المؤشر 1.3.1.9:** تغطية الحاجيات من التجهيزات الإعلامية	نسبة%	57	63	75.2
	المؤشر 2.3.1.9: التغطية الوظيفية لنظام المعلومات	نسبة%	35	45	55
الهدف 1.2.9: تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة الإدارة مع المواطن	**المؤشر 1.1.2.9:** نسبة التقدم في إنجاز برنامج تحسين الإستقبال	نسبة%	30	60	70
	المؤشر 2.1.2.9: نسبة التقدم في إنجاز برنامج تبسيط الإجراءات الإدارية	نسبة%	64.5	100	-

الهدف 1.1.9: تطوير مؤهلات الموظفين

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2018	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
المؤشر 1.1.1.9: نسبة المنتفعين بالتكوين	نسبة	25.35	50	47	55	60	65	60

الهدف 2.1.9: تحسين التصرف في الموارد المال

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2018	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
المؤشر 1.2.1.9: معدل إستهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة	لتر/100 كلم	8.57	8.3	8.28	7.9	7.8	7.7	7.6

الهدف 3.1.9: دعم الإنخراط في الإدارة الإتصالية

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2018	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
المؤشر 1.3.1.9: تغطية الحاجيات من التجهيزات الإعلامية	نسبة	39.9	51.1	57	63	75.2	86.8	90
المؤشر 2.3.1.9: التغطية الوظيفية لنظام المعلومات	نسبة	20	25	35	45	55	65	70

الهدف 1.2.9: تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة الإدارة مع المواطن

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2018	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
المؤشر 1.1.2.9: نسبة التقدم في إنجاز برنامج تحسين الإستقبال	نسبة	-	20	30	60	70	80	100
المؤشر 2.1.2.9: نسبة التقدم في إنجاز برنامج تبسيط الإجراءات الإدارية	نسبة	35.5	64.5	64.5	83.8	100	-	-

2-2- أنشطة برنامج القيادة والمساندة:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2019	الأنشطة والتخلات المبرمجة خلال سنة 2019	الإعتمادات التقديرية
الهدف 1.1.9: تطوير مؤهلات الموظفين	**المؤشر 1.1.1.9:** نسبة المنتفعين بالتكوين	**60%**	- العمل على تخصيص الإعتمادات الكافية للغرض - تنويع مواضيع الدورات التكوينية بما يتماشى مع العديد من الإختصاصات والمؤهلات	1,600 أد
الهدف 2.1.9: تحسين التصرف في الموارد المالية	**المؤشر 1.2.1.9:** معدل إستهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة	**7.8 لتر/كلم**	- اعتماد البطاقة الذكية الخاصة بالتزود لمزيد التحكم في توزيع واستهلاك الوقود مما يسمح بتفادي الإستهلاك المتعلق بالتنقلات بغرض التزود - عدم استغلال السيارات التي لا تتوفر على عداد الكيلومترات لأي سبب من الأسباب - التنسيق بين الإدارات الجهوية للتجارة على مستوى كل اقليم قصد تسلم وصولات البنزين من طرف ادارة جهوية واحدة. - الحرص على المتابعة الدورية لصيانة السيارات (تغيير الزيوت والشماعات ...في الوقت المناسب تفاديا للإستهلاك المشط للبنزين.)	-
الهدف 3.1.9: دعم الإنخراط في الإدارة الإتصالية	**المؤشر 1.3.1.9:** تغطية الحاجيات من التجهيزات الإعلامية	**75.2%**	- رصد ميزانية لتغطية حاجيات الوزارة من تجهيزات اعلامية عن طريق القيام بطلب عروض سنوي يمكن من توقير المستلزمات الاعلامية	140 أد
	المؤشر 2.3.1.9: التغطية الوظيفية لنظام المعلومات	**55%**	- تطوير نظم معلوماتية لأهم مشمولات الوزارة على غرار التجارة الخارجية وصندوق الدعم - انجاز مخطط توجيهي لنظام المعلومات صلب الوزارة	-
الهدف 1.2.9: تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة الإدارة مع المواطن	**المؤشر 1.1.2.9:** نسبة التقدم في إنجاز برنامج تحسين الإستقبال	**70%**	- توفير فرص التكوين لكل الأعوان المكلفين بالاستقبال. - مزيد تدعيم معلقات الإرشاد وعلامات التوجيه الداخلية - إضفاء أكثر نجاعة لدور مكتب العلاقات مع المواطن من خلال : تعزيز المكتب بالموارد البشرية -تحسين وظيفة الإرشاد الإداري عبر توفير مطويات تتضمن مختلف المطيات الخاصة بالخدمات الإدارية المسداة من قبل مصالح الوزارة	-
	المؤشر 2.1.2.9: نسبة التقدم في إنجاز برنامج تبسيط الإجراءات الإدارية	**100%**	- التنسيق مع مصالح الوزارة المعنية لاستحثاث نسق الانجاز متابعة صدور النصوص القانونية والترتيبية مع الاطراف المتدخلة - اعداد ايام اعلامية اقليمية للتعريف بنتائج برنامج تبسيط الاجراءات الادارية	-

3- نفقات برنامج القيادة والمساندة:

1.3 ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة:

تطور إعتمادات برنامج القيادة والمساندة

الوحدة: ألف دينار

بيان البرنامج	إنجازات 2017	قانون المالية 2018 (1)	تقديرات 2018		نسبةالتطوّر (2018-2017)	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع(2)	المبلغ (2)-(1)	النسبة (%) (2)-(1) /(1)
العنوان الأول: نفقات التصرّف	**6622,581**	**6444**	**6706**	**6706**	**262**	**4,07%**
التأجير العمومي	4640,739	4947	5006	5006	59	1,19%
وسائل المصالح	1721,842	1410	1640	1640	230	16,31%
التدخل العمومي	260	87	60	60	-27	-31,03%
العنوان الثاني: نفقات التنمية	**586,478**	**1295**	**2840**	**1290**	**-5**	**-0,39%**
الاستثمارات المباشرة	**586,478**	**1295**	**2840**	**1290**	**-5**	**-0,39%**
على الموارد العامة للميزانية	586,478	1295	2840	1290	-5	-0,39%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	0	0	0	0	0	0,00%
التمويل العمومي	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0,00%**
صناديق الخزينة	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0,00%**
مجموع البرنامج	**7209,059**	**7739**	**9546**	**7996**	**257**	**3,32%**

تستأثر نفقات التأجير بنسبة 62,61 % من إجمالي نفقات برنامج القيادة والمساندة في حين تبلغ نفقات وسائل المصالح نسبة 20,51 % تليها الإستثمارات المباشرة بنسبة 16,13 % والتدخل العمومي بنسبة 0,75 بالمائة،

والملاحظ ان نفقات التأجير العمومي ونفقات وسائل المصالح شهدتا إرتفاعا بـ 1,19 بالمائة (التأجير العمومي) و16,31 بالمائة (وسائل المصالح) مقارنة بسنة 2018، بينما عرفت نفقات التدخل العمومي ونفقات الإستثمارات المباشرة تراجعا قدر بـ 31,03 – بالمائة (التدخل العمومي) و 0,39– بالمائة (الاستثمارات المباشرة) مقارنة بسنة 2018.

توزيع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2019 حسب طبيعة النفقة
اعتمادات الدفع

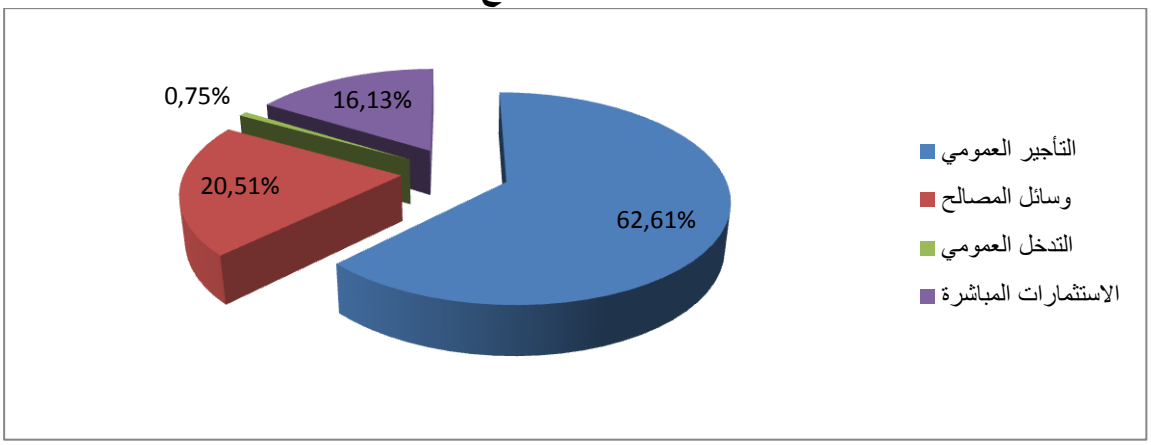

توزيع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2019 حسب البرامج الفرعية
اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية / طبيعة النفقة	برنامج فرعي1: الدعم والمساندة	برنامج فرعي2 : القيادة والإشراف	المجموع حسب طبيعة النفقة
نفقات التصرّف	**4194**	**2512**	**6706**
التأجير العمومي	3221	1785	5006
وسائل المصالح	933	707	1640
التدخل العمومي	40	20	60
نفقات التنمية	**1010**	**280**	**1290**
الاستثمارات المباشرة	1010	0	1010
التمويل العمومي	280	0	280
صناديق الخزينة	**0**	**0**	**0**
المجموع حسب البرامج الفرعية	**5204**	**2792**	**7996**

ويستأثر البرنامج الفرعي "الدعم والمساندة " بنسبة تناهز 65,08% من إجمالي إعتمادات برنامج القيادة والمساندة في حين لا تتجاوز الإعتمادات المخصصة لفائدة البرنامج الفرعي "القيادة والإشراف" نسبة 34,92 %:

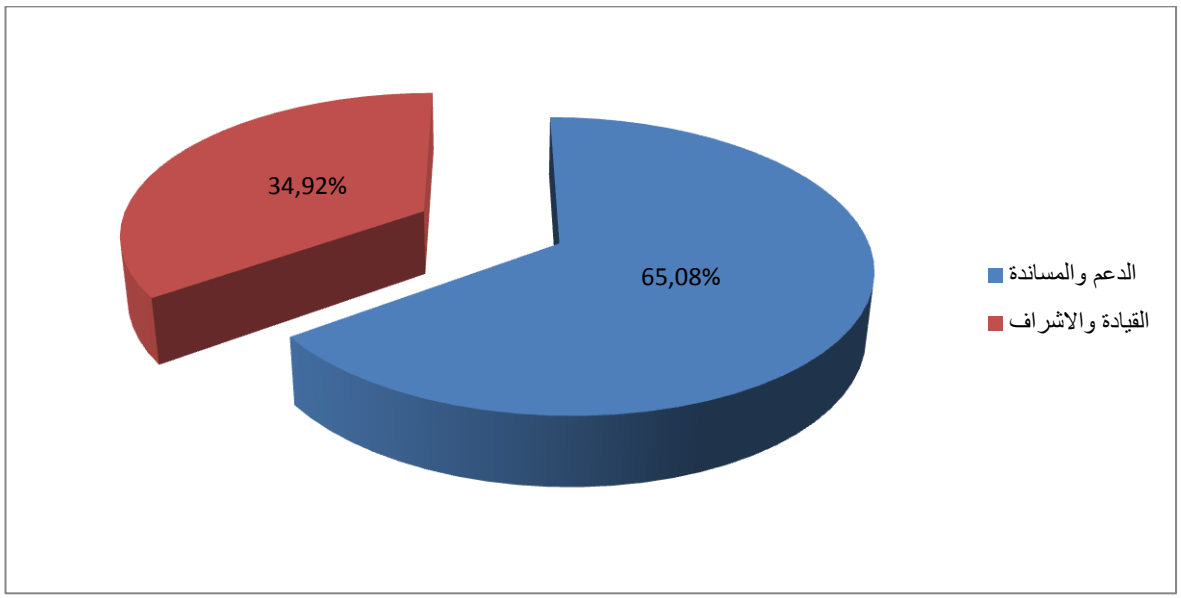

2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 لبرنامج القيادة والمساندة :

3-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج:

تتوزع نفقات برنامج القيادة والمساندة على المدى المتوسط كالاتي :

الوحدة : دينار

النفقات	انجازات			ق م	تقديرات		
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العنوان الأول: نفقات التصرف	8 520 552	9 469 152	6 622 581	6 444 000	6 706 000	7 670 000	8 187 000
على موارد الميزانية	8 520 552	9 469 152	6 622 581	6 444 000	6 706 000	7 670 000	8 187 000
التأجير العمومي	3 722 974	4 291 457	4 640 739	4 947 000	5 006 000	5 300 000	5 420 000
وسائل المصالح	4 777 578	4 977 695	1 721 842	1 410 000	1 640 000	2 290 000	2 665 000
التدخل العمومي	20 000	200 000	260 000	87 000	60 000	80 000	102 000
على الموارد الذاتية للمؤسسات	0	0	0	0	0	0	0
التأجير عمومي	0	0	0	0	0	0	0
وسائل المصالح	0	0	0	0	0	0	0
التدخل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
العنوان الثاني :نفقات التنمية	459 289	1 851 882	586 478	1 295 000	1 290 000	2 710 000	2 900 000
على موارد الميزانية	459 289	1 851 882	586 478	1 295 000	1 290 000	2 710 000	2 900 000
الاستثمارات المباشرة	459 289	1 851 882	586 478	1 295 000	1 290 000	2 710 000	2 900 000
التمويل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
على موارد القروض الخارجية الموظفة	0	0	0	0	0	0	0
الاستثمارات مباشرة	0	0	0	0	0	0	0
التمويل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
صناديق الخزينة	0	0	0	0	0	0	0
التدخل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**8 979 841**	**11 321 034**	**7 209 059**	**7 739 000**	**7 996 000**	**10 380 000**	**11 087 000**
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**8 979 841**	**11 321 034**	**7 209 059**	**7 739 000**	**7 996 000**	**10 380 000**	**11 087 000**

3-2-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي: الدعم والمساندة

الوحدة : دينار

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العنوان الأول: نفقات التصرف	**7 179 525**	**7 874 749**	**4 171 924**	**4 148 000**	**4 194 000**	**4 905 000**	**5 272 000**
على موارد الميزانية	**7 179 525**	**7 874 749**	**4 171 924**	**4 148 000**	**4 194 000**	**4 905 000**	**5 272 000**
التأجير العمومي	2 381 947	2 697 054	2 923 311	3 220 000	3 221 000	3 450 000	3 500 000
وسائل المصالح	4 777 578	4 977 695	1 008 613	863 000	933 000	1 400 000	1 700 000
التدخل العمومي	20 000	200 000	240 000	65 000	40 000	55 000	72 000
على الموارد الذاتية للمؤسسات	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
التأجير عمومي	0	0	0	0	0	0	0
وسائل المصالح	0	0	0	0	0	0	0
التدخل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
العنوان الثاني :نفقات التنمية	**459 289**	**1 851 882**	**586 478**	**915 000**	**1 010 000**	**2 320 000**	**2 470 000**
على موارد الميزانية	**459 289**	**1 851 882**	**586 478**	**915 000**	**1 010 000**	**2 320 000**	**2 470 000**
الاستثمارات المباشرة	459 289	1 851 882	586 478	915 000	1 010 000	2 320 000	2 470 000
التمويل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
على موارد القروض الخارجية الموظفة	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
الإستثمارات المباشرة	0	0	0	0	0	0	0
التمويل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
صناديق الخزينة	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
التدخل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**7 638 814**	**9 726 631**	**4 758 402**	**5 063 000**	**5 204 000**	**7 225 000**	**7 742 000**
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**7 638 814**	**9 726 631**	**4 758 402**	**5 063 000**	**5 204 000**	**7 225 000**	**7 742 000**

3-2-3/ إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي: القيادة والاشراف

الوحدة : دينار

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العنوان الأول: نفقات التصرف	**1 341 027**	**1 594 403**	**2 450 657**	**2 296 000**	**2 512 000**	**2 765 000**	**2 915 000**
على موارد الميزانية	**1 341 027**	**1 594 403**	**2 450 657**	**2 296 000**	**2 512 000**	**2 765 000**	**2 915 000**
التأجير العمومي	1 341 027	1 594 403	1 717 428	1 727 000	1 785 000	1 850 000	1 920 000
وسائل المصالح	0	0	713 229	547 000	707 000	890 000	965 000
التدخل العمومي	0	0	20 000	22 000	20 000	25 000	30 000
على الموارد الذاتية للمؤسسات	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
التأجير عمومي	0	0	0	0	0	0	0
وسائل المصالح	0	0	0	0	0	0	0
التدخل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
العنوان الثاني :نفقات التنمية	**0**	**0**	**0**	**380 000**	**280 000**	**390 000**	**430 000**
على موارد الميزانية	**0**	**0**	**0**	**380 000**	**280 000**	**390 000**	**430 000**
الاستثمارات المباشرة	0	0	0	380 000	280 000	390 000	430 000
التمويل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
على موارد القروض الخارجية الموظفة	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
الاستثمارات مباشرة	0	0	0	0	0	0	0
التمويل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
صناديق الخزينة	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
التدخل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1 341 027**	**1 594 403**	**2 450 657**	**2 676 000**	**2 792 000**	**3 155 000**	**3 345 000**
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1 341 027**	**1 594 403**	**2 450 657**	**2 296 000**	**2 512 000**	**2 765 000**	**2 915 000**

الملاحق

1- بطاقات مؤشرات قيس أداء البرامج

بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج التجارة الداخلية

بطـاقة مؤشر عدد1

رمز المؤشر : 1 /1/ 1 / 1 / 1
تسمية المؤشر: نسبة إنجاز المخزونات التعديلية.
تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2018.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر**: التجارة الداخلية.
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر**: التّزويد والدّعم ومراقبة السّوق.
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: ضمان انتظاميّة التّزويد.
4. **تعريف المؤشر**: الكميات التي يتم خزنها في فترات وفرة الإنتاج قصد مجابهة الحاجيات الإضافية خلال المواسم الاستهلاكية الكبرى وخلال فجوات الإنتاج.
5. **نوع المؤشر**: مؤشر نتائج (ind de résultats) .
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).
7. **التفريعات** حسب الإدارات الجهوية للتجارة – المجامع المهنية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** الكميات المنجزة/ برنامج الخزن.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية.
3. **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:** الكميات المنجزة، برنامج الخزن.
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر**: التقارير المنجزة، برنامج الخزن.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المجامع المهنية المشتركة.
6. **تاريخ توفّر المؤشر:** غير ثابت بإعتبار تعلّق المعطيات الخاصّة بالإنتاج الوطني بمنتوجات موسمية وبنوعية المنتوج.
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 96 % سنة 2021.**
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مديرة التجارة الداخلية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات)والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2018	التقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
الكميات المنجزة / برنامج الخزن	%	79	91	84,92	85	90	95	96

2.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: من خلال تحليل الإنجازات ونتائج المؤشر يتم تقييم وضعية المخزونات ومدى مساهمتها في ضمان إنتظامية السوق خلال المواسم الإستهلاكية الكبرى وفترات تقاطع الفصول.

3.رسم بياني لتطور المؤشر:

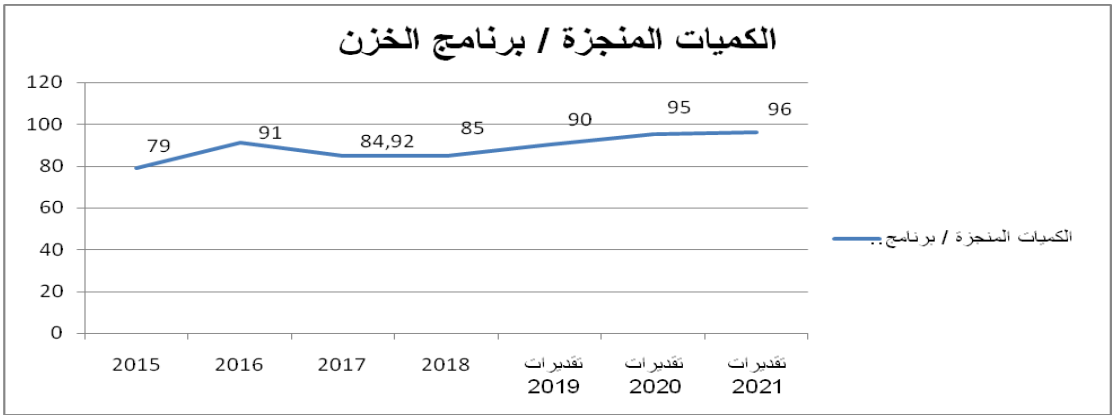

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقدير الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019
نسبة إنجاز المخزونات التعديلية	%96 سنة 2021	% 90	- إستشراف وضعيّة التّزويد والبرمجة المسبقة - توفير المخزونات الإستراتيجية والتّعديليّة الضّروريّة لتلبية احتياجات المواسم الاستهلاكيّة - ضبط برنامج دفع التّصدير واللّجوء للتّوريد عند الاقتضاء	-

5.تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر : إرتباط تكوين المخزونات بوضعية (وفرة/ نقص) الإنتاج.

بطـاقة مؤشر عدد 2

رمز المؤشر : 2/1/1/1
تسمية المؤشر: نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الاقتصادية
تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : التجارة الداخلية.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التزويد والدعم ومراقبة السوق
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : مراقبة السوق وضمان الجودة
4. تعريف المؤشر: متابعة وضع السوق من خلال إجراء معاينات ميدانية تستهدف مختلف النسيج التجاري (أسواق جملة – أسواق تفصيل – مساحات تجارية كبرى ومتوسطة – تجار جملة وتجار تفصيل للمواد الغذائية ... مصانع للصناعات الغذائية و التحويلية) وتهدف كل عملية زيارة الى مراقبة مدى احترام شفافية المعاملات التجارية في بالسوق و ضمان جودة المنتوجات الاستهلاكية ..
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط .
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...) : الادارات الجهوية للتجارة و الادارت المركزية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): تجميع الزيارات الميدانية ومقارنتها بعدد المتدخلين بالسوق
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الزيارات الميدانية /عدد المتدخلين الاقتصاديين
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير النشاط / تطور عدد المتدخلين حسب القطاعات.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:تقارير النشاط (يومية – اسبوعية – شهرية) والجهات المكلفة بجمع المعطيات المتعلقة بالمجال الاقتصادي.
6. تاريخ توفّر المؤشر : سنوي .
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 65 بالمائة سنة 2021
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد زهير بوزيان كاهية مدير بادارة الابحاث الاقتصادية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات)والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2018	التقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الإقتصادية	النسبة	51,26%	55%	53%	59,54%	60%	61%	65%

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:** ضعف الإمكانيات المادية والبشرية -الظروف الأمنية – التغيرات الاقتصادية والاجتماعية - تطور الأسعار العالمية – ارتباط أعمال المراقبة بعدة سلا رقابية (ديوانة – امن صحة ....)

3. **رسم بياني لتطور المؤشر:**

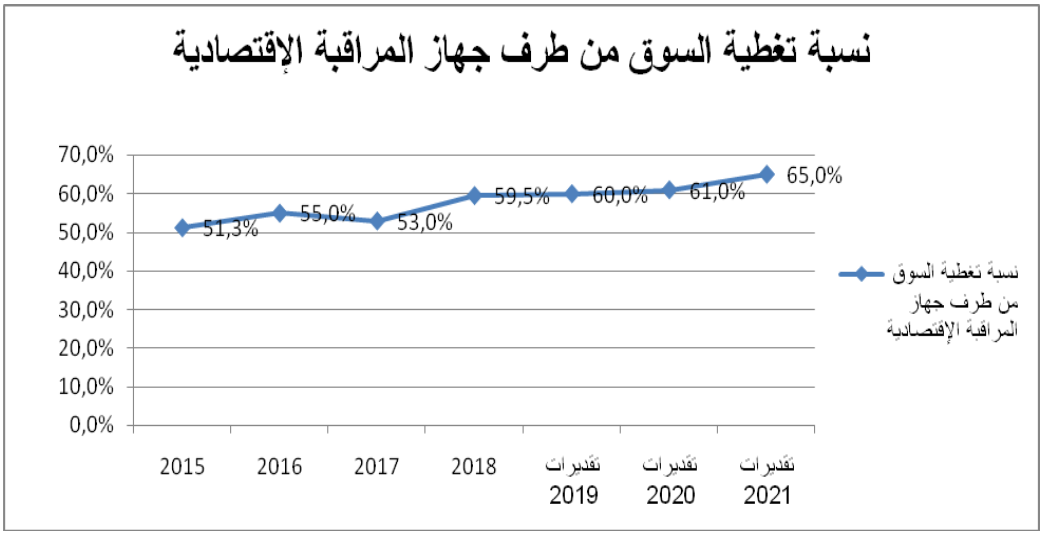

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقدير الإعتمادات للأنشطة 2019 لسنة
نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الاقتصادية	65 % سنة 2021	60 %	– تكثيف الحملات الوطنية والاقليمية والمحلية – تشريك الاعوان الاداريين في العمل الرقابي – الرفع من مدة تواجد أعوان المراقبة بالسوق وتحديدها بفترة زمانية مسبقة صلب الاذون بمهمة – توسيع مجالات العمل الرقابي إلى القطاعات الخدماتية – تكثيف المراقبة على المواقع الالكترونية والواب – تعزيز الامكانيات البشرية عبر إعادة التوظيف –إقتناء معدات إضافية لمراقبة الجودة	30 أ د

5.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر : نسبة تغطية المتدخلين بالسوق لا تعكس بصورة مباشر مقاربة عدد الزيارات لعدد المتدخلين باعتبار إمكانية القيام بأكثر من عملية تفقد لمتدخل اقتصادي.

بطـاقة مؤشر عدد3

رمز المؤشر : 3/1/1/1

تسمية المؤشر: نسبة الملفات المنجزة والمتعلقة بالممارسات المخلة بالمنافسة.

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر** : التجارة الداخلية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** التزويد والدعم ومراقبة السوق
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : "ضمان السير العـادي للسوق وحماية المستهلك"
4. **تعريف المؤشر:**

المؤشرات المرصودة هي معلومة اقتصادية يمكن أن تكون نتيجة وجود ممارسة مخلة بالمنافسة وتتم عمليات الرصد أساسا من قبل أعوان المراقبة الاقتصادية في إطار المهام الموكولة إليهم عند مراقبة السوق.

طلبات إجراء أبحاث من قبل أعوان الإدارة المكلفين بالمراقبة الاقتصادية وهي طلبات صادرة عن مجلس المنافسة طبقا لمقتضيات الفصل 17 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

الملفات المنجزة هي مجمل التقارير الإدارية للأبحاث المنجزة خاصة طبقا لأحكام الفصول 5 و17 و62 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار، وتتراوح عموما معدل مدة إنجاز واستكمال هذه الأبحاث وإعداد التقارير المتعلقة بها بين السنة والثلاثة سنوات،

وتوجه هذه التقارير إلى السيد الوزير المكلف بالتجارة إما بغاية إحالتها على مجلس المنافسة أو لحفظ الممارسات لعدم كفاية الأدلة. ويقع في هذا المؤشر قسمة عدد الملفات المنجزة على معدل المؤشرات المرصودة خلال مدة 3 سنوات وطلبات الأبحاث المحالة على الإدارة من مجلس المنافسة لبيان نسبة مائوية يمكن اعتبارها نسبة تهم نجاعة الأعمال في مجال الممارسات المخلة بالمنافسة.

5. **نوع المؤشر**: مؤشر نتائج (ind de résultats)
6. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة
7. **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية)** : السوق، الممارسات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الملفات المنجزة / معدل المؤشرات المرصودة خلال 3 سنوات و طلبات إجراء أبحاث الواردة من مجلس المنافسة،
2. **وحدة المؤشر**: نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: الملفات المنجزة والمؤشرات المتعلقة بممارسات مخلة بالمنافسة وطلبات إجراء أبحاث الواردة على الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية.
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: جمع المؤشرات الواردة على الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية من طرف خاصة أعوان الإدارات الجهوية للتجارة وممثلي الوزارة بلجان الصفقات العمومية أو من جهات أخرى وطلبات القيام بأبحاث الواردة من مجلس المنافسة والملفات المتعلقة بالممارسات المخلة بالمنافسة ملفات طلبات إجراء أبحاث المحالة على السيد الوزير المكلف بالتجارة .
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**:
   - بطاقة مؤشر يقع تعميرها من قبل مصالح الوزارة المكلفة بالتجارة وممثلي لجان الصفقات...والملفات المنجزة.
   - طلبات إجراء أبحاث الواردة على الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية من مجلس المنافسة.
6. **تاريخ توفّر المؤشر** : نهاية السنة.
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)**: 40 % سنة 2021
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: السيد خالد المنهاوي رئيس مصلحة بادارة الاسعار والمنافسة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2018	التقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
نسبة الملفات المنجزة والمتعلقة بالممارسات المخلة بالمنافسة	نسبة	35,29	25	41,3	29	32	33	40

2.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر تأثر النتائج والتقديرات خاصة بـ :

- محدودية العنصر البشري المختص في إنجاز الأبحاث في الممارسات المخلة بالمنافسة وعدم التفرغ الكلي لهذه الإطارات لإنجاز هذه المهام ووجود وظائف أخرى مسندة إليها.
- التطور الوظيفي للعناصر المكلفة حاليا بإنجاز الأبحاث في الممارسات المخلة بالمنافسة وتكليفها بمهام أخرى، وعدم تعويضها.
- ارتفاع نسبة المنجزة والمتعلقة بالممارسات المخلة بالمنافسة خلال سنة 2017 يعود أساسا إلى إرتفاع عدد طلبات الأبحاث الواردة من مجلس المنافسة والتي لا تتطلب نفس الجهد والوقت اللازم لإجراء الأبحاث التي تتعهد الوزارة بإنجازها ورفعها إلى المجلس ، كما تجدر الإشارة أن عدد الطلبات الصادرة عن المجلس غير مستقر.

3.رسم بياني لتطور المؤشر:

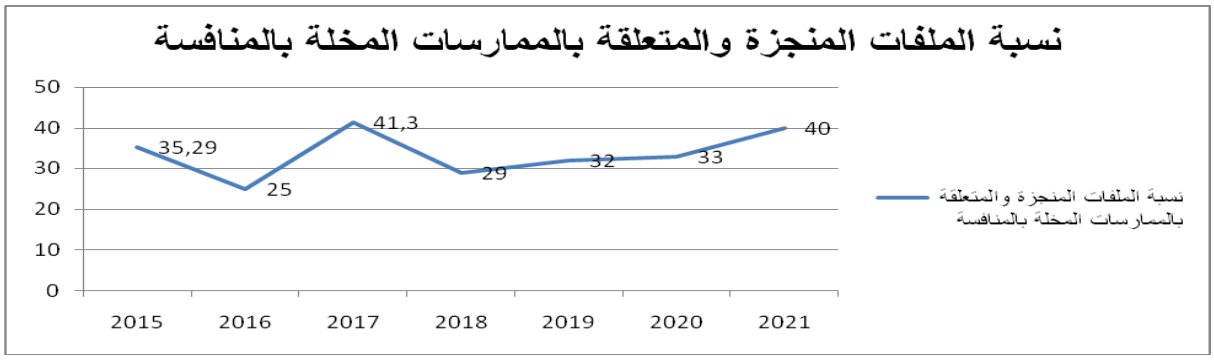

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقدير الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019 (دينار)
نسبة الملفات المنجزة والمتعلقة بالممارسات المخلة بالمنافسة	% 40 سنة 2021	% 32	– تنظيم دورات تكوينية حول المنافسة لفائدة شبكة المنافسة بمركز التكوين بالوزارة – تعزيز الجهاز المكلف بالبحث في مجال الممارسات المخلة بالمنافسة في إطار إعادة التوظيف – متابعة تنفيذ قرارات مجلس المنافسة	4 أ د

5.تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر : مؤشر نشاط لا يعكس بصفة مباشرة جودة التدخل ونجاعته. ولا يمكن قراءته بمعزل عن بقية الأنشطة الأخرى التي تهم المنافسة في السوق.

بطـاقة مؤشر عدد4

رمز المؤشر :. 1/ 1/ 2 / 1
تسمية المؤشر: الكميات المستهلكة من المواد المدعمة
تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** برنامج التجارة الداخلية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** التزويد والدعم ومراقبة السوق
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** ترشيد الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه
4. **تعريف المؤشر:** الكميات المستهلكة من المواد المدعمة
5. **نوع المؤشر:**مؤشر نتائج (ind de résultats)
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** الكميات المستهلكة للسنة المعنية
2. **وحدة المؤشر:** م ق بالنسبة لمادة الفرينة وأ طن بالنسبة لمادة للزيت المدعم
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الكميات المستهلكة في السنة
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** الكميات المدعمة والمضمنة بملفات الدعم.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** ملفات الدعم
6. **تاريخ توفّر المؤشر :** شهر مارس من كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 6.5 م ق بالنسبة لمادة الفرينة و165 أ طن بالنسبة لمادة الزيت المدعم سنة 2021
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :** المديرة العامة لوحدة تعويض المواد الاساسية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2018	التقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
الكميات المستهلكة من المواد المدعمة :								
-كميات الفرينة المدعمة	م.ق	6,463	6,47	6,6	6,5	6,5	6,5	6,5
-كميات الزيت النباتي المدعم	ألف طن	156,7	165	164,655	165	165	165	165

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

2-1: كميات الفرينة المدعمة : سجلت كميات الفرينة المدعمة الموجهة لصنع الخبز إستقرارا نسبيا حيث بلغت الكميات المستهلكة 6,47 م ق سنة 2016 و 6,6 م ق سنة 2017 أي بزيادة بـ 0,13 م ق. وبالنظر لإعتماد نظام الحصص بالنسبة للمخابز صنف "أ" وصنف "ج" من المنتظر أن تستقر كميات الفرينة بالنسبة لسنوات 2018 و2019 و2020 في حدود 6,5 م ق في السنة.

2-2 كميات الزيت النباتي المدعم: تراوحت كميات الزيت النباتي المستهلكة بين 165 ألف طن سنة 2016 و164,655 ألف طن سنة 2017 ويرجع الانخفاض المسجل في الكميات بالأساس إلى اعتماد نظام الحصص بالنسبة لوحدات تعليب الزيت النباتي بداية من أواخر سنة 2014 ، مما ساهم في حصر الكميات و توجيهها نحو الاستهلاك العائلي دون سواه كما ساهمت عمليات المراقبة الاقتصادية في الحد من استعمال الزيت النباتي في غير الأغراض المخصصة له على غرار الاستعمال المهني والمطاعم وغيرها. وباعتماد معدل استهلاك شهري في حدود 13,7 ألف طن من المنتظر ان تبلغ الكميات المدعمة خلال سنة 2018 حوالي 165 ألف طن. وتتجه النية خلال السنوات القادمة إلى المحافظة على نفس مستوى الاستهلاك واستهداف التقليص من استعمال

الزيت النباتي في غير الأغراض المخصصة له عبر اتخاذ إجراءات إضافية على غرار تعليب الزيت النباتي المدعم في قوارير بلاستيكية.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقدير الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019
الكميات المستهلكة من المواد المدعمة : كميات الفرينة المدعمة كميات الزيت النباتي المدعم	6.5 م ق سنة 2021 165 ألف طن سنة 2021	6.5 م ق 165 ألف طن	– مواصلة تطبيق قرار وزير التجارة المؤرخ في 22 جوان 2016 والذي يتعلق بصنع وعرض وبيع مادة الخبز ويهدف إلى الحد من الممارسات المتعلقة بالتلاعب بمادة الفرينة وذلك عبر : ✓ تطبيق نظام الحصص من الفرينة استخراج نوعي "PS"المخولة لكل مخبزة على أساس مقاييس محددة تأخذ في الاعتبار حاجيات الجهة أو المنطقة وعدد العملة. ✓ تخصيص الخبز الكبير للاستهلاك الأسري ومنع توجيهه للصفقات العمومية والاستعمال المهني. ✓ تمكين نقاط البيع المعروفة بـ Point chauds من صنع وترويج الباقات باستعمال الفرينة استخراج نوعي PS–7 ، ومنع إنتاج الخبز المجمد ونصف المنتهي من الفرينة استخراج نوعي PS . – منع تعليب وترويج زيت الصوجا الغير مدعم في قوارير بلاستيكية. – الانطلاق في تنفيذ مشروع إصلاح منظومة دعم المواد الأساسية الذي يهدف إلى تعويض نظام دعم الأسعار بنظام دعم المداخيل. وقد تم إحداث لجنة وطنية لتركيز الإصلاح انبثقت عنها فرق عمل تعنى بـ: ✓ تحديد المستفيدين وضبط معايير اختيارهم وطرق احتساب منحة الدعم المباشرة، ✓ تحديد طرق التسجيل والإشهار والطعن وتركيز قاعدة المعلومات وخزنها وتأمينها، ✓ ضبط آلية صرف المنح ودوريتها.	-

5. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

بطـاقة مؤشر عدد5

رمز المؤشر : 1/1/2/1
تسمية المؤشر: نسبة التقدم في انجاز القسط الثاني من برنامج تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري
تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** برنامج التجارة الداخلية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** الاستثمار التجاري
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تأهيل مسالك التوزيع
4. **تعريف المؤشر:** نسبة التقدم في انجاز القسط الثاني من البرنامج الوطني لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري: دراسة طلبات التأهيل من البلديات المعنية من طرف لجنة فنية تضم كل الوزارات المعنية ، عقد جلسات عمل للجنة متابعة وتقييم المهام الموكولة لوحدة التصرف حسب الأهداف إقرار خطة التأهيل من قبل الحكومة، انجاز دراسة حول قابلية تنفيذ القسط الثاني من البرنامج، إعداد وثيقة أولية مفصلة لمختلف عناصر برنامج التأهيل وطلب التمويل بصفة رسمية، برمجة مهمات تقييم لبرنامج التأهيل من قبل الممول الأجنبي، إمضاء اتفاقيتي القرض والهبة، انجاز دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية لعدد من المشاريع المهيكلة..)
5. **نوع المؤشر:**مؤشر نتائج (ind de résultats) / مؤشر نشاط (Ind d'activité)
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)، مؤشر فاعلية (efficience)
7. **التفريعات:** حسب الجهات.....

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** نسبة انجاز القسط الثاني من برنامج التأهيل
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد المشاريع المبرمجة في القسط الثاني للبرنامج (نسبة التقدم في انجاز المشاريع المهيكلة في المجال: احداث اسواق انتاج وجملة في عدد من الولايات - انجاز المشاريع الوطنية: القاعدة التجارية للمواد الطازجة بزغوان- سوق انتاج بسيدي يوزيد...) - تعبئة الموارد المالية لتنفيذ مكونات القسط الثاني..
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تقارير جلسات العمل الوزارية، تقارير مهمات الممول الأجنبي....
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** البلديات او الولايات المعنية بالتأهيل، وحدة التصرف حسب الأهداف -الادارات الجهوية للتجارة، الإدارة العامة للجماعات العمومية المحلية، صندوق القروض ومساعدة الجماعات العمومية المحلية.....
6. **تاريخ توفّر المؤشر :** غير ثابت باعتبار تعلق المعطيات بعدة أطراف متدخلة في البرنامج (الإدارة العامة للجماعات العمومية المحلية، السلط الجهوية والمحلية ، الوزارات والأطراف المعنية...)
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 100 بالمائة سنة 2020**
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيدة يسرى البلحي رئيس مصلحة التخطيط والبرمجة بوحدة التصرف حسب الأهداف لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2018	التقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
نسبة انجاز القسط الثاني من برنامج تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري	نسبة مائوية	-------	-----	%12	%30	%45	100%	-

2.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

انطلق مسار تأهيل وتعصير مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية والصيد البحري مع نهاية المخطط العاشر. تولت وزارة التجارة بالتنسيق مع الوزارات المعنية والمنظمات المهنية بوضع البرنامج الوطني لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري المتعلق بالمنظومات الأربع المعنية (الخضر والغلال، اللحوم الحمراء ، منتوجات الدواجن، منتوجات الصيد البحري) وذلك في شكل برنامج متكامل يمتد على فترة المخططين **11 و12** للتنمية ومخطط التنمية **(2016-2020)**

وتتمثل المرحلة الثالثة **(2016-2020)** في إتمام البرنامج (القسط الثاني) كما جاء في مخطط التنمية من **خلال تطوير وتعصير شبكة أسواق الجملة (المشاريع المؤجلة والطلبات الجديدة)** إلى جانب تركيز منظومة معلوماتية لمتابعة الأسعار في أسواق الجملة **والشروع في انجاز المشاريع الوطنية الكبرى** (القاعدة التجارية للمواد الطازجة بجبل الوسط بزغوان وسوق الإنتاج الكبرى بسيدي بوزيد) مع إصلاح منظومة التوزيع بالنظر للتطور الذي ستشهده المساحات الكبرى والمتوسطة في نفس الفترة.

2. رسم بياني لتطور المؤشر:

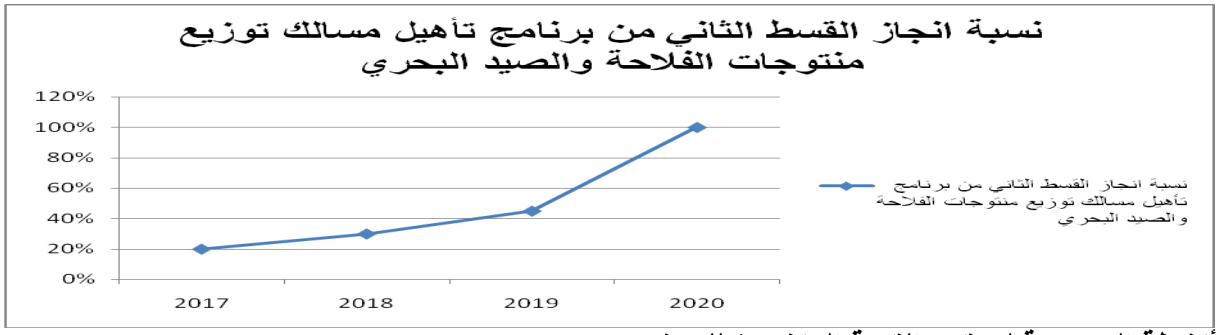

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقدير الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019
نسبة انجاز القسط الثاني من برنامج تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري	%100 سنة 2020	%45	- انجاز الدراسة المتعلقة بتطوير منظومة اللحوم الحمراء	60 أ.د
			- انجاز دراسة جدوى القسط الثاني من البرنامج الوطني لتاهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري	200 أ.د تعهدا (20 أ.د دفعا)
			- إنجاز دراسة حول تحيين المخطط التوجيهي لتركيز المساحات التجارية الكبرى والمتوسطة	70 أ.د دفعا

5.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

- ✓ تواجد أطراف أخرى متدخلة خارج نطاق الوزارة (المهنة ، الوزارات المعنية ببرنامج التأهيل، السلط الجهوية والمحلية....) ،
- ✓ عدم عرض مكونات القسط الثاني من البرنامج الوطني لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري على أنظار مجلس وزاري للمصادقة عليه وذلك منذ انعقاد جلسة العمل مع الوكالة الفرنسية للتنمية في مارس 2016 ،
- ✓ محدودية العنصر البشري (نقص في الإطارات والعملة: مهندس اختصاص صناعات غذائية- تقني أول- سائق للقيام بالزيارات الميدانية...)،
- ✓ ضعف على مستوى آليات العمل المادية....

بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج التجارة الخارجية

بطـاقة مؤشر عدد6

رمز المؤشر :2-1-1-1

تسمية المؤشر: تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر بالمقارنة مع الحجم الجملي للمبادلات التجارية

تاريخ تحيين المؤشر:جانفي 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر**:برنامج التجارة الخارجية
2- **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر**: المبادلات التجارية
3- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تنويع المبادلات التجارية
4- **تعريف المؤشر**: هو توجيه المبادلات التجارية نحو التنويع وإدراج منتجات جديدة ذات قيمة مضافة وأكثر مردودية وتنويع وجهات المنتوج المحلي
5- **نوع المؤشر**: مؤشر نشاط (Ind d'activité)
6- **طبيعة المؤشر**: مؤشر فاعلية (efficience)
7- **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule)**:مجموع المبادلات التجارية المنجزة في إطار اتفاقيات التبادل الحر (توريد+تصدير) /المجموع الجملي للمبادلات (توريد + تصدير)
2- **وحدة المؤشر**:**نسبة**
3- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: مجموع المبادلات التجارية المنجزة في إطار اتفاقيات التبادل الحر والمجموع الجملي للمبادلات
4- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: قاعدة بيانات التجارة الخارجية + قاعدة بيانات مركز النهوض بالصادرات + تقارير ومذكرات الإدارة العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري + تقارير صندوق تنمية القدرة التنافسية +تقارير وحدة التصرف حسب الأهداف بمنطقة بن قردان
5- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**:قاعدة بيانات الإدارة العامة للتجارة الخارجية +قاعدة بيانات مركز النهوض بالصادرات ، مذكرات وتقارير الإدارة العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري ووحدة بن قردان
6- **تاريخ توفّر المؤشر** : نهاية كل سنة (دوري)
7- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)**: 84 % سنة 2021
8- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: مدير مرصد التجارة الخارجية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2018	التقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر بالمقارنة مع الحجم الجملي للمبادلات التجارية	نسبة	85 %	73%	74%	81.2%	82.2%	83.2%	84%

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تنبني النتائج المحققة إلى حدود سنة 2017 على جملة من العوامل الموضوعية منها :

*بقاء الاتحاد الأوروبي كشريك أول واستراتيجي على صعيد المبادلات التجارية بنسبة تتراوح بين 62 % و71 % من إجمالي المبادلات التجارية بين سنتي 2015 و2017 وبمعدل عام قدره 65 % في حين تتمثل مساهمة بقية التجمعات والدول التي ترتبط باتفاقيات تبادل حر مع تونس في 16 % من أجمالي المبادلات (منطقة التجارة العربية الكبرى + تركيا+ايران).

*الصعوبات اللوجستية خاصة التي تطرحها مسألة تطوير مساهمة البلدان غير المرتبطة باتفاقيات شراكة مع تونس (15 % فقط من إجمالي المبادلات التجارية) وخاصة الصعوبات المتعلقة بالنقل والتأمين وإيجاد فرص الترويج .
*ميل المتعاملين الاقتصاديين الى التقليل من نسبة المخاطر في المبادلات التجارية وتفضيلهم الاكتفاء بالأسواق التقليدية كأسواق "مضمونة"
*بالنسبة للتقديرات فقد تم تحيينها قياسا لعدم توصل تونس إلى الانخراط في تجمع الكوميسا بنهاية سنة 2017 وتعذر دخولها هذه الاتفاقية حيز التنفيذ سنة 2018 كما تم التحيين نظرا لتأجيل على فرضية دخول اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوراسي بداية من سنة 2019.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

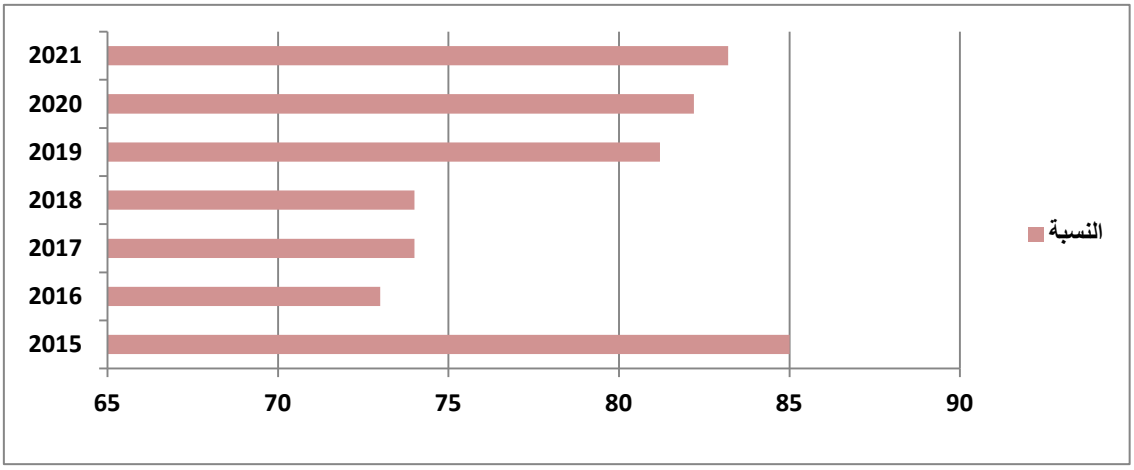

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات سنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2019
تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر بالمقارنة مع الحجم الجملي للمبادلات التجارية	**84 % سنة 2021**	**82.2%**	إنجاز المرحلة الثالثة من وضع منظومة لمعالجة والتصرف في سندات التجارة الخارجية	17 أد (البرنامج الثالث لتنمية الصادرات / إعتمادات دفع)
			تطوير ووضع منظومة للتصرف في سندات التجارة الخارجية	126 أد (البرنامج الثالث لتنمية الصادرات / إعتمادات دفع)
			إقتناء معدات وتطوير المنظومة	100 أد (البرنامج الثالث لتنمية الصادرات / إعتمادات دفع)
			مواصلة اجراءات انجاز دراسة حول تأثير اتفاق التبادل الحر المعمق والشامل مع الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد التونسي	144,5 أد (البرنامج الثالث لتنمية الصادرات / إعتمادات دفع)
			البرنامج العام تصدير + مواصلة أعمال اللجان المشتركة الثنائية ومتعددة الأطراف	150 أد
			دراسة المخطط المديري للمناطق الحرة بالحدود الجزائرية	100 أد
			إنجاز مشروع البنية الاساسية الخارجية للمنطقة اللوجستية والتجارية بين قردان	6995 أ د

5- تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

*ارتباط المؤشر بتقدم وسرعة التفاوض والمصادقة على اتفاقيات التبادل الحر الجديدة

بطـاقة مؤشر عدد7

رمز المؤشر :2-1-1-2

تسمية المؤشر: نسبة تنوع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات

تاريخ تحيين المؤشر: جانفي 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر**:برنامج التجارة الخارجية

2- **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر**: المبادلات التجارية

3- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تنويع المبادلات التجارية

4- **تعريف المؤشر**: هو دراسة نسب تنوع أداء الجهاز التصديري على مستوى المنتجات وذلك بالتخلي عن الاعتماد المطلق على المنتجات التقليدية وعلى مستوى الوجهات وذلك بالتخلي التدريجي عن الارتباط المكثف بمنطقة اليورو.

5- **نوع المؤشر**: مؤشر نشاط (Ind d'activité)

6- **طبيعة المؤشر**: مؤشر فاعلية (efficience)

7- **لتفريعات** (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule)**:تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) بالمقارنة مع الحجم الجملي للصادرات (قيمة الصادرات خارج الاتحاد الأوروبي / القيمة الجملية للصادرات) وتطور نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة بالمقارنة مع العدد الجملي للبنود التعريفية (عدد البنود التعريفية عند التصدير / العدد الجملي للبنود التعريفية)

2- **وحدة المؤشر**:نسبة

3- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: قائمات المنتجات الخاضعة للنظام التفاضلي في اطار اتفاق التبادل التجاري الحر مع الاتحاد الأوروبي ، قاعدة بيانات مرصد التجارة الخارجية ، قاعدة بيانات مركز النهوض بالصادرات ، التصنيفة الديوانية للسنة الجارية

4- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: قاعدة بيانات التجارة الخارجية + قاعدة بيانات مركز النهوض بالصادرات + تقارير ومذكرات الإدارة العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري + تقارير صندوق تنمية القدرة التنافسية +تقارير وحدة التصرف حسب الأهداف بمنطقة بن قردان + التصنيفة الديوانية

5- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**:قاعدة بيانات الإدارة العامة للتجارة الخارجية +قاعدة بيانات مركز النهوض بالصادرات ، مذكرات وتقارير الإدارة العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري ووحدة بن قردان + التصنيفة الديوانية

6- تاريخ توفّر المؤشر :نهاية كل سنة (دوري)

7- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)**: % 33 بالنسبة لتطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) بالمقارنة مع الحجم الجملي للصادرات و40% بالنسبة لتطور نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة بالمقارنة مع العدد الجملي للبنود التعريفية خلال سنة 2021

8- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: مدير مرصد التجارة الخارجية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشر قيس الأداء:	التفريعات	الوحدة	الإنجازات			2018	التقديرات		
			2015	2016	2017		2019	2020	2021
نسبة تنوع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات	تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) بالمقارنة مع الحجم الجملي للصادرات	نسبة	25%	28%	28%	27%	28%	29%	33%
	تطور نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة بالمقارنة مع العدد الجملي للبنود التعريفية	نسبة	36%	36%	36%	36%	37%	38%	40%

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

- إلى حدود السنة الحالية بقيت الصادرات الموجهة نحو الاتحاد الأوروبي (خاصة فرنسا وايطاليا وألمانيا) تستأثر بنحو 75 % من إجمالي الصادرات نظرا لعدة معطيات :

– المعطى الجغرافي المتمثل في قرب هذه الوجهة من البلاد التونسية (تكاليف أقل على مستوى النقل خاصة)

– المعطى المتعلق بقدم اتفاقية الشراكة المبرمة مع الاتحاد الأوروبي بشكل أتاح للمنتوجات التونسية التواجد بشكل دائم في الأسواق التقليدية

بالنسبة للتقديرات فإنها تتبنى على :

– الفرص الجديدة التي تمنحها اتفاقيات الشراكة المزمع عقدها مع البلدان الافريقية والسوق الروسية

– تطور تنافسية المنتوج التونسي وتطور آلية اقتحام الأسواق الخارجية .

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

- **تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) بالمقارنة مع الحجم الجملي للصادرات**

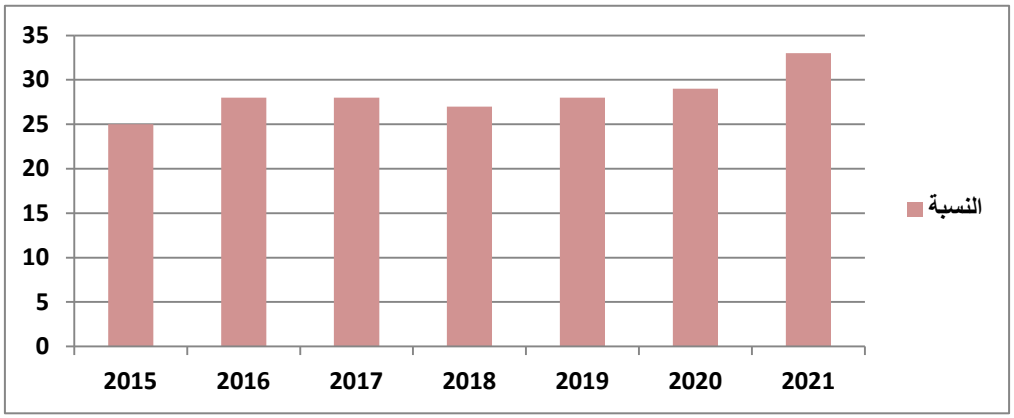

- **تطور نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة بالمقارنة مع العدد الجملي للبنود التعريفية**

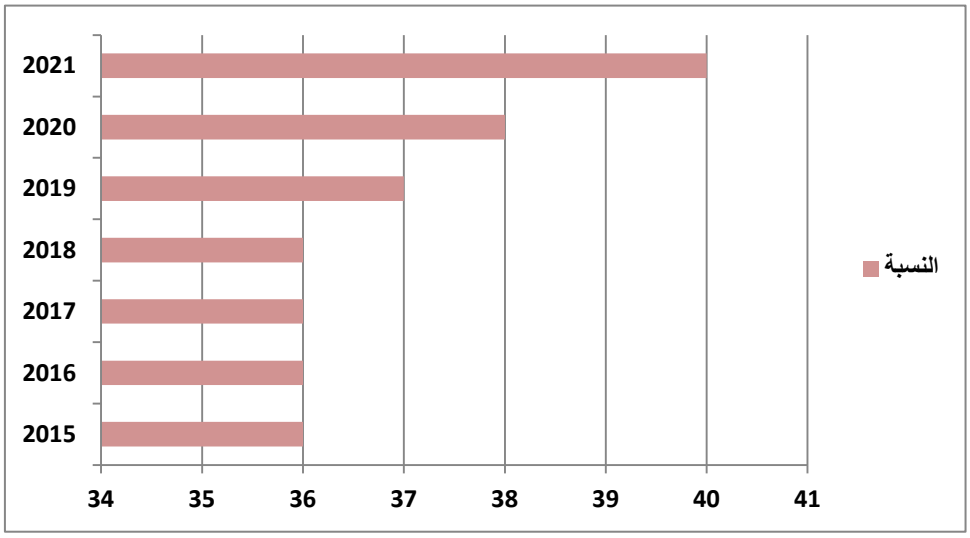

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات سنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2019
نسبة تنوع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات	**من حيث المنتجات :** **33% سنة 2021**	**%28**	وضع واعداد دراسة لبرنامج الاتصال للبرنامج الثالث لتنمية الصادرات	**20أد** (البرنامج الثالث لتنمية الصادرات / إعتمادات دفع)
			تنفيذ برنامج الاعلام والتواصل	**30 أد** (البرنامج الثالث لتنمية الصادرات / إعتمادات دفع)
			تنفيذ برنامج التكوين	**150 أد** (البرنامج الثالث لتنمية الصادرات / إعتمادات دفع)
			برنامج تصدير + : – تطوير سلاسل القيمة والشبكات العنقودية ذات المصلحة المشتركة بغاية دفع التشغيل والتنمية والتصدير – الدعم المالي للشركات	**8315 أد** (البرنامج الثالث لتنمية الصادرات / إعتمادات دفع) **500 أد** **6352 أ د**
	من حيث الوجهات: **40 % سنة 2021**	**%37**	– مواصلة دعم المجهودات التي يؤمنها صندوق النهوض بالصادرات	**80000 أد لدعم صندوق النهوض بالصادرات** مفصلة كالاتي: 45 م د : النقل 23 م د : العمليات الترويجية والاشهارية الفردية والقطاعية 10 م د : دعم مباشر 2 م د : دعم مؤسساتي 670 أد (برنلمج تنمية الصادرات 3)
			– تعزيز قدرات مركز النهوض بالصادرات : • مساندة تقنية ودعم مؤسساتي • إقتناء مواد إعلامية وتجهيزات مختلفة	مركز النهوض بالصادرات

5. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- التغييرات التي تطرأ على التصنيفة الديوانية عند نهاية كل سنة بما يتطلب التحيين المستمر لقائمة البنود التعريفية سواء على مستوى التصنيفة ككل أو على مستوى قائمة المنتجات المصدرة بوجه خاص.
- صعوبة تقييم مدى نجاعة بعض الأنشطة المكونة لهذا المؤشر على مستوى النجاعة على غرار : التظاهرات والمعارض بالخارج
- ارتباط تحقيق النتائج المؤملة بعوامل موضوعية غير متحكم فيها من طرف الهياكل المكونة للبرنامج (مثلا : ارتباط الدخول للسوق الافريقية مرتبط بمدى تقدم نسق التفاوض)
- الصعوبات التي يطرحها تحقيق النتائج المؤملة خاصة منها الصعوبات اللوجستية (النقل نحو الوجهات الافريقية واسيا ودول الخليج العربي).

بطـاقة مؤشر عدد8

رمز المؤشر :1.2.1.2

تسمية المؤشر: نسبة العرائض المنهاة من جملة العرائض المقدمة

تاريخ تحيين المؤشر: جانفي 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج التجارة الخارجية

2.البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: المبادلات التجارية

3.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الدفاع التجاري

4.تعريف المؤشر: يتعلق هذا المؤشر بمعرفة النسبة النهائية للعرائض التي تمت معالجتها واتخاذ ما يلزم بشأنها من إجراءات قياسا لجملة العرائض المرفوعة من طرف المتعاملين الاقتصاديين والمتعلقة أساسا بالتظلم من ممارسات غير مشروعة عند التوريد.

5.نوع المؤشر: مؤشر نتائج

6.طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

7.التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر (Formule):

$$\frac{\text{عدد العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري}}{\text{عدد العرائض المقدمة}} \times 100$$

2- وحدة المؤشر: نسبة مائوية

3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:العرائض الواصلة إلى إدارة الإجراءات الوقائية والحماية من الممارسات غير المشروعة عند التوريد ، العرائض التي تم حسمها واتخاذ إجراءات بشأنها

4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر

- جمع العرائض المرفوعة من طرف المتعاملين الاقتصاديين سواء بالبريد العادي أو الالكتروني أو غيرهما من الوسائل
- متابعة تقدم معالجة هذه العرائض والإجراءات المستوجبة بشأنها (إحالة للإدارات المختصة ، معالجة مباشرة ، فتح تحقيق ، دعوة المتعامل الاقتصادي لمزيد الاستفسار.....

5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- مجموع العرائض المرفوعة ، محاضر الجلسات ، المذكرات الإدارية الداخلية، المذكرات الإدارية الخارجية

6- تاريخ توفّر المؤشر : نهاية السنة الإدارية

7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 70 % سنة 2021

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير ادارة الاجراءات الوقائية والحماية من الممارسات غير المشروعة عند التوريد

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2018	التقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري من اجمالي العرائض المقدمة	%	20%	10%	40%	50%	50%	70%	70%

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تبلغ نسبة معالجة العرائض المرفوعة حاليا 40 بالمائة ويعزى تحقيق هذه النسبة الى عدة أسباب من بينها

- العدد الضئيل من العرائض المرفوع سنويا والذي لا يتجاوز 14 عريضة مكتملة الشروط (من حيث الموضوع ومجال اختصاص إدارة الإجراءات الوقائية والممارسات غير المشروعة عند التوريد)
- عدم إلمام المتعاملين الاقتصاديين باليات التظلم والإحاطة التي توفرها الإدارة المذكورة في مجال الممارسات غير المشروعة عند التوريد وكذلك بمجال اختصاصها بما ينجر عنه تلقي عرائض متعلقة بمخالفات ديوانية او بجرائم الصرف تتعهد بها هياكل أخرى
- استئثار الإحالات الواردة من طرف هياكل ووزارات أخرى والمتعلقة بممارسات غير مشروعة عند التوريد بأغلب نشاط هذه الإدارة

من المتوقع أن تقترن سنة 2019 بارتفاع نسبة المعالجة إلى مستوى 50 بالمائة وذلك للأسباب التالية :

- توقع تزايد عدد العرائض المرفوعة من طرف المتعاملين الاقتصاديين وخاصة الصناعيين باعتبار الضغط الذي تسلطه الواردات على تنافسية بعض القطاعات حيث لوحظ خلال أواخر سنة 2016 و2017 وبداية 2018 تزايد هذه العرائض وشمولها لقطاعات غير معهودة (قطاع تصنيع الألواح الشمسية ، قطاع تصنيع المرطبات ، بعض منتجات الصناعات التقليدية) وباعتبار الاجراءات التي تم اتخاذها خلال بداية السنة الحالية للضغط على عجز الميزان التجاري عبر الزام الموردين بالادلاء بشهادة تثبت ترويج المنتوج المورد بالبلد الأصلي اضافة الى المنشور الصادر عن البنك المركزي والذي يشترط على الموردين ضرورة توفرهم على ضمان بنكي يوازي قيمة البضاعة المورد اضافة للاستتباعات التي خلفها اعتماد قانون المالية الجديد من الترفيع في بعض المعاليم الديوانية والمعاليم على الاستهلاك والمعلوم على القيمة المضافة
- عدم إمكانية استكمال الحسم بشأن بعض العرائض التي من المنتظر أن تتطلب إجراءات خاصة في التعامل (انجاز تحقيقات في مجال الدفاع التجاري) إلا بعد مرور مدة زمنية تتجاوز السنة.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

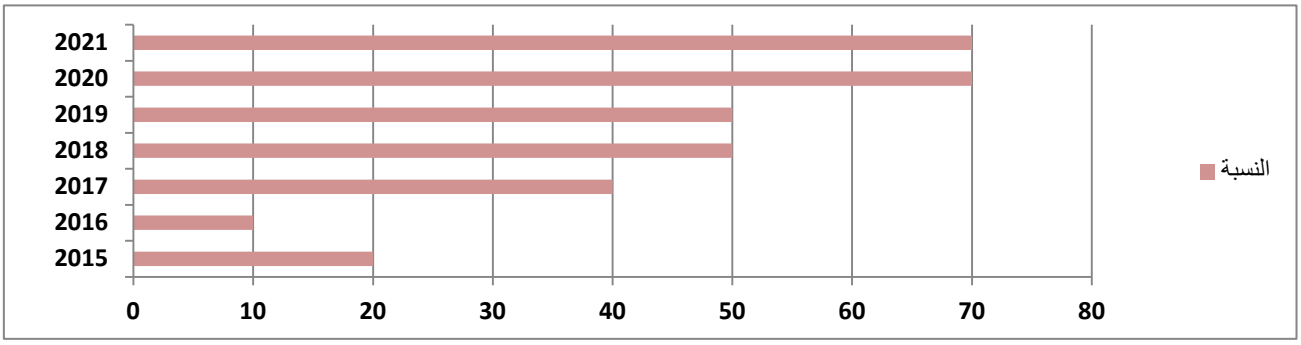

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات سنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2019
نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري من إجمالي العرائض المقدمة	**70% سنة 2021**	**50%**	-تركيز رقم أخضر مجاني على ذمة المتعاملين الاقتصاديين - تنظيم برامج تكوين لفائدة المتعاملين الاقتصاديين لتعريف الصناعيين المحليين بالدور الحمائي لوزارة التجارة وطرق الاستفادة من الاحاطة الفنية التي يمكن توفيرها	بالتنسيق مع غرف التجارة والصناعة

5- تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- عدم اتخاذ إجراءات في مجال الدفاع التجاري بالنسبة لبعض القطاعات بما ترتب عنه شبه قناعة لدى المتعاملين الاقتصاديين من عدم جدوى التظلم لدى الإدارة.

بطـاقة مؤشر عدد9

رمز المؤشر :2-2-1-1
تسمية المؤشر: عدد الإجراءات غير التعريفية عند التوريد والتصدير
تاريخ تحيين المؤشر: سنويا

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر**: برنامج التجارة الخارجية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر**: الاندماج الاقتصادي والتجاري
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تسهيل إجراءات التجارة الخارجية
4. **تعريف المؤشر**: يقيس هذا المؤشر معطيين :

- سهولة الولوج إلى السوق الوطنية ومستوى حمايتها ونوعية النظام التجاري ويأخذ بعين الاعتبار الحواجز دون الاداءات الديوانية على السلع الموردة (الفلاحية وغير الفلاحية).
- سهولة الخروج إلى الأسواق العالمية ونجاعة إجراءات التصدير والحواجز دون الاداءات الديوانية على السلع المصدرة (الفلاحية وغير الفلاحية) كما يؤخذ في الاعتبار مقاربة ومنهجية البنك الدولي في ترتيب سهولة التجارة عبر الحدود.

5. **نوع المؤشر**:مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة
7. **التفريعات** :

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر**: مجموع الإجراءات الواجب القيام بها لوضع بضائع موردة للاستهلاك+ مجموع الإجراءات الواجب القيام بها لتصدير منتوج ما منذ انطلاق النشاط حتى التصدير النهائي.
2- **وحدة المؤشر**: مجموع عددي
3- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: القانون عدد 41 لسنة 1994 المتعلق بالتجارة الخارجية ، النصوص التطبيقية (الأمر 1742 إلى 1747 لسنة 1994) المتعلقة بإجراءات التجارة الخارجية +المجلة الديوانية لسنة 2008 +قانون عدد 18 لسنة 1976 المتعلق بالصرف +كراسات الشروط والتراخيص لانجاز بعض الأنشطة +المذكرات الإدارية الموجهة للديوانة ومناشير الإدارة العامة للديوانة +القوانين والإجراءات البنكية والتأمينات .
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: استمارة+تقرير+استبيان+بحوث ميدانية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: النصوص القانونية+الشباك الموحد الالكتروني لشبكة تونس للتجارة+منظومة سندة.

6. **تاريخ توفّر المؤشر** : شهري/ثلاثي/سنوي
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر** : 5 إجراءات سنة 2021
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: مدير ادارة تنمية التجارة الخارجية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2018	التقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
عدد الإجراءات غير التعريفية	مجموع عددي	19	14	12	7	7	6	5

2- **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:** يعود شبه الاستقرار الذي ميز الانجازات الخاصة بهذا المؤشر إلى عدم فاعلية وحدة تسهيل إجراءات التجارة الخارجية من جهة وعدم انعقاد الهيئة الفنية لتسهيل إجراءات التجارة الخارجية من جهة أخرى وذلك في إطار المجلس الوطني للتجارة الخارجية غير أنه ومن المؤمل انطلاقا من السنة الحالية أن يتحسن الأداء وأن تتقدم الانجازات الخاصة بهذا المؤشرخاصة اذا ما تم استكمال مقترح تحيين التنظيم الهيكلي للادارة العامة للتجارة الخارجية وذلك من خلال تركيز ادارة تسهيل اجراءات التجارة الخارجية تماشيا مع التوصيات المنبثقة عن المجلس الأعلى للتصدير.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

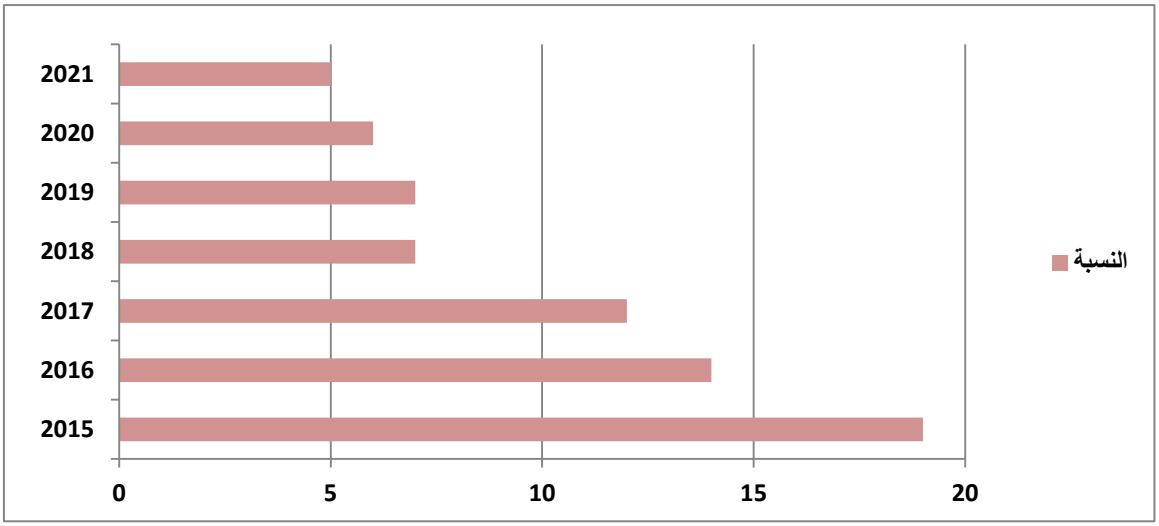

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات سنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2019
عدد الإجراءات غيرالتعريفية	**5 سنة 2021**	**7**	- تنقيح القوانين المتعلقة بالصرف وبالتجارة الخارجية	-

5- **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر** : إن المؤشر لا يستطيع الأخذ بعين الاعتبار التكاليف التي يتحملها المتعاملون الاقتصاديون عند التوريد بالإضافة إلى أجال الإجراءات .

بطاقة مؤشر عدد10

رمز المؤشر :2-2-1-2
تسمية المؤشر: نسبة التقدم في تطبيق اتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة في الآجال.
تاريخ تحيين المؤشر: جانفي 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر**: برنامج التجارة الخارجية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر**: الاندماج الاقتصادي والتجاري
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تسهيل إجراءات التجارة الخارجية
4. **تعريف المؤشر**: تقييم التقدم في انجاز مختلف الأنشطة المتعلقة بتنفيذ اتفاق تسهيل التجارة بتونس بالنظر إلى أهمية كل نشاط.
5. **نوع المؤشر**:مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة
7. **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)**: لاشيء

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**:

$$I = 10\%*(A + B) + 2\%*(C+D+E+G+H) + 10\%*F + I\%$$

2. **وحدة المؤشر**: نسبة مئوية (%)
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**:

المعطيات	التعريف	القيمة
A	تحديد القائمتين ب و ج وتواريخ وضعهما حيز التنفيذ	من 0 إلى 1
B	تحديد برامج المساعدات اللازمة بعنوان تطبيق اتفاق تسهيل التجارة، بالتنسيق مع الهياكل المعنية.	من 0 إلى 1
C	إشعار المنظمة العالمية للتجارة بالقائمتين ب و ج وبالتواريخ التقريبية لوضعهما حيز التنفيذ	0 أو 1
D	إشعار المنظمة العالمية للتجارة بالتواريخ النهائية لوضع إجراءات القائمة ب حيز التنفيذ	من 0 إلى 1
E	إشعار المنظمة العالمية للتجارة بالتواريخ النهائية لوضع إجراءات القائمة ج حيز التنفيذ، أو بصعوبة تحديد التواريخ النهائية.	من 0 إلى 1
F	معالجة طلبات المساعدات الخارجية بالتنسيق مع كافة الأطراف المعنية بهدف إبرام اتفاقيات بشأنها.	من 0 إلى 1
G	إشعار المنظمة العالمية للتجارة بالمعطيات المتصلة بالاتفاقيات المبرمة أو الجاري بها العمل بخصوص المساعدات المطلوبة.	من 0 إلى 1
H	إشعار المنظمة العالمية للتجارة بالتقدم المسجل في الحصول على المساعدات.	من 0 إلى 1
I	متابعة تطبيق اتفاق تسهيل التجارة من قبل الهياكل المعنية (متابعة التقدم في مستوى مطابقة التشريعات الوطنية مع أحكام الاتفاق، متابعة انجاز برامج المساعدات...).	(من 0 إلى 60)

4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: محاضر جلسات العمل الرامية لوضع إجراءات اتفاق تسهيل التجارة حيز التطبيق ببلادنا ، المراسلات .....
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: تقارير المتابعة المنجزة من طرف ادارة التعاون مع المنظمة العالمية للتجارة
6. **تاريخ توفّر المؤشر**: سنويا
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 53 % خلال سنة 2021
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: مديرة العلاقات مع المنظمة العالمية للتجارة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2018	التقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
نسبة التقدم في تطبيق اتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة في الاجال	نسبة مائوية	-	10	12	29	37	46	53

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: دخل الاتفاق حيز النفاذ في 22 فيفري 2017، وقد تم احتساب التقديرات بناء على الآجال التي تم تحديدها بالاتفاق.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

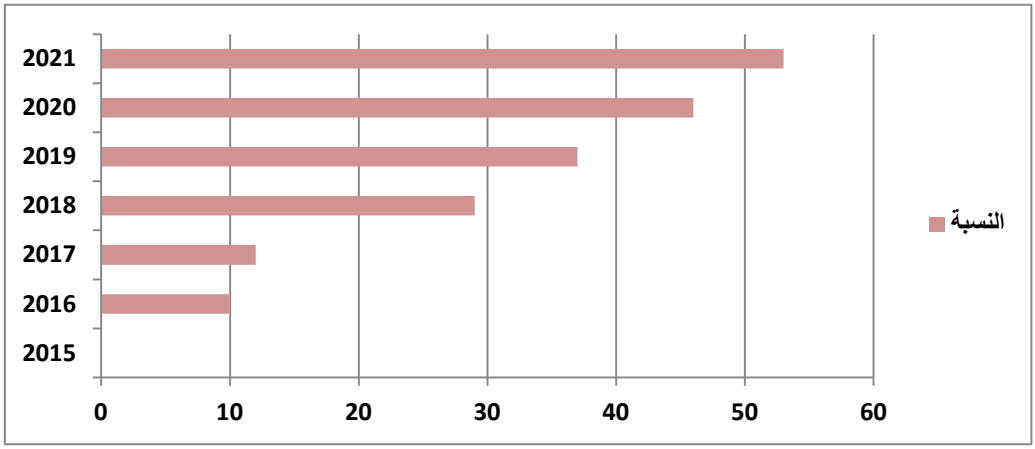

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات سنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2019
نسبة التقدم في تطبيق اتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة في الاجال	53 بالمائة سنة 2021	37 بالمائة	المشاركة في اجتماعات لجنة تسهيل التجارة بالمنظمة العالمية للتجارة (معدل 5 اجتماعات في السنة) عقد اجتماعات دورية مع الأطراف الوطنية المعنية بوضع اتفاق تسهيل التجارة حيز التطبيق إحداث إدارة لتسهيل إجراءات التجارة الخارجية بالادارة العامة للتجارة الخارجية (توصية صادرة عن المجلس الاعلى للتصدير المنعقد بتاريخ 04 جانفي 2018)	-

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- المؤشر يصف بطريقة جيدة النشاط المستهدف إلا أن عملية احتسابه تطرح بعض الصعوبات.
- إن تنفيذ بعض المعطيات الأساسية المتصلة باحتساب المؤشر المشار إليها أعلاه (على غرار تحديد القائمتين ب و ج، تحديد برامج المساعدات اللازمة بعنوان تطبيق اتفاق تسهيل التجارة....) مرتبطة بالهياكل والوزارات التي يرجع إليها بالنظر إجراءات الاتفاق.

بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي

بطـاقة مؤشر عدد11

رمز المؤشر: 1.1.3

تسمية المؤشر: نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية

تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** التجارة الالكترونية والاقتصاد اللامادي.
2. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** مزيد متابعة نشاط التجارة الالكترونية.
3. **تعريف المؤشر:** تعتمد إدارة تنمية التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي على الإحصائيات التي يبرز نموّ عدد الشركات المنخرطة في منظومتي الدفع تطوّر عدد مواقع التجارة الإلكترونية إلى موفى سنة 2016 حوالي 1700 موقع. وتعبّر نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية عن مدى تقدّم هذا النشاط ورغبة المؤسسات التونسيّة في اعتماده كأداة أساسية لتنمية القطاع التجاري.
4. **نوع المؤشر:مؤشر نتائج (ind de résultat)**
5. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**(عدد مواقع التجارة الالكترونية للسنة الحاليّة – عدد مواقع التجارة الالكترونية للسنة الفارطة)/عدد مواقع التجارة الالكترونية للسنة الفارطة *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد مواقع التجارة الالكترونية المنخرطة بمنظومات الدفع الالكتروني لشركة نقديات تونس و البريد التونسي.
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإحصائيات السنوية الواردة من شركة نقديات تونس والبريد التونسي حول مؤشرات التجارة الالكترونية.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تاريخ توفّر المؤشر :** سداسيّا
6. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 50 بالمائة سنة 2021،
7. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير تنمية التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	إنجازات			2018	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية	نسبة%	–	+26%	+18%	+20%	+30%	+40%	+50%

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

تجميع النتائج الإحصائية الواردة من شركة نقديات تونس والبريد التونسي وانجاز تحليل تأليفي لتحديد ملامح ونسق تطوّر نشاط التجارة الالكترونيّة وتقديم أسباب هذا النسق ومقارنته بدول أخرى.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

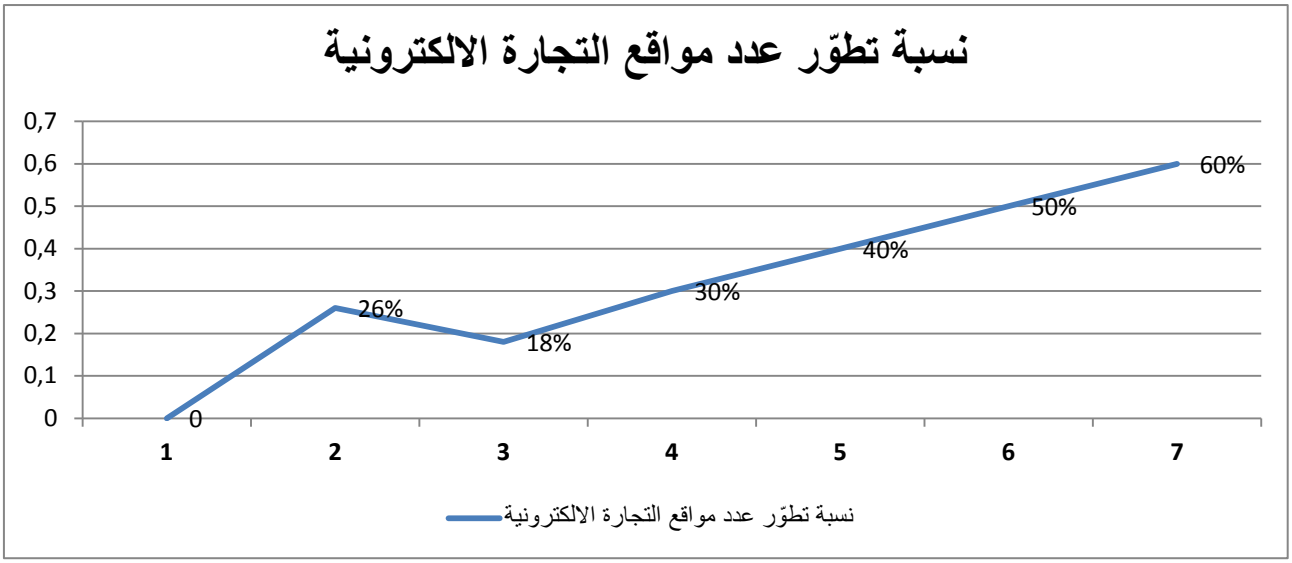

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2019	أهم الانشطة والتدخلات	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019
نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية	**+50% سنة 2021**	**+30%**	– التنسيق مع غرف التجارة والصناعة لتنظيم دورات تحسيسية بالجهات حول التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني.	–
			– إنجاز دراسة حول واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في تونس. (بصدد الإنجاز: مرحلة تقييم العروض)	**30 ألف دينار**
			– تحيين الاستبيان المتعلّق بسلوك المستهلك التونسي على الخطّ المنجز في أكتوبر 2012 في إطار التعاون الدولي.	–

5. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:** غياب آلية على مستوى وزارة التجارة لمتابعة مؤشرات التجارة الالكترونية وتحديث المعطيات بصفة منتظمة ووضع النتائج والمعلومات الكافية على ذمة المستهلك والتاجر والمؤسسة وباعثي مشاريع التجارة الالكترونية.

بطـاقة مؤشر عدد12

رمز المؤشر: 2.1.3

تسمية المؤشر: نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية

تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** التجارة الالكترونية والاقتصاد اللامادي.
2. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** مزيد متابعة نشاط التجارة الالكترونية.

تعريف المؤشر: بلغت القيمة الجملية للمعاملات التجارية على الخط سنة 2016 حوالي 137,7 مليون دينار مقابل 111 مليون دينار سنة 2015. ويبرز هذا المؤشر مدى تطوّر قيمة المبيوعات على الخطّ.

3. **نوع المؤشر:مؤشر نتائج (ind de résultat)**
4. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** (قيمة معاملات التجارة الالكترونية للسنة الحاليّة – قيمة معاملات التجارة الالكترونية للسنة الفارطة)/قيمة معاملات التجارة الالكترونية للسنة الفارطة * 100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية للسنة الحالية والفارطة
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإحصائيات السنوية الواردة من شركة نقديات تونس والبريد التونسي حول مؤشرات التجارة الالكترونية.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تاريخ توفّر المؤشر :** سداسيّا
6. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 60 بالمائة سنة 2021
7. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير تنمية التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2018	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية	نسبة%	–	+24%	+19%	+30%	+40%	+50%	%60+

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

انجاز تحليل تأليفي وذلك عبر تجميع النتائج الاحصائيّة الواردة من شركة نقديات تونس والبريد التونسي.

3. **رسم بياني لتطور المؤشر:**

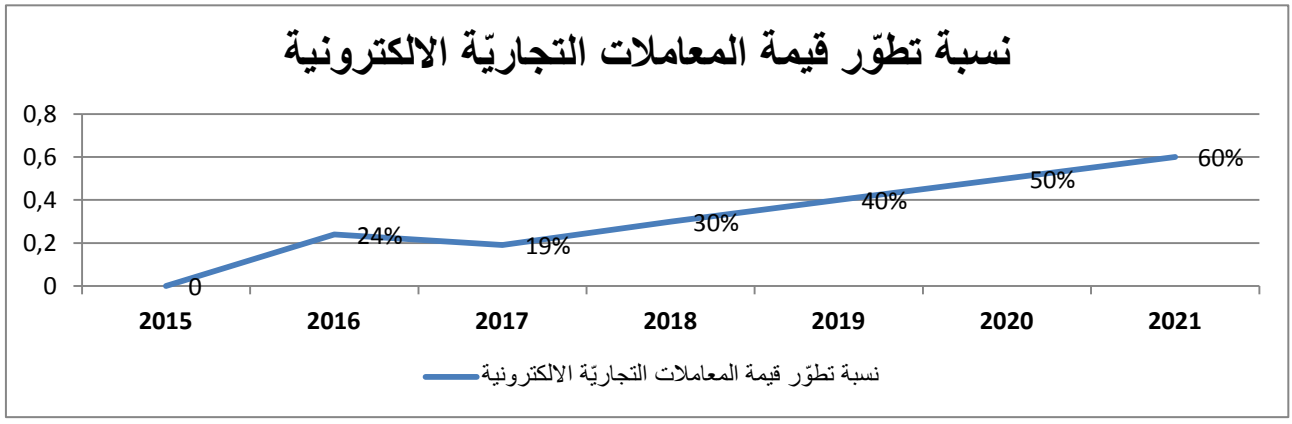

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2019	أهم الانشطة والتدخلات	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019
نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية	**+60% سنة 2021**	**+40%**	– طباعة نسخ من دليل التجارة الالكترونية في تونس. – إعداد وطباعة دليل خاصّ بالإجراءات المتعلّقة بالتصدير عبر التجارة الالكترونيّة أو المنصّات التجاريّة. ▪ دفع التصدير عبر التجارة الإلكترونية من خلال رفع الصعوبات التي تعيق تطوّرها. ▪ مزيد التعريف بالإتفاقية بين مركز النهوض بالصادرات والديوان الوطني للبريد والقاضية بدعم المؤسسات المصدّرة على الخط بنسبة 50% من تكلفة الطرود البريدية الموجهة للخارج من ميزانية صندوق النهوض بالصادرات وإعادة النظر في تيسير شروط الانتفاع بها.	–

5. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر: غياب آلية على مستوى وزارة الصناعة والتجارة لمتابعة مؤشرات التجارة الالكترونية وتحديث المعطيات بصفة منتظمة ووضع النتائج والمعلومات الكافية على ذمة المستهلك والتاجر والمؤسسة وباعثي مشاريع التجارة الالكترونية.

بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج القيادة والمساندة

بطـاقة مؤشر عدد13

رمز المؤشر :9 /1/1/1

تسمية المؤشر: نسبة المنتفعين بالتكوين.

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر** : القيادة والمساندة.
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** الدعم والمساندة.
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : الهدف الأول "**تطوير مؤهلات الموظفين**".
4. **تعريف المؤشر**: العمل على زيادة عدد الإطارات المستفيدين من الدورات التكوينية.
5. **نوع المؤشر**:_مؤشر نتائج (Ind de résultat).
6. **طبيعة المؤشر**: مؤشر فاعلية (efficience).
7. **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)**: إدارات مركزية وجهوية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule)**:(عدد الأعوان المنتفعين بالتكوين / العدد الجملي لأعوان الوزارة)* 100.

2- **وحدة المؤشر**: نسبة مائوية.

3- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: عدد الأعوان المنتفعين بالتكوين – العدد الجملي لإطارات الوزارة.

4- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...)**: ملفات التكوين، بطاقات حضور الدورات التكوينية...

5- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: إدارة الشؤون الإدارية والمالية.

6- **تاريخ توفّر المؤشر** : بداية السنة الموالية للسنة المعنية.

7- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 70 % سنة 2021**

8- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس مصلحة التكوين والعمل الإجتماعي والثقافي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2018	التقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
نسبة المنتفعين بالتكوين	%	25.35	50	47	55	60	65	70

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- النسبة المسجلة خلال سنة 2015 تعتبر نسبة ضعيفة وذلك في علاقة أساسية بضعف قيمة الإعتمادات المخصصة للتكوين من جهة وعدم توفر الفضاءات اللازمة بالوزارة آنذلك من جهة أخرى ... بالإضافة لعدم ضبط برنامج سنوي مفصل للتكوين بصفة مسبقة.
- بالنسبة لسنة 2016 تم ضبط برنامج سنوي للتكوين خاصة على مستوى "ملتقيات التكوين" و"التكوين في التصرف حسب الأهداف" وقد تم إنجاز أغلبية المحاور والدورات المبرمجة والتي تجاوزت 20 دورة تكوينية وذلك بأقل التكاليف باعتبار استغلال فضاء التكوين بالمقر المركزي للوزارة.
- تم سنة 2017 العمل على تحسين نسبة المشاركـة لتكون في مستوى 55 % إلا أنه تم تحقيق نسبة تقدر بـ: 47 % وذلك لتعذر انجاز بعض الدورات التكوينية لمحدودية الإعتمادات المخصصة للغرض وهي نفس النسبة المزمع تحقيقها خلال سنة 2018.

- خلال سنة 2019 سيتم العمل على الترفيع في هذه النسبة لتصبح 60 % خاصة في ظل تخفيض وزارة المالية في الإعتمادات المخصصة لنفقات وسائل المصالح بصفة عامة تبعا للمنشور الصادر في الغرض. في حين تم تقدير ترفيع تدريجي خلال السنوات الموالية (2019-2021) لتصل نسبة المنتفعين بالتكوين إلى مستوى 70 % سنة 2021 وهي القيمة المستهدفة للمؤشر (في صورة تحسن مستوى الإعتمادات المرصودة).

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

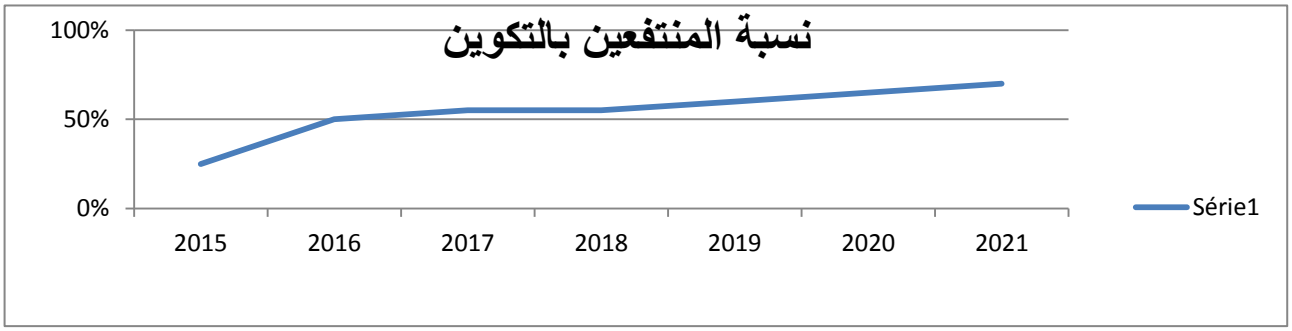

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019
نسبة المنتفعين بالتكوين	% 70 سنة2021	% 60	-العمل على تخصيص الإعتمادات الكافية للغرض -تنويع مواضيع الدورات التكوينية بما يتماشى مع العديد من الإختصاصات والمؤهلات	1,600 أ د

5- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

<u>مدى جودة التكوين المنجز لفائدة الأعوان ومدى انعكاسه على تطوير مؤهلاتهم:</u>

بالنسبة لمسألة الجودة فإن ذلك يفترض توفير اعتمادات مالية هامة ليتسنى تنظيم دورات تكوينية لدى مؤسسات ومكاتب تكوين مختصة تعتمد في نشاطها وبرامجها على مكونين مختصين حسب المحاور المطلوبة (خبراء، أساتذة جامعيين ....) كما تضع على ذمة المتكونين كافة الوسائل والتجهيزات والمراجع اللازمة...

هذا، وسيتم العمل بالتنسيق مع الأطراف المعنية على تطوير وتحسين جودة الدورات التكوينية لفائدة أعوان الوزارة حسب الإمكانيات المتاحة والمتوفرة لحين تحسن وضعية المالية العمومية مما يمكن أن يفضي لاحقا إلى اعتماد أساليب وطرق تكوين أخرى.

بطـاقة مؤشر عدد14

رمز المؤشر : 1/2/1/9

تسمية المؤشر: معدل استهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة.

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر** : القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** الدعم والمساندة
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : الهدف الثاني "**تحسين التصرف في الموارد المالية**".
4. **تعريف المؤشر:** تخفيض معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة مقارنة بعدد الكيلومترات المقطوعة.
5. **نوع المؤشر:**_مؤشر نتائج (Ind de résultat)
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficience)
7. **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...):** إدارات مركزية وجهوية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد ليترات الوقود المستهلكة / عدد الكيلومترات المقطوعة

2- **وحدة المؤشر:** لتر / 100 كلم

3- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد ليترات الوقود المستهلكة – عدد الكيلومترات المقطوعة

4- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (إستمارة، تقرير، إستبيان...)** كشوفات – تقارير

5- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الشؤون الإدارية والمالية

6- **تاريخ توفّر المؤشر** : خلال السنة الموالية للسنة المعنية

7- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** **7.6** لتر / 100 كلم سنة 2021

8- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس مصلحة الآليات المتحركة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2018	التقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
معدل استهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة	**لتر / 100 كلم**	8.57	8.3	8.28	7.9	7.8	7.7	7.6

2-تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

ينخفظ معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة من سنة الى اخرى ولكن ليس بالحد الكبير، وستعمل المصالح المعنية بالوزارة على الترفيع في معدل انخفاظ الإستهلاك ليصل إلى 7.8 لتر / 100 كلم سنة 2019 و7.6 لتر / 100 كلم سنة 2021 وذلك عبر اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

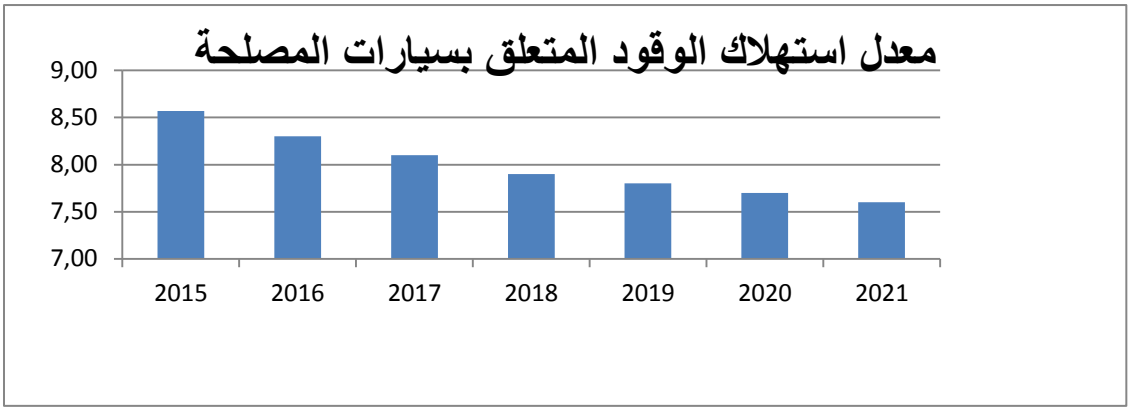

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2019	الأنشطة المبرمجة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019
معدل استهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة	7.6 سنة 2021	7.8	-اعتماد البطاقة الذكية الخاصة بالتزود لمزيد التحكم في توزيع واستهلاك الوقود مما يسمح بتفادي الإستهلاك المتعلق بالتنقلات بغرض التزود. -عدم استغلال السيارات التي لا تتوفر على عداد الكيلومترات لأي سبب من الأسباب -التنسيق بين الإدارات الجهوية للتجارة على مستوى كل اقليم قصد تسلم وصولات البنزين من طرف ادارة جهوية واحدة. -الحرص على المتابعة الدورية لصيانة السيارات (تغيير الزيوت والشماعات ...في الوقت المناسب تفاديا للإستهلاك المشط للبنزين.)	-

5-تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

ترتبط هذه الإنجازات بـــ:

- توفير الإعتمادات اللازمة لتجديد الأسطول وصيانته.
- مدى الإلتزام بتطبيق المناشير المتعلقة باستعمال السيارات الإدارية.
- مدى تقيد مستعملي السيارات بقواعد السياقة السليمة والرشيدة.

بطـاقة مؤشر عدد 15

رمز المؤشر :1/3/1/9
تسمية المؤشر: تغطية الحاجيات من التجهيزات الاعلامية
تاريخ تحيين المؤشر:2018/06/05

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:**برنامج القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** المساندة والدعم
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**تغطية حاجيات الوزارة من التجهيزات الإعلامية من موزعات وحواسيب وآلات طابعة وآلات ماسحة.
4. **تعريف المؤشر:**يتعلق المؤشر بمدى توفير التجهيزات الاعلامية لفائدة إطارات الوزارة لأداء مهامهم على أحسن وجه.
5. **نوع المؤشر: مؤشر نشاط (Ind d'activité)**
6. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**
7. **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**

مؤشر الشبكة * 0.4 + مؤشر الحواسيب * 0.4 + مؤشر الطباعة والرقمنة * 0.2
مؤشر الشبكة: عدد تجهيزات الشبكة المركزة / التجهيزات اللازمة
مؤشر الحواسيب: عدد الحواسيب التي لا تتجاوز 05 سنوات / عدد الإطارات الادارية والفنية
مؤشر الطباعة والرقمنة: عدد تجهيزات الطباعة والرقمنة المركزة / 50

2. **وحدة المؤشر:**نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد الإطارات الادارية والفنية + جرد التجهيزات
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**جرد للمعدات الإعلامية الموضوعة على ذمة إطارات الوزارة
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**إدارة الشؤون الإدارية والمالية
6. **تاريخ توفّر المؤشر:2018/06/05**
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):90** بالمائة خلال سنة 2021
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير ادارة التنظيم والأساليب والإعلامية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2018	التقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
تغطية الحاجيات من التجهيزات الاعلامية	%	39,9	51,1	57	63,0	75,2	86,8	90

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تعتبر النسبة المنجزة خلال السنوات الفارطة نسبة ضئيلة مقارنة بالأهداف المرسومة حيث تمّ تسجيل نسبة تغطية بـ 57% لسنة 2017 وذلك نظرا إلى العديد من الاشكاليات على غرار عدم توفير الاعتمادات اللازمة لتوفير التجهيزات الاعلامية اللازمة للسير العادي للعمل صلب الوزارة، وقد تم رصد ميزانية

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

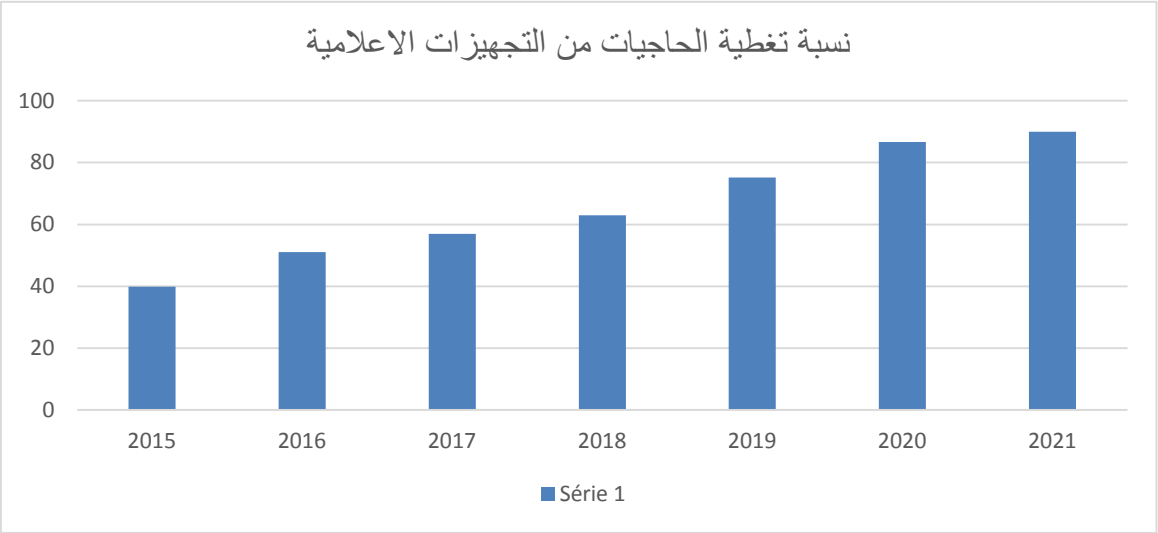

4. - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2019	الأنشطة المبرمجة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019
تغطية الحاجيات من التجهيزات الاعلامية	**90 سنة 2021**	**75,2**	رصد ميزانية لتغطية حاجيات الوزارة من تجهيزات اعلامية عن طريق القيام بطلب عروض سنوي يمكن من توقير المستلزمات الاعلامية	140أ د

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقةبالمؤشر:

لا يعكس هذا المؤشر جميع حاجيات الادارات المعنية حيث أنه يستلزم انجاز مخطط توجيهي لنظام المعلومات صلب الوزارة لتحديد الحاجيات على مدى 3 سنوات والتي تتعلق بالأساس بتركيز نظم المعلومات.

بطـاقة مؤشر /عدد 16

رمز المؤشر : 2/3/1/9
تسمية المؤشر:التغطية الوظيفية لنظام المعلومات
تاريخ تحيين المؤشر:2018/06/05

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:**برنامج القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** المساندة والدعم
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** :دعم التعامل الإلكتروني داخل الإدارات وفيما بينها على المستويين المركزيوالجهوي و إتمام الإجراءات والمعاملات الإدارية إلكترونيا.
4. **تعريف المؤشر:**يتعلق المؤشر بمدى تغطية النظام المعلوماتي لوظائف مصالح وزارة التجارة أخذا بعين الاعتبار لنسبة رضاء المستعملين.
5. **نوع المؤشر: مؤشر نشاط (Ind d'activité)**
6. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**
7. **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**

عدد التطبيقات الاعلامية التي هي في طور الاستغلالX نسبة رضاء المستعملين

عدد التطبيقات والمنظومات التي تم انجازها والتي هي في طور الانجاز

2. **وحدة المؤشر:**نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد التطبيقات الإعلامية الممكن إنجازها + نسبة رضاء المستعملين لكل تطبيقة إعلامية
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:تعداد** التطبيقات المنجزة. أنجاز استبيان سنوي لتحديد نسبة الرضاء لكل تطبيقة في طور الاستغلال.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**ادارة التنظيم والأساليب والإعلامية
6. **تاريخ توفّر المؤشر:**خلال السنة الموالية للسنة المالية المعنية.
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 70 % سنة 2021
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير ادارة التنظيم والأساليب والإعلامية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2018	التقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
نسبة التغطية الوظيفية لنظام المعلومات	%	%20	%25	35%	45%	55%	65%	70%

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تعتبر النسبة المنجزة خلال السنوات الفارطة نسبة ضئيلة مقارنة بالأهداف المرسومة حيث تمّ تسجيل نسبة تغطية بـ 35.% ، وتجدر الإشارة أن هذه النسبة الضعيفة راجعة إلى العديد من الاشكاليات منها ما يلي:

- عدم توفير الاعتمادات اللازمة لتطوير المنظومات الاعلامية
- نقص الموارد البشرية في الاختصاص المطلوب والمتعلق بتطوير البرمجيات
- عدم توفير الاعتمادات اللازمة لتركيز برامج تكوين خاصة بالفريق الفني لإدارة الإعلامية
- غياب استراتيجية واضحة لتركيز نظام معلوماتي مندمج صلب الوزارة

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

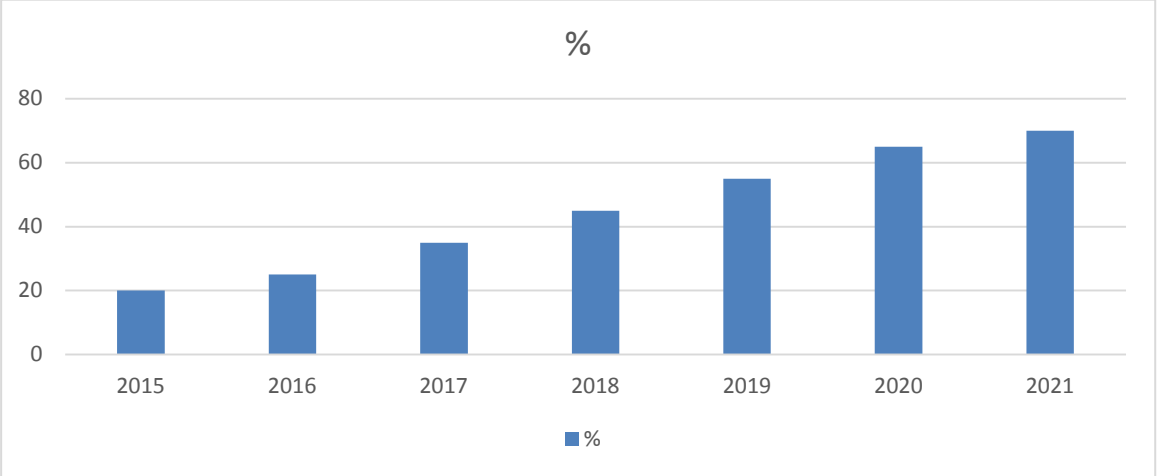

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2019	الأنشطة المبرمجة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019
نسبة التغطية الوظيفية لنظام المعلومات	70%سنة 2021	55%	–تطوير نظم معلوماتية لأهم مشمولات الوزارة على غرار التجارة الخارجية وصندوق الدعم –انجاز مخطط توجيهي لنظام المعلومات صلب الوزارة	-

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقةبالمؤشر:

بطـاقة مؤشرعدد 17

رمز المؤشر :9 / 2/ 1 /1
تسمية المؤشر: نسبة التقدم في انجاز برنامج تحسين الاستقبال
تاريخ تحيين المؤشر: شهر فيفري من السنة الموالية

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر**: القيادة والمساندة
2- **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر**:القيادة والإشراف
3- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين العلاقة الإدارة مع المواطن
4- **تعريف المؤشر**: : نسبة التقدم في انجاز برنامج تحسين الاستقبال
5- **نوع المؤشر: مؤشر نشاط (Ind d'activité)**
6- **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**
7- **التفريعات (حسب المصالح المركزية،حسب المؤسسات تحت الإشراف، حسب الإدارات الجهوية)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule)**: عدد الإجراءات المنجزة/عدد الإجراءات المبرمجة
2- **وحدة المؤشر**: نسبة مائوية
3- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: تقرير
4- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: تقرير
5- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: إدارة الشؤون الإدارية والمالية
6- **تاريخ توفّر المؤشر** : بداية السنة الموالية خلال شهر فيفري
7- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)**: 100 بالمائة سنة 2021
8- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: مدير مكتب العلاقات مع المواطن

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2018	التقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
نسبة التقدم في انجاز برنامج تحسين الاستقبال	%	-	20	30	50	70	80	100

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

اتسم التقدم في الإنجازات الخاصة بالمؤشر بالبطء الذي يعود أساسا إلى عدم تدعيم مصالح الوزارة بمكلفين مختصين في الاستقبال.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

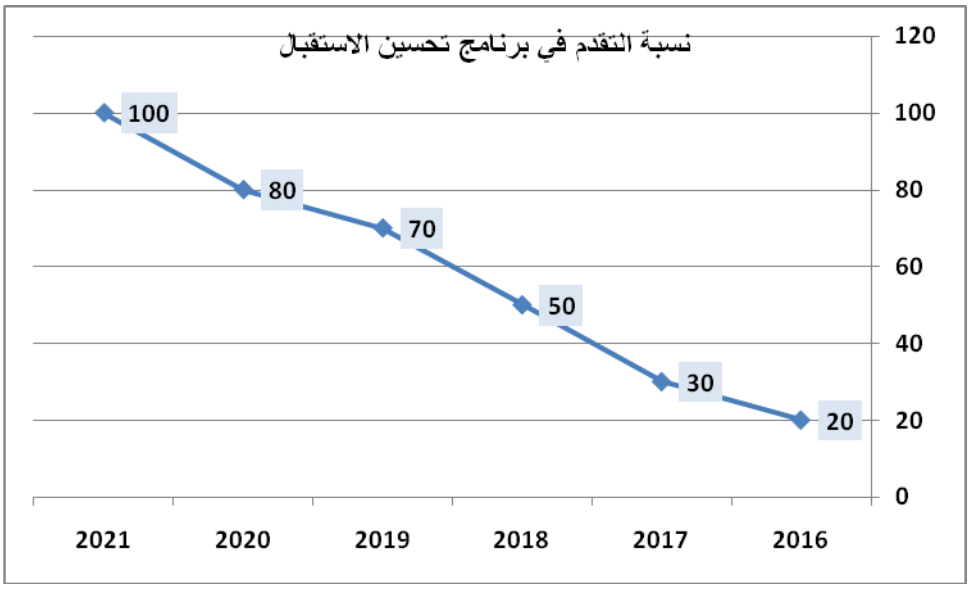

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2019	الأنشطة المبرمجة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019
نسبة التغطية الوظيفية لنظام المعلومات	100 بالمائة سنة 2021	70%	-توفير فرص التكوين لكل الأعوان المكلفين بالاستقبال. -مزيد تدعيم معلقات الإرشاد وعلامات التوجيه الداخلية -إضفاء أكثر نجاعة لدور مكتب العلاقات مع المواطن من خلال : *تعزيز المكتب بالموارد البشرية *تحسين وظيفة الإرشاد الإداري عبر توفير مطويات تتضمن مختلف المطيات الخاصة بالخدمات الإدارية المسداة من قبل مصالح الوزارة.	-

5- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- إن مؤشر "***نسبة التقدم في انجاز برنامج تحسين الاستقبال***" لا يقيس نسبة رضا المواطن على الخدمات المقدمة من مصالح الوزارة لكن التقدم في انجاز برنامج تحسين الاستقبال يساهم بقسط هام في تحسين العلاقة مع المواطن ولكن في ظل توفير الاعتمادات الضرورية.

- إن مؤشر "***نسبة التقدم في انجاز برنامج تحسين الاستقبال***" ولئن يمكن من المساهمة في تحقيق هدف تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين العلاقة الإدارة مع المواطن، فإنه يظل مؤشرا غير كاف بالنظر إلى قيس نسبة رضا المواطن على الخدمات المقدمة من قبل مصالح الوزارة الذي يقتضي اعتماد تقنيات خاصة كالقيام باستقصاء لمعرفة درجة رضا طالبي الخدمة وتطلعاتهم *مرة كل سنة على الأقل* من قبل مصلحة الإدارة أو عبر مناولة الاستقصاء لدى مكتب متخصّص.

بطـاقة مؤشر عدد 18

رمز المؤشر :2/1/2/9

تسمية المؤشر: نسبة التقدم في مشروع تبسيط الإجراءات الإدارية في مجال التجارة

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** برنامج القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة والإشراف
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** : تفعيل اجراءات الاصلاح الاداري وتحسين علاقة الادارة مع المواطن
4. **تعريف المؤشر:** يقصد بنسبة التقدم في مشروع تبسيط الاجراءات الادارية في مجال التجارة مواصلة تنفيذ برنامج تبسيط الاجراءات الادارية الراجعة بالنظر لوزارة التجارة التي تم تدارسها وضبطها في اطار البرنامج منذ سنة 2012 والتي تتعلق باجراءات تخص التجارة الداخلية والتجارة الخارجية.
5. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (ind de résultats)
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الاجراءات التي تم تعديلها واتخاذ في شانها قرار الى غاية السنة المعتمدة / عدد الاجراءات الجملية المقترح تعديلها
2. **وحدة المؤشر:** نسبة (%)
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد الاجراءات الادارية التي تم جردها وأخذها بعين الاعتبار ضمن المسار التشاركي
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الاتصال المباشر و المراسلات
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الادارة العامة للجودة والتجارة الداخلية والحرف والخدمات والإدارة العامة للمنافسة والابحاث الاقتصادية والادارة العامة للتجارة الخارجية ومركز النهوض بالصادرات والوكالة الوطنية المترولوجيا
6. **تاريخ توفّر المؤشر : سنوي**
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 100% سنة 2019
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس وحدة الاحاطة بالمستثمرين

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الاداء	الوحدة	الانجازات			2018	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
• تجارة داخلية	%	27.7	61.1	61.1	88.8	100	-	-
• تجارة خارجية	%	46.1	69.2	69.2	76.9	100	-	-

2.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

في اطار تنفيذ برنامج تبسيط الاجراءات الادارية الراجعة بالنظر لوزارة التجارة، واعتبارا للتطورات الحاصلة في المجال، تتواصل عملية متابعة اشغال اعداد النصوص القانونية والترتيبية لتجسيم النتائج المتعلقة بالحذف او التعديل في اتجاه تبسيط الاجراءات باعتبار الملاحظات والمقترحات التي تم التوصل اليها في نطاق البرنامج.
وقد تم حوصلة النتائج المنجزة ضمن الجدول التالي :

مؤشر قيس الاداء	الوحدة	الانجازات				2018	2019	المجموع
		2014	2015	2016	2017			
• تجارة داخلية	عدد	01	04	06	00	05	02	18
• تجارة خارجية	عدد	04	02	03	00	01	03	13
• الانجاز الجملي	عدد	05	06	09	00	06	05	31

ملاحظات:

- تم تقديم النتائج المتعلقة بما تم انجازه بخصوص الاجراءات المقترح تعديلها بالنسبة للتجارة الداخلية والخارجية مفصلة ضمن الجداول المصاحبة
- لم يكن نسق تنفيذ مشروع تبسيط الاجراءات الادارية بالكيفية االمأمولة ويعود ذلك بالأساس إلى ضعف الامكانيات البشرية بالهياكل المعنية بمتبعة المشروع خاصة بالنسبة لوحدة الاحاطة بالمستثمرين الى جانب طول التراتيب المتعلقة بصدور النصوص القانونية

3 .رسم بياني لتطور المؤشر:

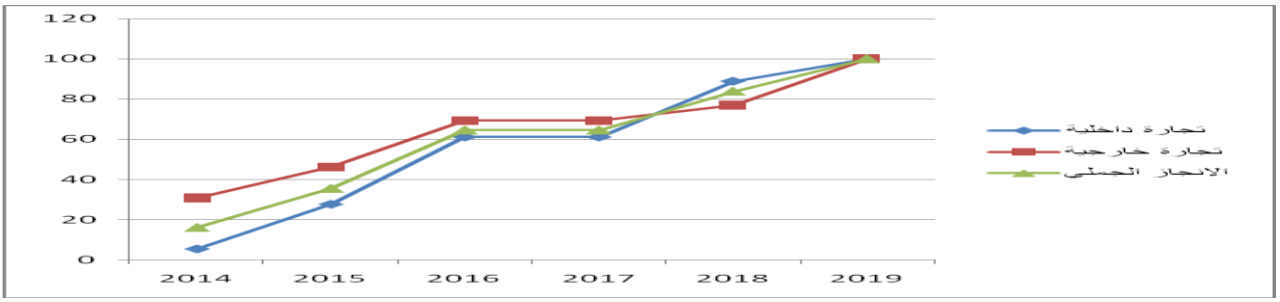

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2019	أهم الانشطة والتخلات	تقديرات الاعتمادات للانشطة لسنة 2019
نسبة التقدم في مشروع تبسيط الاجراءات الادارية في مجال التجارة	% 100 سنة 2019	% 100	- التنسيق مع مصالح الوزارة المعنية لاستحثاث نسق الانجاز - متابعة صدور النصوص القانونية والترتيبية مع الاطراف المتدخلة - اعداد ايام اعلامية اقليمية للتعريف بنتائج برنامج تبسيط الاجراءات الادارية	-

5.تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر: يرتبط هذا المؤشر بعديد المتدخلين وينتهي بانتهاء البرنامج ويستحسن مواصلة هذا المؤشر.

2-بطاقات الفاعلين العموميين

بطـاقة عدد1 : الشركة التّونسيّة لأسواق الجملة

البرنامج الذي يتضمن المنشأة : برنامج التجارة الداخلية

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:** تسيير السّوق ذات المصلحة الوطنيّة ببئر القصعة
2. **ترتيب المنشأة:** أ
3. **مرجع الإحداث:** إحداث الشّركة التّونسيّة لأسواق الجملة بمقتضى قانونها الأساسي المؤرّخ في 11 فيفري 1980 و لقرار الجلسة العامّة التّأسيسيّة بتاريخ 4 ديسمبر 1980 و تمّ تكليفها بتهيئة و تسيير السوق ذات المصلحة الوطنيّة ببئر القصعة تبعا للأمر عدد 125 لسنة 1985 المؤرّخ في 25 جانفي 1985.
4. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:** شركة خفيّة الإسم
5. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج :**(2007-2011)

II- إطار القدرة على الأداء:

1. **الاستراتيجية العامة:**

- توفير ظروف المساعدة على إنتظامية تزويد السوق ذات المصلحة الوطنية ببئر القصعة بالمنتوجات الفلاحية ومنتوجات الصيد البحري،
- ضمان السير التنافسي للسوق .

2. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** مساهمة مباشرة
3. **أهم الأولويات والأهداف:**
   - تأهيل السوق وتطويره،
   - المساهمة في تطوير النسيج التجاري لمنتوجات الفلاحة والصيد البحري،
   - شفافية المعاملات وحماية المستهلك،
   - إيجاد المناخ الملائم للتجارة في منتجات الفلاحة والصيد البحري وبالتالي المساهمة في إنتظامية التزويد بهذه المنتجات.
4. **مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة** وذلك عن طريق :

4-1- تأهيل البنية التحتية للسوق وتعصيرها وتطوير النسيج التجاري به من خلال :

*تعميم الاعلامية على كافة فضاءات السوق عن طريق تحيين المنظومات ومواكبة أليات العمل،
*إحداث فضاءات بيع جديدة وذلك في إطار تنويع الخدمات المسداة،
*مواصلة تنفيذ البرنامج الخاص بتعميم نظام بيوعات الشركة لفائدة العديد من أسواق الجملة داخل الجمهورية : وذلك عملا بمقتضيات المنشور المشترك عدد 58 المؤرخ في 11 أوت 2016 المتعلق بآلات الوزن ومعدات الفوترة الواجب إستعمالها بأسواق الجملة لمنتوجات الفلاحة والصيد البحري حيث يهدف هذا البرنامج إلى:
- إعتماد نظام موحد بكامل أسواق الجملة داخل الجمهورية من خلال برمجيات وآليات موحدة وكذلك آلات وزن إلكترونية،
- تسهيل أعمال المراقبة داخل هذه الاسواق بإضفاء الشفافية اللازمة على المعاملات داخله،

* تأهيل جناح الاسماك وجعله يستجيب لمعايير السلامة التي يقرها نظام المخاطر والتحكم في النقاط الحرجة وذلك لغاية إعداده للحصول على المصادقة الاوروبية لتصدير منتجات الصيد البحري،

* الضغط على مصاريف الطاقة والموارد المائية عن طريق السعي إلى إستغلال محطة تثمين النفايات وإستعمال المياه الجوفية في تنظيف السوق،

* تجديد طرقاته وإستبدال أسقف الاجنحة داخله ومزيد العناية بصيانتها الدورية،

* مواصلة الاستثمار في تعصير وسائل التنظيف:

على غرار السنتين الماضيتين، تسعى الشركة التونسية إلى مواصلة تطوير أسطول التنظيف الخاص بالسوق من خلال الاستثمار في إقتناء آلات ميكانيكية متطورة بما يتماشى مع المواصفات الحديثة في هذا المجال من جهة ومتطلبات السوق من جهة أخرى.

4-2- شفافية المعاملات وحماية المستهلك:

*ضمان السير التنافسي للسوق من خلال الحد من نسبة الإخلالات والمخالفات المتعلقة بشفافية المعاملات.

* تركيز شاشات إلكترونية بالأجنحة وربطها بالمنظومة الإعلامية بالشركة لتكوين قاعدة بيانات وطنية يقع إستغلالها من طرف جميع الأطراف المتدخلة في القطاع،

* تركيز نظام مراقبة بالفيديو بمختلف فضاءات السوق،

4-3- إنتظامية التزويد بالتنسيق مع الأطراف المتدخلة (هياكل التجارة الداخلية، الديوان التونسي للتجارة، المجامع المهنية للخضر والغلال...) ويهم هذا الإجراء أساسا المخزونات التعديلية وتوفير الظروف التي من شأنها تشجيع المتعاملين الاقتصاديين على إعتماد المسالك القانونية لترويج منتجات الفلاحة والصيد البحري.

4-4- إحداث قطاعات مكملة لنشاط السوق:

إستجابة لطلب بعض القطاعات المكملة لنشاط السوق وسعيا من الشركة لتنويع وتدعيم مواردها، تم إعداد برنامج إشهار يتعلق بتنويع النشاط سواء بالنسبة للمنتجات أو الخدمات،

5. الإجراءات المصاحبة:

- الاستثمار في الدراسات والبرمجيات الاعلامية التي من شأنها أن تضمن حسن التصرف في إدارة شؤون الشركة على غرار :
  *تعميم التوثيق الاكتروني للارشيف لكافة المصالح،
  *تطبيق قواعد السلامة المعلوماتية والقيام بالتدقيق الدوري في المجال،
  *حفظ النظام المعلوماتي للسوق في مواقع مختصة وخارج أسوار المؤسسة طبقا للمواصفات المعمول بها في المجال،

- تحيين النظام الدّاخلي للسّوق ليكون طبقا لطبيعة النشاط الفعلي به، وتمكين أعوان الشركة من آليات الرقابة والمتابعة لضمان مستحقات الشركة وتوسيع نشاط الشركة لاستغلال أسواق جملة أخرى ذاخل الجمهورية،

- تحيين النظام الأساسي للشركة،

- تحيين الهيكل التنظيمي للشركة بما يتناسب مع إنتظاراتها،

- تدعيم الشّركة بإطارات ذات كفاءة وإستهداف الانتدابات وذلك في إتجاه تحسين مردودية العمل وإحكام آليات التصرف وتنمية الموارد مع فتح الافاق المهنية.

بطـاقة عدد2 : الديوان التونسي للتجارة

البرنامج الذي يتضمن المنشأة / المؤسسة العمومية : التجارة الداخلية

I- التعريـــف :

1. **النشاط الرئيسي:**توريد وتزويد السوق الداخلية بالمواد الاستهلاكية الحساسة ذات الصبغة الاستراتيجية (السكر-القهوة– الشاي – الأرز).
2. **ترتيب المنشأة:**م.
3. **مرجع الإحداث:** المرسوم عدد 6 لسنة 1962 المؤرخ في 03 أفريل 1962.
4. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:**أمر عدد 227 لسنة 1999 مؤرخ في 25 جانفي 1999.
5. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج:** 05 جوان 2010.

II- إطار القدرة على الأداء:

1. **الاستراتيجية العامة:**

تأمين حاجيات السوق المحلية من بعض المواد الاستهلاكية الأساسية ذات الأثمان المتغيرة (السكر، القهوة الخضراء، الشاي والأرز) بصفة مستمرة ومنتظمة والحرص على توفير المخزون الاحتياطي الضروري من هذه المواد على مستوى مختلف الجهات.

2. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** مساهمة غير مباشرة.
3. **أهم الأولويات والأهداف:**

✓ أهداف الديوان التونسي للتجارة

- انتظامية تزويد السوق المحلية من بعض المواد الإستهلاكية ذات الأثمان المتغيرة (السكر، القهوة الخضراء، الشاي والأرز)
- تكوين المخزونات الإحتياطية الضرورية لهذه المواد بمختلف الجهات يضمن تزويد السوق باستمرار.
- توريد بعض المواد الظرفية لتعديل مسالك التوزيع إذا ما اقتضت ظروف السوق الداخلية وذلك بتكليف من سلطة الإشراف.

➢ **ويوافقها الهدف الأول : ضمان السير العادي للسوق وحماية المستهلك التابع للبرنامج الأول : التجارة الداخلية.**

4. **مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة:**

▪ أهم الأنشطة المعهودة للديوان التونسي للتجارة:

- تأمين حاجيات السوق الداخلية من بعض المواد الإستهلاكية الأساسية ذات الأسعار المتغيرة (السكر، القهوة الخضراء، الشاي والأرز).
- التصرف في مخزون إستراتيجي يغطي حاجيات 2 إلى 3 أشهر إستهلاك من هذه المواد.
- إنجاز بعض الواردات ذات الصبغة الظرفية.
- المساهمة في تكوين وتمويل المخزونات التعديلية من بعض المواد الظرفية.
- المراقبة الفنية لجودة المنتوجات الغذائية المعدة للتصدير.
- المساهمة في النهوض بقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية عن طريق متابعة كراس الشروط الخاص بتسويق معدات النقل البري.
- الإشراف على إنجاز مشروع المنطقة التجارية واللوجستية ببن فردان،

▪ المؤشرات الخاصة بالديوان:

مؤشر قيس الآداء	طريقة الإحتساب	النسبة المستهدفة للمؤشر
فترة التغطية لكل مادة	كمية المخزون في موفى كل شهر /كمية المبيعات الشهرية	شهرين والنصف على الأقل لكل مادة

5.**الإجراءات المصاحبة:**

✓ **مساندة مالية :** لا توجد(بإستثناء الدعم الجزافي 50 مي/كلغ للسكر الموجه للاستهلاك العائلي وهو مستوى التخفيض في أسعار البيع الذي أعلن عنه يوم 14 جانفي 2014).

✓ **المصادقة على بعض النصوص التنظيمية :**

- تفعيل أحكام الفصلين 14 و15 من المرسوم المتعلق بإحداث الديوان حول على التوالي منحة التوازن وتسبقة من الخزينة.
- مصادقة مجلس إدارة الديوان المنعقد بتاريخ 26 ديسمبر 2017 على مشروع الهيكل التنظيمي المقترح وتم إحالته لسلطة الاشراف لما يتعين في الغرض.

- تفعيل قرارات اللجنة الاقتصادية الوزارية المنعقدة بتاريخ 20 فيفري 2018 حول تعديل أسعار المواد الموردة من قبل الديوان طبقا للبرنامج المقترح للزيادة في الاسعار من طرف وزارة التجارة كالاتي :
  - خلال شهر مارس 2018 بالنسبة للشاي والارز والقهوة.
  - خلال شهر جويلية 2018 بالنسبة للسكر الابيض السائب الموجه للاستهلاك العائلي.

III- الميزانية سنة 2019:

- في إطار المحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية، العمل على رصد إعتمادات في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019 لتغطية العجز المرتقب للديوان الناتج عن عدم مواكبة أسعار البيع المؤطرة من قبل الادارة لاسعار التكلفة وكذلك أقساط الديون التي يحل أجلها خلال سنة 2019،
- تم عرض مشروع ميزانية الديوان لسنة 2019 على مجلس إدارته بتاريخ 30أوت 2018 والذطي يتلخص في :

- **ميزانية التصرف بعنوان سنتي 2018 و2019 (بالمليون الدينار)**

البيانات	أرقام إحتمالية لسنة 2018	ارقام تقديرية لسنة 2019
المداخيل - المبيعات	664,448	711,110
تكلفة المبيعات	-633,495	-739,039
الهامش الخام	**30,993**	**-27,929**
إيرادات الاستغلال الاخرى	21,256	11,360
نفقات التوزيع	-13,003	-13,872
نفقات إدارية	-12,940	-13,799
أعباء الاستغلال الاخرى	-1,087	-23,022
نتيجة الاستغلال	**25,219**	**-67.262**
أعباء مالية	-19,178	-18,859
إيرادات مالية	1,558	0,520
إيرادات التوظيفات	4,982	3,726
المرابيح العادية الاخرى	0,328	0,683
الخسائر العادية الاخرى	0,178	-0,100
نتيجة الانشطة العادية قبل إحتساب العائدات	**12,731**	**-81,292**
الاداءات على الارباح	**-0,702**	**-0,750**
النتيجة الصافية للسنة المحاسبية	**12,029**	**-82,042**

- **ميزانية الاستثمار بعنوان سنتي 2018 و2019 (بالمليون الدينار)**

البيانات	أرقام إحتمالية لسنة 2018	أرقام تقديرية لسنة 2019
الاستثمارات المادية	**3,133**	**7,824**
• **البناءات الجديدة**	0,111	2,678
• **تهيئة وتركيب وتجهيز واشغال مختلفة**	0,741	1,198
• **إقتناء معدات نقل وشحن**	0,895	0,570
• **إقتناء معدات لف**	-	1,500
• **إقتناء معدات رفع البضائع**	0,144	0,110

• **إقتناء الاجهزة والمعدات**	0,025	0,425
• **إقتناء أجهزة إعلامية وبرمجيات**	0,798	1,283
• **إقتناء تجهيزات مكتبية**	0,070	0,060
• **إقتناء مصطبات بلاستيكية**	0,350	-
الاستثمارات المالية	**3,000**	**1,000**
• **المساهمات**	3,000	1,000
المجموع	**6,133**	**8,824**

وإعتبارا للاختلال الهيكلي للتوازنات المالية للديوان، سيقع تمويل الميزانية التقديرية لسنة 2019 بواسطة أمواله الذاتية وكذلك من خلال مواصلة إعتماد سياسة الاقتراض لذى الجهاز البنكي في إنتظار مراجعة الدولة لاسعار بيع المواد التي يسوقها الديوان وفقا لبرنامج التعديل الذي أقرته اللجنة الاقتصادية الوزارية ليوم 20 فيفري 2018 أو ةإسناد منحة توازن طبقا للفصل 14 من المرسوم عدد 6 لسنة 1962 المحدث له.

بطـاقة عدد3 : غرفة التجارة و الصناعة للوطن القبلي

البرنامج الذي يتضمن المؤسسة العمومية : التجارة الخارجية

I. التعريف

1. النشاط الرئيسي

تعمل غرفة التجارة و الصناعة للوطن القبلي على توفير الخدمات لفائدة كل المؤسسات بما ييسر نشاطهم الاقتصادي سواء داخل تونس أو خارجها

2. ترتيب المنشأة

...

3. مرجع الإحداث

القانون عدد 75 المؤرخ في 30 نوفمبر 2006 (الرائد الرسمي عدد 96 لسنة 2006)

الأمر عدد 79 المؤرخ في 15 جانفي 2007 (الرائد الرسمي عدد 6 لسنة 2007)

4. مرجع التنظيم الإداري و المالي

5. الأمر عدد 80 المؤرخ في 15 جانفي 2007 (الرائد الرسمي عدد 6 لسنة 2007)

6. تاريخ إمضاء أخر عقد برنامج أو أهداف مع الوزارة

...

II. إطار الأداء

1. الإستراتيجية العامة

تسعى غرفة التجارة و الصناعة للوطن القبلي أن نكون صوت المؤسسات والهيكل الرائد في تنمية النشاط الاقتصادي بولايتي نابل و زغوان.

تعمل غرفة التجارة و الصناعة للوطن القبلي على دعم المؤسسات من خلال الإحاطة بهم وبعث خدمات ذات قيمة مضافة للنهوض بالقطاع الخاص وتطوير الإستثمار بولايتي نابل و زغوان .

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج

أهداف برنامج التجارة الخارجية	مساهمة غرفة التجارة و الصناعة للوطن القبلي
1,2 تنويع المبادلات والاندماج الاقتصادي والتجاري	مساهمة مباشرة
2,2 الدفاع التجاري	مساهمة غير مباشرة
3,2 تسهيل إجراءات التجارة الخارجية	مساهمة غير مباشرة

3. أهم الأولويات و الأهداف

أهداف برنامج التجارة الخارجية	أهداف غرفة التجارة و الصناعة للوطن القبلي
1,2 تنويع المبادلات والاندماج الاقتصادي والتجاري	**A.** لإحاطة بالمؤسسات والنهوض بقطاع التصدير عبر تنمية العلاقات الخارجية و تعزيز الشراكة التجارية
2,2 الدفاع التجاري	**B.** المساهمة في تطوير مناخ الاستثمار وتعزيز ثقافة الأعمال
3,2 تسهيل إجراءات التجارة الخارجية	**C.** تطوير المنظومة الإدارية والتأهيل المستمر للموارد البشرية

4. مؤشرات قيس الأداء و أهم الأنشطة

برنامج التجارة الخارجية	غرفة التجارة و الصناعة للوطن القبلي		
الأهداف	**الأهداف**	**المؤشرات**	**الأنشطة و التدخلات المبرمجة**
1,2 – تنويع المبادلات والاندماج الاقتصادي والتجاري	**A. الإحاطة بالمؤسسات والنهوض بقطاع التصدير**	**A–1–** تطور عدد برامج الدعم و المساندة **A–2–** تطور عدد الأسواق الأجنبية الجديدة	- تنظيم حلقات تكوينية - إعداد دراسات للأسواق الخارجية - دعوة موردين أجانب - تنظيم بعثات تجارية إلى الخارج - تنظيم لقاءات شراكة
2,2 – الدفاع التجاري	**B. المساهمة في تطوير مناخ الاستثمار وتعزيز ثقافة الأعمال**	**B–1–** تطور عدد اللقاءات مع رجال الأعمال **B–2–** تطور عدد المؤسسات المشاركة	- تنظيم ندوات إعلامية - تنظيم حلقات نقاش قطاعية
3,2 – تسهيل إجراءات التجارة الخارجية	**C. تطوير المنظومة الإدارية والتأهيل المستمر للموارد البشرية**	**C–1–** تطور عدد الخدمات الالكترونية على الخط	- مشروع التعاون مع TTN لإرساء منظومة شهادة المنشأ الالكترونية ...

5. الإجراءات المصاحبة

.....

III. الميزانية

تقديم عام لتقديرات مشروع الميزانية لسنة 2019

الوحدة : ألف دينار

الموارد	القيمة (أد)	النفقات	القيمة (أد)
نشاط الغرفة	500	**الاستثمار**	40
- الخدمات			
- بيع المطبوعات		**التصرف**	660
- الانخراطات		- شراء المطبوعات	
- ...		- كراء	
		- تظاهرات اقتصادية (ندوات، بعثات، لقاءات، تكوين، ...)	
منحة الدولة	200		
الجملة (أد)	**700**	**الجملة (أد)**	**700**

بطـاقة عدد4 : غرفة التجارة و الصناعة للشمال الشرقي ببنزرت

البرنامج الذي يتضمن المؤسسة العمومية : التجارة الخارجية

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي** : تساهم في النهوض بقطاعات التجارة و الصناعة و الخدمات و الصناعات التقليدية و الحرف الصغرى.
2. **ترتيب المنشأة** : ج
3. **مرجع الإحداث** : الأمر عدد 79 لسنة 2007 المؤرخ في 15 جانفي 2007 المتعلق باحداث غرف التجارة و الصناعة
4. **مرجع التنظيم الإداري و المالي**

* الأمر عدد 1331 لسنة 2013 المؤرخ في 7 مارس 2013
* قرار وزير التجارة المؤرخ في 25 نوفمبر 2010 المتعلق بالمصادقة على النظام الداخلي النموذجي لغرف التجارة و الصناعة.

5. **تاريخ إمضاء أخر عقد برنامج أو أهداف مع الوزارة**

...

II- إطار الأداء

1. **الاستراتيجية العامة:** المساهمة في النهوض بالقطاع الخاص و دفع المبادرة و الاستثمار في جهة بنزرت
2. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:**

المساهمة المباشرة: تنظيم الندوات، تنظيم اللقاءات الثنائية، تنظيم المشاركة في الصالونات الدولية و الوطنية، التكوين

المساهمة الغير مباشرة: المشاركة مع الهياكل الجهوية و الوطنية في تنظيم بعض التظاهرات أو تنفيذ بعض المشاريع خاصة الهيكلية منها.

3. **أهم الأهداف و الأولويات:**

- الترفيع في عدد المنخرطين
- الترفيع في عدد الدورات التكوينية
- المساهمة في الرفع من الصادرات و دفع المبادرة الخاصة على المستوى الجهوي

4. **مؤشرات قيس الأداء و أهم الأنشطة:**

- عدد المنخرطين
- عدد شهادات المنشأ
- عدد المتكونين (التكوين الأساسي و المستمر)

5. **الاجراءات المصاحبة**

- تدعيم الغرفة بالوسائل اللوجستيكية و وسائل الاتصال

III- الميزانية

طبقا للفصل 37 من الأمر عدد 1331 لسنة 2013 المؤرخ في 07 مارس 2013 و المتعلق بضبط تنظيم غرف التجارة و الصناعة و تسييرها،

يقع اعداد الميزانية التقديرية للغرفة خلال شهر أكتوبر و عرضها على هيأة الغرفة و عليه سيقع بمدكم بهذه الميزانية بعد اعدادها من طرف اللجنة المالية للغرفة في وقتها المعتاد.

بطـاقة عدد5 : غرفة التجارة و الصناعة للوسط

البرنامج الذي يتضمن المؤسسة العمومية : برنامج التجارة الخارجية

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي :** تساهم غرف التجارة والصناعة في نطاق حدودها الترابية في النهوض بقطاعات التجارة و الصناعة و الخدمات و كذلك بأنشطة الصناعات التقليدية و الحرف الصغرى المضبوطة بالتشريع المتعلق بتنظيم قطاع الحرف .
2. **ترتيب المنشأة :** مؤسسة عمومية ذات مصلحة إقتصادية لها الشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع لاشراف الوزارة المكلفة بالتجارة.
3. **مرجع الإحداث :** قانون عدد 75 لسنة 2006 مؤرخ في 30 نوفمبر 2006 يتعلق بغرف التجارة والصناعة والامر عدد 80 لسنة 2007 مؤرخ في 15 جانفي 2007 يتعلق بتنظيم غرف التجارة والصناعة وتسييرها.
4. **مرجع التنظيم الإداري و المالي :** أمر عدد 1331 لسنة 2013 مؤرخ في 7 مارس 2013 يتعلق بضبط تنظيم غرف التجارة والصناعة وتسييرها.
5. **تاريخ إمضاء أخر عقد برنامج أو أهداف مع الوزارة :**

تم توقيع عقد برنامج بين غرفة التجارة والصناعة للوسط ومركز أعمال سوسة وكل من وزارتي التجارة والصناعة منذ سنة 2007 وهو عقد يتم تحيينه سنويا بمقتضى برنامج يتم ضبطه بين الطرفين.

II- إطار الأداء

1. الاستراتيجية العامة: أن تكون الغرفة الفاعل الاساسي لدفع الاستثمار في جهة الوسط والشريك الاول لمساندة المؤسسات لتطوير أعمالهم محليا ودوليا.

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

تساهم غرفة التجارة والصناعة للوسط في أهداف البرنامج بصفة مباشرة وذلك في مجال مساندة المصدرين من خلال تقديم خدمات على غرارالادلاء بشهادات المنشأ والقيام بدراسات تقنية لتحديد نسبة الانتاج بالنسبة للمنتوجات التونسية المعدة للتصدير وتقديم الاحاطة والمساندة لاكتساح أسواق جديدة وتنويع المبادلات التجارية من خلال تنظيم بعثات رجال أعمال إلى الخارج، وإستقبال وفود لرجال الاعمال ، وتنظيم لقاءات شراكة، والتعريف بالاسواق الجديدة والواعدة...

3. أهم الأهداف و الأولويات:

- تقديم الدعم اللازم لمؤسسات القطاع الخاص في الولايات الاربع (سوسة والمنستيروالقيروان والمهدية) لتطوير أعمالهم من خلال:

- إسداء خدمات لتطوير معاملاتهم التجارية مع الخارج :
  - ✓ تنظيم لقاءات الشراكة والاعمال
  - ✓ تنظيم بعثات رجال أعمال للخارج
  - ✓ إدراج أهم العروض والمناقصات الدولية ببورصة أعمال الغرفة
  - ✓ الدراسات الفنية
- توفير التكوين والاحاطة من خلال تنظيم :
  - ✓ دورات تكوينية بين المؤسسات وداخل المؤسسة
  - ✓ حصص دراسية ليلية وصيفية لفائدة المؤسسات
  - ✓ تكوين في مجال التجارة الدولية
- إستقطاب المستثمرين الاجانب والاحاطة بهم من خلال:
  - ✓ توفير دراسات إقتصادية حول جهة الوسط
  - ✓ توفير المعلومة لفائدة المستثمرين حول القوانين واجراءات مواقع الانتصاب...

– تحسين مجتمع الاعمال والبيئة الاستثمارية في إقليم الوسط

– تطوير الانظمة الادارية والتسويقية للغرفة

– تحسين الاداء المالي للغرفة

4. مؤشرات قيس الأداء و أهم الأنشطة:

شهادات المنشأ	–عدد شهادات المنشأ المدلى بها –عدد الدراسات التقنية – عدد الاستشارات المتعلقة بالتصدير
التعاون الدولي والتظاهرات الاقتصادية	–عدد وفود رجال الاعمال التي يتم إستقبالها –عدد بعثات رجال الاعمال المنتظمة –عدد فرص الاعمال والشراكة التي تم تقديمها لمنخرطي الغرفة ضمن المنصة الالكترونية للغرفة –عدد المؤسسات المشاركة في التظاهرات الاقتصادية التي تنظمها الغرفة
الانخراط بالغرفة	–عدد منخرطي الغرفة –عدد المؤسسات المنتفعة بخدمات الغرفة
التكوين المستمر	–عدد الدورات التي يتم تنظيمها –عدد المؤسسات المشاركة على غرار التجارة الدولية، تقنيات الدفع الدولي، نظام التحويل الفعال..
التكوين الاساسي	–عدد متربصي مدرسة التجارة –عدد متربصي مدرسة التجارة المدمجين في سوق الشغل

5. الاجراءات المصاحبة

.....

III– الميزانية

....

بطـاقة بطـاقة عدد6 : غرفة التجارة و الصناعة للشمال الغربي

البرنامج الذي يتضمن المؤسسة العمومية : برنامج التجارة الخارجية

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي :** تساهم غرف التجارة والصناعة في نطاق حدودها الترابية في النهوض بقطاعات التجارة و الصناعة و الخدمات و كذلك بأنشطة الصناعات التقليدية و الحرف الصغرى المضبوطة بالتشريع المتعلق بتنظيم قطاع الحرف .
2. **ترتيب المنشأة :** غرفة التجارة والصناعة للشمال الغربي هي مؤسسة عمومية ذات مصلحة إقتصادية لها الشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع لاشراف الوزارة المكلفة بالتجارة.
3. **مرجع الإحداث :** أمر عدد 79 لسنة 2007 مؤرخ في 15 جانفي 2007 المتعلق بإحداث غرف التجارة والصناعة وتحديد تسميتها ومقراتها ودوائرها الترابية.
4. **مرجع التنظيم الإداري و المالي :** أمر عدد 1331 لسنة 2013 مؤرخ في 7 مارس 2013 يتعلق بضبط تنظيم غرف التجارة والصناعة وتسييرها.
5. **تاريخ إمضاء أخر عقد برنامج أو أهداف مع الوزارة :**

....

II- إطار الأداء

1.الاستراتيجية العامة: تهدف الاستراتيجية العامة لغرفة التجارة والصناعة للشمال الغربي في إطار برنامج التجارة الخارجية إلى تدعيم التوجهات الاستراتيجية لوزارة التجارة وذلك من خلال :

- مواصلة تقديم المساندة للمؤسسات المصدرة المنتصبة بإقليم الشمال الغربي من خلال دعم نقطة التصدير بالغرفة بشريا وماليا وفنيا لتصبح خلية إقليمية للنهوض بالتصدير.
- دعم علاقات التعاون والشراكة داخل تونس وخارجها بإبرام إتفاقيات الشراكة مع هياكل مماثلة مع التكثيف من المشاركات في المعارض والصالونات العالمية وتنظيم لقاءات مهنية في الغرض قصد إيجاد أسواق جديدة.
- مزيد التعريف بأليات المساندة الفنية والمالية للمؤسسات المصدرة من خلال مزيد التعريف بأليات الدعم التي توفرها الدولة على غرار صندوق النهوض بالصادرات وألية تصدير+ قصد مزيد توسيع قاعدة المصدرين.
- التعريف بشبكة التمثيل التجاري ببلدان إفريقيا جنوب الصحراء من خلال التعريف ببرنامج THINK AFRICA قصد تطوير نسبة الصادرات خارج إطار الاسواق التقليدية.

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

أهداف برنامج التجارة الخارجية للوزارة	مساهمة الغرفة في أهداف برنامج التجارة الخارجية
الهدف 1,2 : تنويع المبادلات والاندماج الاقتصادي والتجاري	مساهمة مباشرة
الهدف 2,2: الدفاع التجاري	مساهمة غير مباشرة
الهدف 2 ,3 : تسهيل إجراءات التجارة الخارجية	مساهمة مباشرة

3. أهم الأولويات والأهداف للغرفة ببرنامج التجارة الخارجية:

أهداف الغرفة	الانشطة والتدخلات المبرمجة خلال سنة 2019	الاعتمادات التقديرية
الهدف 1: ضبط برنامج	-ضبط برنامج تظاهرات بالخارج (05 تظاهرات على	**ميزانية الغرفة بالاشتراك مع :**

تظاهرات بالخارج يشمل مختلف القطاعات الواعدة ويستهدف أسواق جديدة	الاقل) يشمل أهم القطاعات بإقليم الشمال الغربي (المنتجات الفلاحية، الصناعات الغذائية، البناء...) والعمل على تشريك أكبر عدد ممكن من المؤسسات قصد التعرف ومواكبة أهم المستجدات في مجال الفلاحة والمستلزمات الفلاحية والصناعات الغذائية والبناء... -إنجاز برنامج تنمية قدرات غرف التجارة التونسية Chambre Drive الممول من قبل الحكومة الامريكية المتمثل في النقاط التالية: - حفز الاستثمار ودعم التصدير - التموقع وتنمية القدرات الذاتية للغرفة -مواصلة الغرفة في تنفيذ وإنجاز برنامج THINK AFRICA الممول من قبل الحكومة الالمانية والمتمثل في مساندة المؤسسات التونسية لاقتحام الاسواق الافريقية جنوب الصحراء -تنظيم زيارات عمل إلى بعض الغرف المتواجدة على الشرق الجزائري لتمكين عدد من مؤسسات الجهة من ربط علاقات تعاون وشراكة مع نظيراتها بالشرق الجزائري -مساندة المؤسسات لاعتماد إستراتيجيات ترويجية لاقتحام أسواق جديدة والبحث عن شركاء أجانب	- مركز النهوض بالصادرات (منحة المركز المخصصة لنقطة التصدير بالغرفة بقيمة 50 ألف دينارا سنويا) - برنامج تعزيز قدرات الغرف التونسية TAYP (منحة مقدرة بـ 48 ألف دينار قصد إنجاز برنامج الغرفة لدعم التصدير وإيجاد أسواق جديدة وذلك بتنظيم عرض لمنتوجات مؤسسات من إقليم الشمال الغربي في معرض Fodex au Chiba اليابان) - برنامج THINK AFRICA الممول من قبل وكالة التعاون الفني الالماني (GZT)
الهدف 2: تنظيم ندوات تكوينية وأيام شراكة وتعاون بالجهة	-تنظيم ندوات إعلامية للتعريف بخدمات الغرفة والمتعلقة خاصة بتنمية الصادرات ومهام شبكة الاحاطة بالمؤسسات والمصدرين -القيام بندوات وأيام إعلامية وتحسيسية حول البرامج الموضوعة على ذمة المؤسسات على غرار برنامج +TASDIR والامتيازات التي يوفرها صندوق النهوض بالصادرات FOPRODEX ,TTN, COTUNACE -تنظيم أيام إعلامية وتحسيسية للتعريف بالاتفاقيات التجارية المبرمة بين تونس وبقية البلدان على غرار COMESA , والاجراءات الديوانية الجديدة مع الجزائر خاصة المتعلقة بالتوريد	**ميزانية الغرفة بالاشتراك مع :** - مركز النهوض بالصادرات
الهدف 3: الاعلام التجاري والدراسات والتكوين والرسكلة والذكاء الاقتصادي	-القيام بزيارات ميدانية للتعرف على حاجيات ورغبات المؤسسات في مجال التكوين والعمل على إعداد وضبط برامج تكوينية في محاور عدة مثل إستراتيجية التسويق، التصرف في طلبية التصدير وشروط التجارة الخارجية – تمكين المؤسسات المصدرة بولايات الشمال الغربي	**ميزانية الغرفة بالاشتراك مع :** - مركز النهوض بالصادرات

	وخاصة المؤسسات حديثة البعث من الاستفادة من الدورات التكوينية والتدريبية في مجال التصدير وذلك لتهيئتها وتمكينها من مواكبة التكنولوجيات الحديثة وإندماجها في السوق الخارجية – التنسيق مع الهياكل التي لها صلة بالتصدير والمنخرطة بشبكة الاحاطة بالمصدرين قصد التدخل السريع والحيني لمساعدة المؤسسات المنتصبة بإقليم الشمال الغربي على تجاوز العراقيل التي يواجهنها للتصدير	

4. مؤشرات قيس الأداء و أهم الأنشطة:

....

5. الاجراءات المصاحبة

.....

III– الميزانية

الوحدة : دينار

الاعباء	إنجازات 2016	إنجازات 2017	2018 تقديري	تقديرات 2019
ميزانية التصرف				
مشتريات	17756	18032	17500	20000
أعباء الاستغلال	201667	259257	247700	270000
مخصصات الاستهلاكات	10013	10595	11000	12000
أعباء الاعوان	273526	286465	306300	320000
ميزانية الاستثمار				
برامج إعلامية	–	3920	4000	5000
معدات نقل	–	–	–	45000
معدات مكتبية	–	–	5000	5000
معدات إعلامية	–	660	5000	5000
الموارد				
الموارد الذاتية	324869	317357	340200	358000
منحة الدولة	100000	110000	333500	225000
منحة مركز النهوض بالصادرات	50000	50000	50000	50000
منح البرامج الخارجية الموظفة	–	59600	–	48000